التقـــرير النهـــائي لمخـــرجات مراقبـــة

الانتخابات البرلمانية الأردنـية

2020

كانون الثاني/يناير 2021

يصدر عن

مركز الحياة – راصد

مركـــز الحيـــاة
AL HAYAT CENTER

RASED
راصد

التقرير النهائي
لمخرجات مراقبة الانتخابات البرلمانية الأردنية 2020

يصدر عن

مركز الحياة - راصد

المنسق العام لتحالف راصد لمراقبة الانتخابات

كانون الثاني/يناير 2021

فريق إعداد التقرير

الدكتور عامر بني عامر

مدير عام مركز الحياة – راصد

عمرو النوايسة

مدير برنامج راصد

عشتار الفاعور

وجد الإله القرالة

عدي بريك

رنا عطية

ياسمين بني هاني

عبدالله عبدالرحمن

كمال قاسم

تصميم وإخراج فني

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة – راصد 2021

تنويه: جميع الصور الواردة في هذه التقرير خاصة بمركز الحياة – راصد

المحتويات

العنوان	الصفحة
توطئة	7
شكروتقدير	9
تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020	10
الهدف العام	11
الأهداف الفرعية وأدوات العمل للانتخابات النيابية 2020	11
منهجية العمل والهيكل التنظيمي لمراقبة انتخابات 2020	12
مقدمة التقرير	15
الخلفية السياسية للحياة البرلمانية في الأردن	17
الانتخابات البرلمانية 2020 بالأرقام	22
خلاصة عملية مراقبة الانتخابات النيابية 2020	28
مقارنة الإجراءات الانتخابية لعام 2020 بالمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات	32
التوصيات	47
الملاحق	53

توطئة

بادر مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني في عام 2007 لتأسيس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات وانطلقت أعمال التحالف خلال الانتخابات البرلمانية في نفس العام من خلال 1200 مراقب، حيث تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات وقوننتها ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية، حيث تم السماح لفريق راصد بإدخال عدد من المراقبين إلى مراكز الاقتراع لملاحظة الانتخابات في العام 2010 علماً بأن فريق راصد عمل على توسعة التحالف ليشمل 25 مؤسسة و1700 مراقب.

وعمل فريق راصد على توسعة التحالف في العام 2013 حيث تم تشكيل التحالف من 125 موسسة مجتمع مدني من جميع محافظات المملكة بهدف مراقبة الانتخابات البرلمانية للمجلس السابع عشر من خلال 3000 مراقب محلي، وعمل فريق راصد على مراقبة الانتخابات البلدية لعام 2013 وذلك لأول مرة على مستوى الانتخابات البلدية، حيث توسعت أعمال التحالف في عام 2016 لتشمل 150 مؤسسة مجتمع مدني ليتم مراقبة الانتخابات من خلال 5000 مراقب، وفي عام 2017 عمل التحالف على مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات من خلال 2600 مراقب، وبعام 2020 عمل تحالف راصد على مراقبة الانتخابات النيابية من خلال 3000 مراقباً ومراقبة، كما تم تشكيل التحالف من 252 مؤسسة موزعة على كافة الدوائر الانتخابية.

واعتمد راصد لإنجاح عملية مراقبة الانتخابات النيابية 2020 على الدروس المستفادة والخبرة التراكمية المميزة التي يمتلكها فريق راصد في مراقبة الانتخابات على المستوى المحلي والإقليمي، والتي استمدها من بناء قدرات المراقبين المحليين لمراقبة الانتخابات المحلية في المغرب والعراق وتونس وليبيا والجزائر ومصر والمشاركة في بعثة المراقبة الدولية للانتخابات لكل من السودان ومصر وتونس خلال الأعوام 2010-2012، وشارك راصد في صياغة إعلان المبادئ العالمية للمراقبة المحايدة للانتخابات من قبل المنظمات المدنية والذي أطلق في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك خلال نيسان/أبريل 2012، وانتخب راصد في العام 2017 عضواً في مجلس إدارة الشبكة العالمية لمراقبة الانتخابات والحكومة (GNDEM) والمكونة من 245 شبكة على مستوى العالم.

وفي الختام، لا بد من الإشادة بجهود أفرقة العمل والمتطوعين الذين كانوا أساس نجاح أعمال جميع مراحل مراقبة الانتخابات، كما لا بد من شكر جميع الجهات التي قدمت الدعم المادي والخبرات التي ساهمت في إنجاح عملية مراقبة الانتخابات النيابية 2020.

د. عامر بني عامر

منسق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020

مدير عام مركز الحياة - راصد

شكروتقدير

يسعدنا في فريق راصد أن نتوجه بالشكر الجزيل لجميع الذين ساهموا في إنجاح فعاليات مراقبة الانتخابات النيابية 2020 وتسهيل مهمة المراقبين الميدانيين في مختلف مناطق المملكة، كما يشكر التحالف جميع من ساهم في نقل التقارير الصادرة عنه وإيصالها للمواطنين وكسب التأييد لصالحها وخصوصاً وسائل الإعلام على كافة مستوياتها المرئية والمسموعة والالكترونية، وأخيراً يشكر راصد كل من ساهم مادياً ومعنوياً في تدريب كوادره وإمدادهم بالخبرات اللازمة، ونخص بالشكر جميع منسقي/ات الدوائر الانتخابية والراصدين والراصدات الذين شاركوا ضمن فرق المراقبة في جميع محافظات المملكة، وكادر فريق عمل مشروع مراقبة الانتخابات النيابية 2020.

ويخص راصد بالشكر

- الاتحاد الأوروبي (EU) والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) اللذان قدما الدعم المادي لفريق تحالف راصد.
- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (NDI) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) اللذان قدم الدعم المادي لفريق تحالف راصد.
- منتدى الاتحادات الفدرالية الكندية الذي قدم الدعم المادي لتدريب السيدات المترشحات للانتخابات النيابية.
- رئيس الهيئة المستقلة للانتخاب ومجلس المفوضين وجميع كوادرها على حسن تعاملهم وتعاونهم مع فريق المراقبين في جميع مراحل العملية الانتخابية.
- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية التي كانت الشريك الأساسي في تنفيذ حملات تعزيز الوعي والتشجيع على المشاركة الفاعلة والصحيحة.
- دائرة الأحوال المدنية والجوازات بجميع كوادرها العاملة في جميع محافظات المملكة.
- المؤسسات الإعلامية التي ساهمت بتغطية تقارير وفعاليات راصد والمتمثلة بالمحطات الفضائية والإذاعات المحلية والصحف اليومية ووكالات الأنباء الرسمية وجميع المواقع الإلكترونية وجميع من ساهم في تغطية ونقل التقارير على صفحات التواصل الاجتماعي.

تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020

تأسس تحالف راصد لمراقبة الانتخابات في عام 2007 وانطلقت أعمال التحالف خلال الانتخابات البرلمانية في نفس العام من خلال 1200 مراقب، حيث تم توزيعهم خارج مراكز الاقتراع لمراقبة مسار العملية الانتخابية لأول مرة في تاريخ الانتخابات الأردنية، واستمر فريق راصد بعملية كسب التأييد لتكريس نهج مراقبة الانتخابات وقوننتها ضمن المنظومة الديمقراطية الأردنية، حيث تم السماح لفريق راصد بإدخال عدد من المراقبين إلى مراكز الاقتراع لملاحظة الانتخابات في العام 2010 علماً بأن فريق راصد عمل على توسعة التحالف ليشمل 25 مؤسسة و1700 مراقب. وواصل التحالف توسعته لمراقبة الانتخابات النيابية للمرة الثالثة في العام 2013 وبمشاركة 125 مؤسسة مجتمع مدني محلية، ومراقبة الانتخابات البلدية كما عمل راصد على مراقبة الانتخابات النيابية لعام 2016 ضمن تحالف ضمّ 150 مؤسسة مجتمع مرني موزعة على كافة محافظات المملكة ومن خلال 5000 مراقب، وعمل تحالف راصد على مراقبة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017 من خلال 2600 مراقب، تم بناء تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية 2020 من 253 مؤسسة مجتمع مدني، وتم تنفيذ عمليات المراقبة من خلال 3000 راصد/ة عملوا على مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية من نشر جداول الناخبين الأولية وحتى إعلان النتائج النهائية، علماً بأن التحالف لا يمثل أي جهة حكومية أو حزبية إذ أنه يعمل بصورة مستقلة ومحايدة.

وقد عمل أعضاء التحالف كفريق فاعل للمساهمة في تطوير آليات وإجراءات عملية الانتخاب بشكل خاص والتطبيق الديمقراطي بشكل عام، حيث عكف التحالف منذ تأسيسه على إعداد مجموعة من الوثائق أبرزها مدونة السلوك التي يعمل من خلالها أعضاء التحالف والمراقبين المحليين الخاصين به، كما وشكل التحالف لجاناً داخلية للعمل على توثيق النتائج وإعداد التقارير الخاصة بالمراقبة وتقديم الاستشارات القانونية اللازمة بخصوص القوانين والتعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب والخاصة بتنظيم سير العملية الانتخابية.

الهدف العام

يهدف تحالف راصد إلى تطوير التطبيق الديمقراطي في الأردن من خلال الوصول إلى درجة أعلى من التوافق ما بين العملية الانتخابية والمعايير الدولية المتعلقة بالنزاهة والشفافية والحرية والعدالة الانتخابية، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة المشاركة السياسية المدنية الهادفة.

الأهداف الفرعية وأدوات العمل للانتخابات النيابية 2020

1.تقديم تقييم شامل وموضوعي ومهني لمجريات العملية الانتخابية الخاصة بمجلس النواب التاسع عشر بحيادية تامة، وبالاستناد إلى نصوص المعايير الدولية الخاصة بالمراقبة المحلية للانتخابات، بهدف إتاحة معلومات التقييم للجمهور لتشكيل حلقات الضغط لتطوير العملية الانتخابية بمختلف عناصرها.

2. رفع قدرات السلطة الانتخابية الأردنية المتمثلة بـ«الهيئة المستقلة للانتخاب» لتمكينها من مواكبة التطور الانتخابي المنشود، من خلال تقديم مقترحات وتوصيات يتم اعدادها بشكل علمي وموضوعي بناءً على الخبرات المحلية الدولية والممارسات الفضلى، بالإضافة إلى مخرجات المراقبة الميدانية وتحليل الأطر القانونية الخاصة بعملها.

3. بناء قدرات 3,000 شابة وشاب أردني في مجال مراقبة مجريات العملية الانتخابية الخاصة بمجلس النواب التاسع عشر في مختلف مراحلها، بهدف تكريس ثقافة التطوع والمشاركة العامة في تعزيز التطور الديمقراطي.

4. تعزيز اندماج مؤسسات المجتمع المدني المحلية في المكونات المعنية بالتنمية السياسية كطرف أساسي له القدرة على الربط ما بين مختلف الفئات المجتمعية من جهة، والنخب السياسية من القيادات التنظيمية وصناع القرار من جهة أخرى، من خلال رفع قدراتهم في مجال الرقابة الانتخابية وكسب التأييد من أجل الإصلاح الانتخابي.

منهجية العمل والهيكل التنظيمي لمراقبة انتخابات 2020

عمل تحالف راصد على مراقبة مراحل العملية الانتخابية المختلفة والتي شملت: إعداد الجداول الأولية والنهائية للناخبين، عملية تسجيل المرشحين، فترة الحملات الانتخابية، مجريات يوم الاقتراع، تجميع النتائج والإعلان عنها، مرحلة الطعون بصحة عضوية البلديات ومجالس المحافظات الفائزين، كما تضمنت نشاطات المراقبة عملية التحقق من الجداول الأولية للناخبين للمرة الخامسة على التوالي بعد إنجازها في إطار عمل راصد خلال الانتخابات النيابية الأردنية السابقة 2010 و 2013 و 2016 والانتخابات البلدية 2013 و 2017، وعملية تجميع الأصوات الموازي (PVT) والتي ينفذها راصد للمرة الثالثة بعد تنفيذها في الانتخابات البرلمانية 2013 و2016، والانتخابات البلدية ومجالس المحافظات 2017 ومن الجدير بالذكر أن كلا العمليتين بالغتا الدقة وتنفذ من خلال منهجية عملية يشارك في إعداد خبراء متخصصين.

وسبق عقد أنشطة المراقبة الخاصة بكل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية تدريبات مكثفة للمراقبين/ات الميدانيين ليكونوا قادرين على إتمام العملية بدقة وحيادية، واستناداً على أحكام قانون الدفاع الذي لازم العملية الانتخابية فقد تم استخدام وسائل التكنولوجيا من خلال تنفيذ تدريبات الكترونية للمراقبين/ات طويلو الأمد، وقد ركز راصد في تدريباته على المعايير الدولية للانتخابات الشفافة والعادلة والنزيهة والحرة، وربط هذه المعايير مع الإطار القانوني الأردني الذي يحكم كل مرحلة من المراحل الانتخابية، بالإضافة إلى الممارسات الفضلى لإدارة هذه المراحل، كما ركزت التدريبات على أنواع الخروقات والمخالفات التي يجب مراقبتها في كل مرحلة، ودور المراقب في توثيق هذه المخالفات، وآلية التوثيق، وخطة الاتصال وإيصال التقارير لفريق إدارة تحالف راصد، إضافة إلى ذلك، فقد شددت التدريبات على حيادية المراقب أثناء عمله وآلية تعامله مع وسائل الإعلام ليكون عضواً فاعلاً في فريق المراقبة، واتبع تنظيم المراقبين الهيكل التنظيمي التالي:

فريق إدارة المشروع:

تكون من 15 عضواً تمثلت مهامهم بتنظيم عمل المراقبين/ات الميدانيين ومتابعة تقاريرهم، وجمع وتحليل النتائج وصياغة التقارير والبيانات الصحفية، إضافة إلى الاتصال مع الجهات الإعلامية والرسمية والشعبية المختلفة، وإعداد خطة المراقبة وتصميم نماذج المراقبة وبناء المواد التدريبية للمراقبين والمراقبات.

فرق المراقبة الميداني:

هم المراقبون/ات الذين عملوا على مراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية الخاصة بالانتخابات النيابية 2020، من خلال تعبئة نماذج معدة خصيصاً لهذه الغاية، والذين تكونوا من:

- **المنسقون/ات الميدانيون:** بلغ عدد المنسقين الميدانيين 23 منسق ومنسقة حيث تم توزيعهم على الدوائر الانتخابية بواقع منسق/ة واحد لكل دائرة انتخابية.

- **المراقبون/ات طويلي الأمد:** والذين بلغ عددهم ما يقارب 300 مراقباً ومراقبة، وهم المراقبون/ات الذين قاموا بمراقبة مختلف المراحل الانتخابية التي تسبق يوم الاقتراع، والتي تمثلت بعملية التحقق من قوائم الناخبين، والاعتراضات على جداول الناخبين، وعملية تسجيل المرشحين والاعتراض عليها، ونشاطات المرشحين والقوائم خلال فترة الحملات الانتخابية، وإعداد الدراسات والتحليلات المرتبطة بالعملية الانتخابية ومقابلة المترشحين والمترشحات.

- **المراقبون قصيري الأمد:** وهم المراقبون الذين قاموا بمراقبة مجريات يوم الاقتراع منذ افتتاح صناديق الاقتراع وحتى انتهاء عمليات الفرز وإعلان النتائج، وبلغ عددهم 2500 مراقباً ومراقبة، وانقسم المراقبون/ات قصيرو الأمد إلى مراقبين/ات ثابتين قاموا بمراقبة يوم الاقتراع من داخل غرف الاقتراع بناءً على توزيع عينة الصناديق المستهدفة في عملية المراقبة والذي أعده فريق إدارة المشروع، ومشرفون ومشرفات قاموا بمراقبة مراكز الاقتراع ومتابعة عمل المراقبين/ات الثابتين داخل غرف الاقتراع، والمراقبون/ات المتحركون الذين قاموا بمراقبة مجريات يوم الاقتراع من خلال مرورهم على صناديق محددة وتقييم عمل المراقبين/ات الثابتين والتأكد من تواجدهم داخل غرف الاقتراع وحضور الفرز والتجميع لصناديق ومراكز محددة حسب العينة.

المنصة الإلكترونية:

ضمن إطار تعزيز إدماج التكنولوجيا كجزء أساسي في عملية المراقبة عمل راصد على بناء منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز ثقافة المواطن بالعملية الانتخابية من جهة وبمراقبة العملية الانتخابية من جهة أخرى، حيث عمل راصد على بناء منصة الكترونية وتطبيق هاتف تم من خلاله التسجيل للمشاركة في عملية المراقبة ليوم الاقتراع والفرز، واحتوت المنصة الالكترونية علي مجموعة من الفيديوهات

التوعوية والتثقيفية وتم نشرها على موقع اليوتيوب لتكون متاحة لكافة المواطنين وفي ذات السياق تضمنت الفيديوهات مجموعة من الاختبارات الخاصة بالمواطنين الذين أبدوا رغبتهم بالانضمام لفريق راصد خلال يوم الاقتراع، حيث تم اشتراط اجتياز الاختبار لكل من يرغب بالمشاركة ضمن فريق راصد، حيث كان من الممكن الإجابة على الاختبارات الموجودة من خلال محتوى الفيديوهات.

واستقبل تحالف راصد 17,700 طلب مشاركة في عملية المراقبة ليوم الاقتراع والفرز، فيما وصل عدد الذين قاموا بحضور التدريبات إلى 6,500، ووصل عدد المشاهدات على كافة الفيديوهات التي نشرها إلى 80,000 ألف مشاهدة، يذكر أن المنصة التدريبية التي أطلقها تحالف راصد تعدّ الأولى من نوعها المتخصصة ببناء قدرات الراصدين والراصدات لمراقبة الانتخابات على مستوى الشرق الأوسط والوطن العربي.

مقدمة التقرير

وفقاً للمادة (34) من الدستور الأردني، صدرت الإرادة الملكية السامية بحلّ مجلس النواب الثامن عشر بتاريخ 2020/9/27، وبحسب المادة (73) من الدستور الأردني توجب أن يتم إجراء انتخابات خلال أربعة شهور على الأكثر من موعد الحل، حيث أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب وهي الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية عن تاريخ 2020/11/10 موعداً لانتخاب مجلس النواب التاسع عشر بناءً على الإرادة الملكية التي صدرت بإجراء الانتخابات النيابية، ومن هنا بدأ مركز الحياة - راصد بالإعداد لمراقبة العملية الانتخابية بكافة مراحلها.

ومركز الحياة - راصد هو مؤسسة مجتمع مدني أردنية، مستقلة، وغير حكومية، أنشأت في العام 2006 ويعمل المركز من خلال أربعة برامج وهي الإصلاح الانتخابي والإصلاح البرلماني والإصلاح الحكومي وبرنامج التماسك المجتمعي، حيث عمل مركز الحياة من خلال برنامج راصد على إنشاء التحالف المدني لمراقبة الانتخابات النيابية راصد في العام 2007 والذي يمثل 125 مؤسسة مجتمع مدني محلية، وعمل راصد على مراقبة الانتخابات منذ العام 2007 على المستوى المحلي والإقليمي، حيث راقب الانتخابات النيابية للأعوام 2007 و 2010 و 2013 و 2016، كما عمل على مراقبة الانتخابات البلدية لعام 2013، و 2017، وقام راصد بمراقبة مجموعة من انتخابات بعض النقابات المحلية وشارك في العديد من البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات إضافة إلى تنفيذه مجموعة من برامج بناء القدرات في هذا المجال في مختلف دول المنطقة.

وراقب تحالف راصد مجريات العملية الانتخابية للعام 2020 في مختلف مراحلها والتي شملت: إعداد الجداول الأولية والنهائية للناخبين، عملية تسجيل المرشحين، فترة الحملات الانتخابية، مجريات يوم الاقتراع، تجميع النتائج والإعلان عنها، مرحلة الطعون بصحة نيابة الأعضاء الفائزين، كما تضمنت نشاطات المراقبة عملية التحقق من الجداول الأولية للناخبين للمرة الخامسة على التوالي بعد إنجازها في إطار عمل راصد خلال الانتخابات النيابية الأردنية السابقة 2010 و 2013 و2016 والانتخابات البلدية 2013 و2017، وعملية تجميع الأصوات الموازي (PVT) والتي ينفذها راصد للمرة الرابعة، بعد تنفيذها في الانتخابات النيابية لعام 2013 و 2016،وعمل فريق راصد على تنفيذ عملية تجميع الأصوات الموازية PVT والتي تعنى باستخراج النتائج من خلال توزيع الراصدين على صناديق يتم اختيارهم وفقاً لمعادلة

تحقق مستوى التمثيل وهامش خطأ أقل من 0.5%، وتم تنفيذ هذه العملية على7 دوائر انتخابية وهي عمان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والزرقاء الأولى واربد الأولى، ومرفق صور تبين النسب التي تحصل عليها تحالف راصد على مستوى تلك الدوائر.

وبهدف توثيق نتائج راصد في مراقبة الانتخابات النيابية 2020 واتاحة معلومات التقييم للجمهور لتوعيته ومساعدته في تشكيل حلقات كسب التأييد لتطوير العملية الانتخابية بمختلف عناصرها يطلق مركز راصد هذا التقرير حول مخرجات مراقبة الانتخابات النيابية 2020، حيث يقدم من خلال التقرير تقييم شامل وموضوعي ومهني لمجريات العملية الانتخابية وبالاستناد إلى المعايير الدولية الخاصة بالمراقبة المحلية للانتخابات.

ويتضمن هذا التقرير:

- خلفية سياسية حول الانتخابات البرلمانية 2020.
- خلاصة مخرجات عملية مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020.
- مقارنة الإجراءات الانتخابية لعام 2020 بالمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات.
- التوصيات: خارطة طريق لتعزيز عملية الإصلاح الانتخابي في الأردن بما يتوائم مع السياق المحلي والدولي.

الخلفية السياسية للحياة البرلمانية في الأردن

مرت الحياة البرلمانية بمراحل عديدة كانت بدايتها مع تشكيل أول حكومة أردنية، وتم الاعتراف رسمياً بحكومة شرق الأردن بتاريخ 1923/05/25 وأجريت الانتخابات وعقد المجلس التشريعي الأول في نيسان/ أبريل من العام 1929 برئاسة حسن خالد أبو الهدى، حيث تم إعداد قانون انتخاب في العام 1928 نص أن يكون عدد الأعضاء ستة عشر عضواً يمثلون أربع دوائر انتخابية هي: الكرك والبلقاء وعجلون والبدو.

أما المجلس التشريعي الثاني فقد شرعت الحكومة بالإعداد لإجراء انتخابات جديدة في 1931/07/01 بعد أن قدم أعضاء المجلس التشريعي المشاركون بالحكومة استقالتهم فلم يتبق أمام الحكومة أي خيار سوى تقديم استقالتها إذ تم تكليف الشيخ عبد الله سراج بتشكيل حكومة جديدة، وقسمت الدوائر الانتخابية إلى ثلاث دوائر هي عجلون وتمثل شمال الأردن، والبلقاء وتمثل وسطه والكرك ومعان وتمثل جنوبه.

وجاء المجلس التشريعي الثالث بعد إجراء انتخابات في 1934/10/16 حيث تميز بإكماله مدته الدستورية برئاسة إبراهيم هاشم وتوسيع القاعدة الجماهيرية في الانتخابات وزيادة عدد الأعضاء المنتخبين في الدوائر الانتخابية ذاتها، وهي عجلون والبلقاء والكرك ومعان. وبعد إكمال المجلس التشريعي الثالث مدته الدستورية جرت انتخابات جديدة لانتخاب المجلس التشريعي الرابع العام 1937 والذي أكمل مدته الدستورية ثم مددت ولايته لسنتين حتى تاريخ 1942/10/16 وترأس المجلس إبراهيم هاشم وامتاز المجلس بدخول حزب الإخاء الأردني بعد السماح بتأليف حزب سياسي في شرق الأردن والذي فاز منه 8 أعضاء، وتم توسيع القاعدة الانتخابية في ثلاث دوائر هي عجلون والبلقاء وضم إليها قصبة جرش والكرك ومعان. والمجلس التشريعي الخامس جاء في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1942، ومن أهم التغيرات التي حصلت هي زيادة عدد الدوائر الانتخابية لتصبح أربع دوائر انتخابية بدلاً من ثلاث بعد أن تم فصل دائرة معان عن الكرك وضم قصبة جرش ومنطقة انتخاب عمان إلى دائرة البلقاء، واستمر المجلس الى أن أكمل مدته الدستورية بتاريخ 1945/10/20 ثم مددت ولايته لسنتين حتى 1947/10/20 عند إعلان دستور 1947، وفي عهد هذا المجلس أعلن قيام المملكة في الأردن وأصبح الأمير عبدالله ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية.

وعند الأردن مملكة مستقلة ذات سيادة في عام 1946، تم تعديل الدستور ليعرف فيما بعد بـ «دستور 1947»، حيث تم تعديل قانون الانتخاب في الدستور لتصبح المملكة مكونة من تسعة أقضية هي (عمان،

الكرك، السلط، اربد، عجلون، جرش، الطفيلة، معان، مادبا) وليصبح عدد أعضاء مجلس النواب 20 نائباً والأعيان 9 أعيان، وعلى أثر وحدة الضفتين في العام 1950، تم حل مجلس النواب وذلك لضم أعضاء جدد من الضفة الغربية يوازي أعضاء الضفة الشرقية، ليصبح عدد أعضاء مجلس النواب 40 عضواً بعد الانتخابات التي أجريت في 1950/04/11، حيث تميزت الحياة السياسية آنذاك بمشاركة حزبية نشطة ومواجهات قوية بين الحكومة والبرلمان، مما أدى إلى حل مجلس النواب في العام 1951.

وبعد أن أجريت تعديلات جوهرية على الدستور «في ما عرف بدستور 1952»، جرت في العام 1956 أول انتخابات نيابية على أساس التعددية الحزبية، وتألفت أول وزارة برلمانية، ولكن هذه التجربة الديمقراطية لم تستمر طويلاً وتعثرت لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، واستمرت المجالس التشريعية بالعمل منذ عام 1952 حتى عام 1965، وكانت هذه المجالس ممثلة لأبناء الأردن والضفة الغربية. وفي العام 1967، خسر العرب المواجهة مع إسرائيل وأصبحت الضفة الغربية تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي وبذلك تعطلت الحياة البرلمانية الأردنية حتى العام 1989. وفي 1988/08/31، تم فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وبعد 22 عام من توقف الحياة البرلمانية تم إطلاق المسيرة الديمقراطية وإحيائها بانتخابات نيابية أجريت في عام 1989، حيث تم تعديل قانون الانتخاب ليصبح أعضاء مجلس النواب 80 نائباً ومجلس الأعيان 40 عضواً، واعتمد قانون انتخابات 1989 على مبدأ عدد الأصوات للناخب يعادل عدد المقاعد المخصص لتلك الدائرة، وتميزت انتخابات 1989 بمشاركة جميع القوى السياسية وحققت جماعة الإخوان المسلمين ما يقارب 16% من مقاعد البرلمان الحادي عشر، وشهدت البلاد عقب تلك الانتخابات انفراجاً سياسياً سادت فيه روح الحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بمشاركة كافة القوى الوطنية وكافة فئات الشعب، وتم إعداد الميثاق الوطني في عام 1991 ليعبر عن تلاحم بين فئات المجتمع الأردني وألغيت الأحكام العرفية وتم السماح بتأسيس الأحزاب السياسية حتى أصبح عدد الأحزاب السياسية أكثر من 40 حزباً لكنها لم تستطع أن تحقق التنمية السياسية المنشودة ولم تستطع أن تكون تجمعاً حزبياً داخل البرلمان.

وفي العام 1991، حدثت حرب الخليج الثانية ونتيجة لهذه الحرب تأثر الأردن على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل سلبي وفي ظل هذه الظروف وتبعاتها أُجريت الانتخابية النيابية في العام 1993، بعد أن تم تعديل قانون الانتخابات ليتم استخدام ما عرف بـ «قانون الصوت الواحد»، حيث يتيح هذا القانون للناخب بأن يصوت لمرشح واحد فقط حتى لو كان هناك أكثر من مقعد انتخابي

في دائرته الانتخابية، وبالرغم من حق انتخاب مرشح واحد في هذا القانون إلا أن معظم القوى السياسية شاركت في الانتخابات وفي مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين التي شاركت من خلال قائمة ضمت 36 مرشحاً يتنافسون على 80 مقعداً نجح منهم 17 مرشحاً أي بنسبة 21% ليكونوا أعضاء في المجلس النيابي الثاني عشر 1993-1997.

في العام 1997 أجريت الانتخابات النيابية لكن بمقاطعة الكثير من القوى السياسية وفي مقدمتهم حزب جبهة العمل الإسلامي «الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين»، وبعد حل المجلس النيابي الثالث عشر في تموز/ يوليو 2001 بقيت المملكة دون برلمان منتخب حتى 2003، حيث أجريت الانتخابات النيابية والتي شاركت فيها جماعة الإخوان المسلمين من خلال قائمة ضمت 30 مرشحاً يتنافسون على 110 مقاعد نجح منهم 17 مرشحاً أي بنسبة 15% ليكونوا أعضاء في المجلس النيابي الرابع عشر 2003-2007.

في العام 2007 صدر قانون جديد للأحزاب السياسية اعتبرته بعض القوى السياسية تضييقاً على العمل السياسي، حيث تم رفع الحد الأدنى لمؤسسي الحزب إلى 500 عضواً (فيما اشترط القانون في السابق 50 عضواً كحد أدنى)، وأدى هذا القانون إلى تقليص عدد الأحزاب من 35 إلى 15 حزباً منهم حزبان جديدان، كما أجريت انتخابات في العام 2007، وكانت من أكثر الانتخابات البرلمانية الأردنية جدلاً حيث شاب هذه الانتخابات الكثير من جرائم الانتخاب، وعمليات التزوير مما أدى إلى حل المجلس النيابي الخامس عشر في العام 2009 وتعطيل الحياة النيابية حتى نهاية العام 2010، لتجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد مؤقت رافقه جدل كبير بين من قاطع الانتخابات ومن شارك بها حول نزاهتها خصوصاً أن المقاطعين (أهمهم حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي) استشهدوا بانتخابات 2007 وما شابها من تقنيات تزوير ونقل للأصوات، وصدرت عدة تقارير حول تلك الانتخابات تشير إلى حدوث تجاوزات كبيرة وتدخل من عدة جهات في مجرياتها، ومن بين تلك التقارير ما أصدره راصد، والذي أشار إلى حدوث عمليات نقل جماعية للأصوات وعمليات شراء أصوات وتزوير لبطاقات الأحوال المدنية التي كانت الوثيقة الوحيدة للتصويت، مما أدى إلى حدوث تلاعب في نتائج تلك الانتخابات، وكان نتاج كل تلك التجاوزات غضب شعبي حيال المجلس السادس عشر بالتزامن مع أحداث الربيع العربي، وفي المحصلة تم حل المجلس في 2012/10/04، حيث لم يكمل نصف مدته الدستورية شأنه في ذلك ما حدث لمجلس النواب الخامس عشر.

تم إجراء الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2013/01/23، حيث عقدت الانتخابات بشكل مبكر كاستحقاق لقرار جلالة الملك عبدالله الثاني بحل مجلس النواب السادس عشر وإجراء انتخابات نيابية مبكرة في تشرين الأول/أكتوبر 2012، وقد قام على إدارة العملية الانتخابية سلطة مستقلة للمرة الأولى في الأردن وهي الهيئة المستقلة للانتخاب، والتي تم انشاؤها بناءً على التعديلات الدستورية التي أقرها مجلس النواب السادس عشر في وقت متأخر من أيلول/سبتمبر 2011، حيث أن كافة مراحل العملية الانتخابية كانت تدار سابقاً من قبل وزارة الداخلية.

ووفقاً للمادة (34) من الدستور الأردني قرر جلالة الملك عبدالله الثاني حلّ مجلس النواب السابع عشر بتاريخ 2016/05/29، وبناءً عليه وبحسب المادة (73) من الدستور يجب أن يتم إجراء انتخابات خلال أربعة شهور على الأكثر من موعد الحل، حيث أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب وهي الجهة المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية عن تاريخ 2016/09/20 موعداً لانتخاب مجلس النواب الثامن عشر، وتميزت هذه الانتخابات باعتماد نظام انتخابي جديد بعد الانتهاء من قانون الصوت الواحد والذي لازم العملية السياسية في الأردن لمدة 20 عاماً، وجاء النظام الانتخابي الجديد استجابةً للضغوط السياسية التي تمثلت بحركات احتجاجية ومطالبات بإصلاحات حقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي على حدٍ سواء، كما طالبت العديد من الجهات الحزبية وغير الحزبية من مكونات المشهد السياسي الأردني بإطار قانوني جديد للانتخابات النيابية يقدم ضمانات حقيقية لأعلى درجات النزاهة والشفافية والعدالة والحرية.

وشهد الإطار القانوني لانتخابات 2016 تحسيناً إذا ما تمت مقارنته بالإطار القانوني الذي تم اعتماده إبان انتخابات مجلس النواب السابع عشر، حيث تم اعتماد النظام النسبي «القوائم المفتوحة» كنظام انتخابي لأول مرة منذ عودة الحياة الديمقراطية في العام 1989، كما أن النظام الانتخابي الذي تم اعتماده أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية ليتم توسعتها جغرافياً مما ساهم في تخفيض عددها من 45 دائرة انتخابية في عام 2013 إلى 23 دائرة انتخابية في عام 2016 وهي إحدى الخطوات التي ساهمت في تعزيز العدالة التمثيلية الخاصة بالدوائر الانتخابية، ومن مميزات قانون الانتخاب الجديد أنه أعطى الحق للناخب بالتصويت لأكثر من مرشح داخل القائمة الانتخابية الذي يختارها مما يساعد على تقليص الهويات الفرعية التي أنتجها نظام الصوت الواحد، ولكن وفي ذات السياق يؤخذ على قانون انتخابات 2016 إلغاء القائمة الوطنية والتي كانت في العام 2013 تحت مسمى الدائرة العامة، مع العلم بأن الحوار

الوطني الذي أجراه مجلس النواب بالتعاون مع راصد حول قانون الانتخاب وصلت نسبة المطالبين بتضمين الدائرة العامة «القامة الوطنية» في القانون إلى 40% من مجموع التوصيات التي تم استخلاصها من الحوار الوطني[1].

وفي العام 2020 اجريت الانتخابات النيابية وفقاً لذات القانون الذي استخدم في انتخابات 2016، وأجريت هذه الانتخابات في ظل انتشار فيروس كورونا والذي أثر بشكل كبير على نمط حياة المواطنين من حيث منع التجمعات وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي، وفرض الكثير من الإغلاقات للعديد من القطاعات المختلفة، بالإضافة الى فرض حالة الحظر الشامل بعيد يوم الاقتراع الانتخابات النيابية 2020، وبلغ عدد المقترعين في انتخابات المجلس التاسع عشر 1,387,711 ناخباً وناخبة ويظهر ذلك انخفاضاً مقداره 104,689 ناخباً، بالمقارنة مع انتخابات البرلمان الثامن عشر حيث بلغ عدد المقترعين 1,492,400 ناخباً، ووصلت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية 2020 إلى 29.9%، فيما بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر 36.1%، وتعزى نسبة الانخفاض لعدة أسباب منها إجراء الانتخابات في ظل جائحة كورونا، كما تعزى نسبة الانخفاض كذلك الى تدني مستوى ثقة المواطنين في المجالس النيابية السابقة[2].

(1) نتائج الحوار الوطني للجنة القانونية خلال مؤتمر وطني بتاريخ 2015/11/11.

(2) الهيئة المستقلة للانتخاب، متاح على الرابط: shorturl.at/dtwB7

الانتخابات البرلمانية 2020 بالأرقام

بلغ عدد المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 ما مجموعه 1387711 ومن حيث توزع المقترعين بين الذكور والإناث، فقد بلغ عدد المقترعين من الإناث 638081 وبنسبة بلغت 46%، وبلغ عدد المقترعين الذكور 749630 وبنسبة بلغت 54%.

أعداد المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 وتوزيعهم ذكورو إناث والنسب المئوية

يُبين الجدول التالي أعداد المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية.

الجدول (1): يُبين أعداد المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية

الرقم	الدائرة الانتخابية	عدد المقترعين	إناث	النسبة	ذكور	النسبة
1	العاصمة الأولى	47752	20117	42%	27635	58%
2	العاصمة الثانية	61472	23144	38%	38328	62%
3	العاصمة الثالثة	31024	12495	40%	18529	60%
4	العاصمة الرابعة	72515	29942	41%	42573	59%
5	العاصمة الخامسة	70711	28976	41%	417735	59%
6	اربد الأولى	103187	46789	45%	56398	55%
7	اربد الثانية	74586	35052	47%	39534	53%
8	اربد الثالثة	50115	22854	46%	27261	54%
9	اربد الرابعة	81474	40177	49%	41570	51%
10	البلقاء	121849	56444	46%	65405	54%
11	الكرك	103056	52432	51%	50624	49%
12	معان	29797	13944	48%	15853	52%
13	الزرقاء الأولى	79625	29795	37%	49830	63%
14	الزرقاء الثانية	41605	18496	44%	23109	56%
15	المفرق	49749	24447	49%	25302	51%
16	الطفيلة	31067	15192	49%	15875	51%

الرقم	الدائرة الانتخابية	عدد المقترعين	إناث	النسبة	ذكور	النسبة
17	مأدبا	53826	25199	47%	28627	53%
18	جرش	62295	31654	51%	30641	49%
19	عجلون	56815	28808	51%	28007	49%
20	العقبة	24127	10433	43%	13694	57%
21	بدو الشمال	55571	29257	53%	26314	47%
22	بدو الوسط	36661	18166	49%	18495	51%
23	بدو الجنوب	48559	24268	50%	24291	50%
	المجموع	**1387711**	**638081**	**46%**	**749630**	**54%**

المقترعين حسب الفئة العمرية والنسب المئوية

احتلت الفئات العمرية من 17-25 وحتى 36-40 النسبة الأكبر بين الفئات العمرية التي توزع عليها المقترعين بمجموع نسب بلغت 56%، وتظهر هذه النسب أن الغالبية العظمى من المقترعين هي من فئة الشباب، وفيما يلي جدول يُبين أعداد المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 حسب الفئة العمرية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية.

الجدول (2): يُبين أعداد المقترعين في الانتخابات البرلمانية 2020 حسب الفئة العمرية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية

الرقم	الفئة العمرية	النسبة	ذكر	انثى	المجموع
1	17-25	26%	203501	155335	358836
2	25-30	12%	85121	76260	161381
3	31-35	9%	62980	64007	126987
4	36-40	9%	58311	62958	121269
5	41-50	19%	143334	126733	270067
6	51-60	15%	112482	93902	206383
7	أكبر من 60	10%	83901	58886	142787

أعداد الناخبين للانتخابات البرلمانية 2020 وتوزيعهم ذكور و إناث والنسب المئوية

يُبين الجدول التالي أعداد الناخبين للانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية.

الجدول (3): يُبين أعداد الناخبين للانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية

الرقم	الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين	إناث	النسبة	ذكور	النسبة
1	العاصمة الأولى	322052	164707	51%	157345	49%
2	العاصمة الثانية	443281	224110	50%	219171	50%
3	العاصمة الثالثة	266126	138986	52%	127140	48%
4	العاصمة الرابعة	283367	145868	51%	137499	49%
5	العاصمة الخامسة	414680	196363	47%	218317	53%
6	اربد الأولى	362347	188162	52%	174185	48%
7	اربد الثانية	164410	87693	53%	76717	47%
8	اربد الثالثة	128219	68376	53%	59843	47%
9	اربد الرابعة	186766	103560	55%	83206	45%
10	البلقاء	335921	177475	53%	158446	47%
11	الكرك	188801	103223	55%	85578	45%
12	معان	59359	31676	53%	27683	47%
13	الزرقاء الأولى	506604	258299	51%	248305	49%
14	الزرقاء الثانية	148627	77565	52%	71062	48%
15	المفرق	109688	61267	56%	48421	44%
16	الطفيلة	63067	35232	56%	027835	44%
17	مأدبا	119404	64106	54%	55298	46%
18	جرش	122493	66777	54%	55716	46%
19	عجلون	114980	63663	55%	51317	45%
20	العقبة	63891	32904	51%	30987	49%
21	بدو الشمال	98026	54486	56%	43540	44%
22	بدو الوسط	64666	36082	56%	28584	44%
23	بدو الجنوب	73868	40948	55%	32920	45%
	المجموع	**4640643**	**2443482**	**53%**	**2197161**	**47%**

أعداد المرشحين للانتخابات البرلمانية 2020، وتوزيعهم ذكورو إناث والنسب المئوية:

يُبين الجدول التالي أعداد المرشحين للانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية.

الجدول (4): يُبين أعداد المرشحين للانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث والنسب المئوية

الرقم	الدائرة الانتخابية	عدد المرشحين	انثى	النسبة	ذكر	النسبة
1	العاصمة الأولى	70	14	20%	56	80%
2	العاصمة الثانية	110	18	16%	92	84%
3	العاصمة الثالثة	98	27	27%	71	73%
4	العاصمة الرابعة	75	17	23%	58	77%
5	العاصمة الخامسة	99	17	17%	81	83%
6	اربد الأولى	104	19	18%	85	82%
7	اربد الثانية	49	13	26%	36	74%
8	اربد الثالثة	48	11	23%	37	77%
9	اربد الرابعة	70	12	17%	58	83%
10	البلقاء	163	21	13%	142	87%
11	الكرك	177	41	23%	136	77%
12	معان	37	9	24%	28	76%
13	الزرقاء الأولى	130	26	20%	104	80%
14	الزرقاء الثانية	56	11	20%	45	80%
15	المفرق	33	7	21%	26	79%
16	الطفيلة	41	11	27%	30	73%
17	مأدبا	76	16	21%	60	79%
18	جرش	39	8	20%	31	80%
19	عجلون	57	16	28%	41	72%
20	العقبة	40	12	30%	28	70%
21	بدو الشمال	43	15	35%	28	65%
22	بدو الوسط	43	14	32%	29	68%
23	بدو الجنوب	15	4	27%	11	73%
	المجموع	**1673**	**360**	**21%**	**1313**	**79%**

بلغ العدد الكلي للمترشحين والمترشحات 1674 للانتخابات البرلمانية 2020، حيث بلغ عدد المترشحين 1313 مترشح وبنسبة بلغت 79%، في حين بلغ عدد المترشحات 360 وبنسبة بلغت 21%، وتعد دوائر بدو الوسط والشمال ودائرة العقبة ودائرة عجلون أكثر الدوائر الانتخابية التي ترشحت فيها النساء، فيما كانت دوائر البلقاء ودائرة العاصمة الثانية ودائرة اربد الرابعة واربد الاولى اقل الدوائر الانتخابية التي ترشحت فيها نساء.

أعداد الفائزين في الانتخابات البرلمانية 2020 وتوزيعهم ذكور و إناث

يُبين الجدول التالي أعداد الفائزين في الانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث.

الجدول (5): يُبين أعداد الفائزين في الانتخابات البرلمانية 2020 حسب الدوائر الانتخابية وتوزيعهم ذكور وإناث

الرقم	الدائرة الانتخابية	عدد الفائزين	انثى	ذكر
1	العاصمة الأولى	6	1	5
2	العاصمة الثانية	6		6
3	العاصمة الثالثة	6		6
4	العاصمة الرابعة	4		4
5	العاصمة الخامسة	7		7
6	اربد الأولى	6		6
7	اربد الثانية	5	1	4
8	اربد الثالثة	4		4
9	اربد الرابعة	5		5
10	البلقاء	11	1	10
11	الكرك	11	1	10
12	معان	5	1	4
13	الزرقاء الأولى	8		8
14	الزرقاء الثانية	5	1	4
15	المفرق	5	1	4
16	الطفيلة	5	1	4
17	مأدبا	5	1	4

الرقم	الدائرة الانتخابية	عدد الفائزين	انثى	ذكر
18	جرش	5	1	4
19	عجلون	5	1	4
20	العقبة	4	1	3
21	بدو الشمال	4	1	3
22	بدو الوسط	4	1	3
23	بدو الجنوب	4	1	3
	المجموع	**130**	**15**	**115**

أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية 2020، حصول النساء على 15 مقعد من أصل 130 مقعد عدد مقاعد مجلس النواب التاسع عش، وحصلن جميعهن على مقاعد حسب نظام «كوتا المرأة»، ولم تنجح أي مرشحة في الوصول إلى البرلمان التاسع عشر عن طريق التنافس.

الفئات العمرية للفائزين في الانتخابات البرلمانية 2020

الشكل (1): يُبين الفئات العمرية للفائزين في الانتخابات البرلمانية 2020، المصدر: راصد

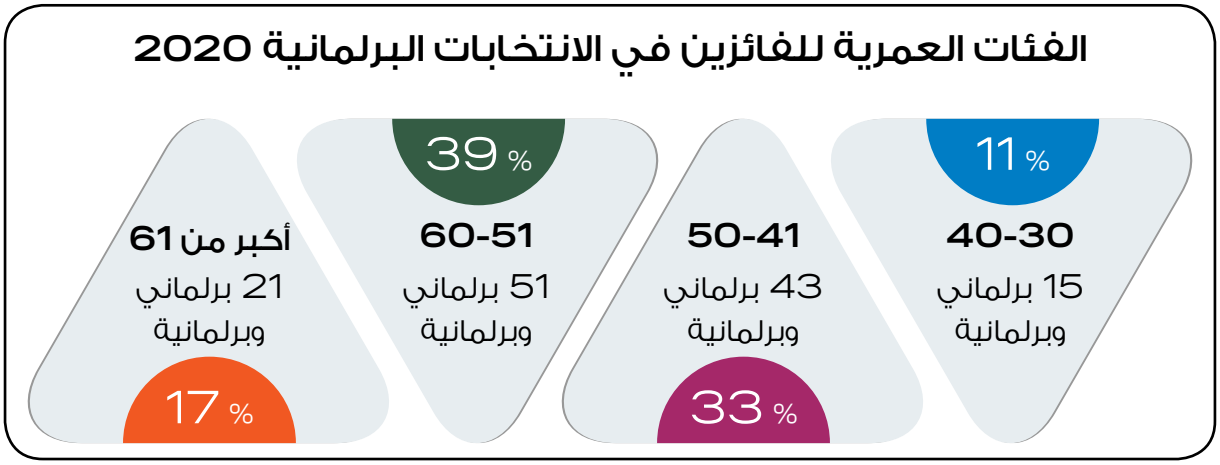

ويظهر توزيع أعضاء البرلمان التاسع عشر على الفئات العمرية ان معدل اعمار نواب المجلس التاسع عشر وصل الى مايقارب 52عاماً.

خلاصة عملية مر اقبة الانتخابات النيابية 2020

عمل تحالف راصد على مراقبة الانتخابات النيابية 2020 وفقاً لمنهجيات معدّة خصيصاً ومستوحاة من أفضل الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال ومرتكزة على المعايير الدولية الناظمة للانتخابات، وبني التحالف من 253 مؤسسة مجتمع مدني، وتمت عملية المراقبة من خلال 3000 راصدة وراصد توزعوا على المديين طويل وقصير الأمد، وستقدم هذه الخلاصة مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها بشكل ملخص، وارتكازاً على الدور الوطني الواقع على عاتق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات في تبيان كافة الحقائق التي وصل إليها من خلال عملية المراقبة فإن أهم النتائج التي تم التوصل إليها كانت على النحو الآتي:

أولاً:

إن إصرار النظام السياسي على إجراء الانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع وترسيخ الأطر الدستورية وضمان التقدم في عملية التحول الديمقراطي وتطبيق المادة 24 من الدستور التي تنص على أن الأمة مصدر السلطات والتأكيدات الملكية الدائمة على المضي قدماً في إرساء قواعد الديمقراطية كأداة تساهم في إشراك الشعب بعملية صنع القرار، انعكس بدوره على نوعية الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدولة الأردنية الرسمية وغير الرسمية، وظهر ذلك جلياً من خلال تصريحات الملك عبدالله الثاني في شباط من العام 2020 وتأكيده على أننا مقبلون على استحقاق دستوري يتمثل بإجراء انتخابات نيابية، علماً بأن هذا التصريح كان قبيل جائحة كورونا والظروف الاقتصادية التي رافقتها حيث أكد جلالة الملك على أهمية الموائمة بين سلامة وصحة المواطن والمضي قدماً بالاستحقاقات الدستورية، وصدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات بتاريخ 2020/7/29 مما يدلل بشكل واضح على تواجد الإرادة السياسية العليا لدى النظام السياسي في الحفاظ وترسيخ الأطر الدستورية واستدامة المسار الديمقراطي رغم كافة المعيقات والتحديات.

ثانياً:

أظهرت إدارة الهيئة المستقلة للانتخاب قدراً كبيراً من الحياد والنزاهة في إدارتها للعملية الانتخابية، إذ لاحظ فريق راصد تعامل إدارة الهيئة المستقلة للانتخاب بحياد كبير مع معظم المترشحين والمترشحات

والقضايا المرتبطة بالعملية الانتخابية، وظهر ذلك خلال فترة الحملات الانتخابية ويوم الاقتراع والفرز وآليات العمل التي انتهجتها الهيئة في استخدام ضابطتها العدلية.

ثالثاً:

ضمن إطار متابعة عملية تسجيل المترشحين والمترشحات والفترة الزمنية التي تلتها رصد فريق المراقبين الميدانيين عدداً من الشكاوى المتعلقة بتدخلات من قبل بعض الجهات الرسمية وشبه الرسمية قبيل انتهاء موعد الانسحابات الرسمية بهدف تحييد وسحب بعض المرشحين ضمن بعض الجماعات السياسية، وذلك أثر بشكل حقيقي على معيار حرية المترشحين والمترشحات من جهة ومعيار حرية الناخبين والناخبات من جهة أخرى، ويذكر أن هذه التدخلات أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر بالتأثير على مخرجات العملية الانتخابية، ومثال ذلك ما حصل في الدائرة الثالثة في عمان ودائرة مادبا الانتخابية، واستناداً على ما تقدم فإننا في راصد نوصي بضمان عدم التدخل من أي جهةٍ كانت وذلك انسجاماً مع تطلعات الأردنيين نحو إجراء انتخابات أكثر حرية وموائمةً للتوجيهات الملكية وذلك بهدف الحفاظ على المسار الديمقراطي ولضمان بناء المؤسسة التشريعية ارتكازاً على اختيارات وتوجهات الناخبين والناخبات.

رابعاً:

شكل استخدام المال الفاسد وما ارتبط به من عمليات شراء أصوات قبيل يوم الاقتراع وحتى يوم الاقتراع تأثيراً على مجمل العملية الانتخابية، وشهدنا في هذه الانتخابات انتشاراً غير مسبوق لتفاقم هذه الظاهرة والتي بدورها أثرت سلباً على مخرجات العملية الانتخابية، كما شهدت هذه العملية الانتخابية بكافة مراحلها تحويل 51 قضية مرتبطة بعمليات شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد منها 9 قضايا حولت إلى الأجهزة الأمنية، بينما حولت 42 قضية إلى المدعي العام، وتم البت ببعض القضايا لغاية إصدار هذا التقرير (85 يوماً) بعد يوم الانتخابات وتم الحكم بالسجن على مجموعة من الأشخاص المتورطين بالقضايا التي تم البت بها، علماً بأن كافة القضايا التي تم تحويلها إلى المدعي العام قدمت الهيئة المستقلة للانتخابات أدلة وبراهين في هذه القضايا، دون أن يتم البت بالبعض منها، وهذا ساهم بشكل حقيقي بإضعاف ثقة المواطن في معاقبة مرتكبي هذه القضايا والحد من هذه الظاهرة، وبالتالي ازدادت حالات شراء الأصوات التي تم ضبطها خلال يوم الاقتراع، وإننا في راصد نؤكد على أن هذه الظاهرة أخلت بالعدالة الانتخابية ما بين المترشحين والمترشحات من جهة، كما أخلت بالحرية الانتخابية للناخبين والناخبات من

جهةٍ أخرى وعززت الضغوط الممارسة عليهم واستغلال احتياجاتهم الاقتصادية لتوجيه أصواتهم نحو مترشحين أو مترشحات بعينهم.

خامساً:

فيما يتعلق بأداء العاملين والعاملات في العملية الانتخابية فقد أظهرت كوادر لجان الانتخاب المنتشرة في كافة دوائر المملكة ضعفاً ملموساً في تطبيق الإجراءات والتعليمات الخاصة بالعملية الانتخابية خصوصاً عمليات التجميع التي شهدت العديد من الممارسات والاجتهادات الشخصية، والتي يخشى بأنها أثرت على بعض نتائج المترشحين، بالإضافة إلى بعض الممارسات التي حدثت أثناء التجميع النهائي وتسببت في بعض الحالات بالفوضى من قبل إما المترشحين أو مندوبيهم.

سادساً:

أما بما يتعلق بأداء لجان التجميع النهائي على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد كشفت عملية المراقبة من قبل فريق راصد وجود تباين في وضوح الإجراءات وتطبيقها، وهذا كان عاملاً أساسياً في زيادة حدة التوتر في مقار التجميع النهائي، كما لوحظ تكرار للأخطاء أثناء عمل مدخلي البيانات سيما وأن عملية الإدخالات يتم بثها بشكل مباشر أمام الحضور وهذا ساهم في الحد من ثقة ومصداقية اللجان أمام بعض المترشحين والمترشحات.

سابعاً:

بخصوص الإطار التشريعي الناظم للعملية الانتخابية فإنه وحسب المعايير الدولية للتطبيق الديمقراطي، لا يوجد أي إلزام للدول بتحديد نظام انتخابي معين، إذ أن الأنظمة الانتخابية حول العالم يتم اختيارها بما يتناسب مع العوامل المحلية للدولة، مثل البيئة السياسية المحلية والثقافة الانتخابية وتجانس المكونات المجتمعية وقدرة الأحزاب والتنظيمات السياسية على استقطاب الناخبين، إلا أن الممارسات الفضلى في العديد من الدول قد بينت أن الوصول إلى الإصلاح الانتخابي المنشود، يتطلب تطوير النظام الانتخابي بما يتناغم واحتياجات التنمية السياسية المرتكزة على العوامل المحلية سالفة الذكر.

ولا يمكن النظر إلى النظام الانتخابي كركيزة لآلية توزيع القوى السياسية فحسب، إذ أن العديد من الأبحاث والدراسات المختصة بينت أن الأنظمة الانتخابية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنزاهة العملية الانتخابية ومعدلات تطور السلوك التصويتي، وعلى ذلك، فعند العمل على إيجاد نظام انتخابي بديل، فإنه لا بد من مراعاة الاحتياجات التنموية المتعلقة بالضمانات الإجرائية التي يخلقها النظام الانتخابي وقدرته على رفع وعي الناخبين بالتوازي مع مراعاة الاحتياجات المتعلقة بتمكين التنظيمات والأحزاب السياسية.

إن الضمانات الإجرائية على الصعيدين التشريعي والتقني تشكل عنصراً أساسياً في ضمان نزاهة وشفافية وحرية وعدالة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، إذ أن الإطار القانوني الناظم للانتخابات النيابية، والمتمثل بالدستور وقانون الانتخاب لمجلس النواب وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب بالإضافة إلى التعليمات التنفيذية الصادرة عنها تشكل بمجموعها مرتكزات سير العملية الانتخابية، وقد بينت مخرجات مراقبة حيثيات المراحل الانتخابية منذ بدايتها وجود قصور في هذه المرتكزات أدى في بعض الأحيان إلى وقوع انتهاكات انتخابية حرجة دون محاسبة للمسؤولين عنها أو تصحيح لأثرها.

مقارنة الإجراءات الانتخابية لعام 2020 بالمعايير الدولية الخاصة بالانتخابات

ضمن سياق مراقبة الانتخابات النيابية، عمل تحالف راصد على مقارنة الإجراءات التي تم تطبيقها خلال العملية الانتخابية لعام 2020 مع المعايير الدولية الناظمة للانتخابات وهي النزاهة الانتخابية والحرية والشفافية والعدالة، وفيما يلي الخلاصات التي تم التوصل إليها بعد مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية:

أولاً: فيما يتعلق بنزاهة العملية الانتخابية

1. الضمانات الإجرائية

تضمن قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 والذي أجريت عليه انتخابات البرلمان التاسع عشر 2020، مجموعة من الضمانات الإجرائية الخاصة بنزاهة العملية الانتخابية، كما اشتمل الإطار القانوني الناظم لمجريات سير العملية الانتخابية والمتمثل بقانون الانتخاب الأردني وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب والتعليمات التنفيذية الصادرة عنها على مجموعة من الضمانات الإجرائية لسلامة سير العملية، إلا أن قانون الانتخاب ما زال يعاني قصوراً في وضع ضمانات إجرائية كاملة قادرة على منع عمليات التلاعب والتأثير على إرادة الناخبين، ورغم محاولات الهيئة المستقلة للانتخاب سد تلك الثغرات عن طريق تعليماتها التنفيذية، مثل تحديد مركز الاقتراع للناخبين ضمن التعليمات التنفيذية، وضمان وجود كاميرات أثناء عملية الفرز وعدّ الأصوات، والتأكد من إعداد محاضر للفرز وتعليقها على أبواب غرف ومراكز الاقتراع.

كذلك لم يتضمن قانون الانتخاب أن يتم تجميع الأصوات على مستوى المراكز إلا أن الهيئة المستقلة للانتخاب تداركت ذلك من خلال تضمينها للمادة (24) من التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع وفرز وعدّ الأصوات إلا أنها لم تفصح عن آليات المحاسبة والعقاب لكل من لم يلتزم بتطبيق التعليمات التنفيذية بشكل دقيق، وعلى الرغم من محاولة الهيئة لتقديم ضمانات إجرائية إضافية، إلا أن تلك الضمانات لم تكن كافية لتحقيق درجة النزاهة الانتخابية المنشودة، ولوحظ وجود مؤشرات معيارية لضعف المحاسبة فيما يتعلق بخرق الإطار القانوني الناظم للعملية من قبل الأفراد القائمين على إدارة تفاصيل العملية الانتخابية، ولوحظ أيضاً خلال عمليات الفرز ضعفاً لدى البعض من الكوادر العاملة ضمن لجان الاقتراع والفرز خصوصاً بما يتعلق بآليات احتساب الأصوات وإعداد المحاضر.

2. سلامة جداول الناخبين

نفّذ فريق راصد عملية تحقق من المعلومات الواردة في جداول الناخبين الأولية التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2020/8/24، حيث نص قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 في الفقرة (أ) من المادة (3) على أن لكل أردني بلغ ثماني عشرة سنة شمسية من عمره قبل تسعين يوماً من التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب، وبناءً على هذه المادة أعدت دائرة الأحوال المدنية الجداول الانتخابية، حيث وصل عدد من يحق لهم الاقتراع في جداول الناخبين الأولية إلى 4,655,411 ناخباً وناخبة، بينما كان عدد الذين يحق لهم الاقتراع في جداول الناخبين النهائية 4,640,643 ناخباً وناخبة، وبالاطلاع على نتائج التحقق من دقة قوائم الناخبين الذي أجراه فريق راصد على الجداول الأولية للناخبين خلال انتخابات 2020 تبين أن دقة المعلومات الواردة في جداول الناخبين بلغت 98,4%[3] بينما بلغت نسبة الدقة 97% خلال عام 2016، وبذلك نرى أن هناك تطوراً في نسبة دقة المعلومات الواردة في الجداول الأولية.

3. نزاهة الاقتراع وتدفق الناخبين

شهدت انتخابات المجلس النيابي التاسع عشر ضمانات إجرائية لتحقيق نزاهة عملية الاقتراع وذلك من خلال الإطار القانوني الناظم لعملية الاقتراع وتدفق الناخبين، وفي هذا السياق عمل فريق راصد بالارتكاز على مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى المتعلقة لقياس نزاهة عملية الاقتراع وتدفق الناخبين على بناء نماذج خاصة هدف لقياس نزاهة عملية الاقتراع وتدفق الناخبين وتم توزيعها على المراقبين المحليين الذين وصل عددهم إلى 2500 مراقبة ومراقب محلي توزعوا على غرف ومراكز الاقتراع، حيث تم تغطية 75% من مراكز الاقتراع على مستوى المملكة، وتم توزيع أكثر من 200 مراقب متحرك، وتم جمع 1270 مخالفة انتخابية تم إيصالها بشكل مباشر إلى الهيئة المستقلة للانتخاب، وتنوعت الملاحظات والمخالفات الانتخابية وتم تقسيمها إلى ملاحظات مرتبطة بمحاولة التصويت لأكثر من مرة من قبل نفس الشخص حيث تكررت خمس مرات ومثال ذلك مدرسة الحسينية الثانوية الشاملة للبنات في دائرة بدو الجنوب ومدرسة السماكية في دائرة الكرك ومدرسة أم رمانة الأساسية للبنات في الزرقاء الثانية ومدرسة الزبيدية الثانوية الشاملة للبنات في عمان الأولى، ووصل تعداد الملاحظات المرتبطة بالتأثير على الناخبين والناخبات إلى 137 ملاحظة ومثال ذلك مدرسة القريات الأساسية المختلطة في دائرة مادبا ومدرسة سمير الرفاعي في دائرة عمان الثالثة، فيما وصل تعداد الملاحظات المرتبطة عدم تنقيط الحبر بسبب رفض

(3) دراسة راصد حول التحقق من المعلومات الواردة في جداول الناخبين الأولية: https://ibit.ly/7b3Q

الناخبين إلى 13 حالة ومثال ذلك مدرسة مقبلة الثانوية للبنين في جرش ومدرسة طبريا الثانوية الشاملة للبنات في اربد الأولى، وتوقفت عملية الاقتراع في 187 غرفة اقتراع لعدة أسباب مختلفة ومثال ذلك مدرسة سكينة بنت الحسين الثانوية الشاملة للبنات صندوق 266 في دائرة الزرقاء الأولى ومدرسة فاطمة الزهراء الأساسية المختلطة صندوق رقم 527 في دائرة الكرك ومدرسة العاشرة الثانوية المختلطة صندوق رقم 96 في دائرة العقبة.

4. نزاهة عد الأصوات وفرزها

تعتبر نزاهة عدّ الأصوات وفرزها من أهم الممارسات الدولية الفضلى التي تساهم في تعزيز نزاهة العملية الانتخابية بمجملها، وفي هذا السياق شهد الإطار القانوني الناظم لعملية عد الأصوات وفرزها تطوراً من حيث مواكبته للمعايير الدولية الخاصة بنزاهة وشفافية وعدالة العملية الانتخابية، حيث تم إلزام لجان الاقتراع والفرز بتعليق نسخة من محضر فرز الأصوات على مدخل غرف الاقتراع فور انتهائهم من الفرز بحضور مندوبي المرشحين والجهات الرقابية المحلية والدولية بالإضافة إلى الإعلاميين، كما أتيح باب الاعتراض الفوري على مجريات العملية من قبل المرشحين ومندوبيهم، والفصل السريع في تلك الاعتراضات، كما تم إلزام اللجان الانتخابية من تجميع الأصوات على مستوى المركز الانتخابي وتعليق محضر التجميع على باب مركز الانتخاب أمام المندوبين والمراقبين والمحليين والدوليين إلا أن بعض لجان الاقتراع والفرز لم تلتزم بها ومثال ذلك مدرسة راكين الثانوية للبنين في دائرة الكرك،، كما اعتمدت الهيئة المستقلة للانتخاب تقنية الفرز أمام الكاميرات وذلك من خلال تثبيت كاميرا في كل غرفة اقتراع يتم فرز الأصوات من خلالها على أن تكون الشاشة الناقلة للصورة أمام المندوبين والمراقبين والإعلاميين، والذي أسهم في زيادة نزاهة عملية عدّ الأصوات وفرزها.

وبما يتعلق ببدء إجراءات العد والفرز فقد تبين أن كافة لجان الانتخاب قامت بإفراغ صندوق الاقتراع أمام الجميع وكشف أوراق الاقتراع أمام جميع الموجودين، وأظهرت مراقبة عملية الفرز أن 10% من غرف الاقتراع أنهت عملية الفرز في ساعة واحدة أو أقل، فيما استغرقت عملية الفرز أكثر من ساعة وأقل من ساعتين في 47.5% من غرف الاقتراع، بينما وصلت نسب غرف الاقتراع التي استغرق فيها الفرز أكثر من ساعتين 42.5% من غرف الاقتراع التي تواجد بها الراصدون.

أما في الجانب الإجرائي فقد شهد هذا الجانب مجموعة من الاختلالات التي أثرت على نزاهة عدّ الأصوات وفرزها، وتمثلتّ هذه الاختلالات بأخطاء فردية من قبل أعضاء لجان الاقتراع والفرز، فقد لوحظ أن

بعض رؤساء وأعضاء اللجان لم يسمحوا للمراقبين من الدخول إلى غرف الاقتراع ومثال ذلك مركز عائشة أم المؤمنين الأساسية المختلطة في دائرة عمان الرابعة، ومدرسة برما في جرش، ومدرسة المشارع الثانوية للبنات في اربد الرابعة، ويذكر أن بعض رؤساء لجان الانتخاب على مستوى الدوائر الانتخابية لم تسمح للراصدين بالدخول إلى مواقع الفرز النهائي وعلى الرغم من أن الهيئة استجابت وتم حل هذه الإشكالية إلا أننا نرى ضرورة أن يكون أعضاء ورؤساء اللجان على معرفة تامة بالأطر القانونية، دون أن يتم التواصل معهم من قبل الهيئة خلال يوم الاقتراع لما في ذلك من إرباك قد تشهده العملية الانتخابية، كما أظهرت عملية المراقبة أن هنالك تبايناً واضحاً ما بين لجان الاقتراع والفرز في التعامل مع المستجدات التي تطرأ خلال عملية الاقتراع والفرز.

وشهدت مرحلة فرز الأصوات على مستوى الدوائر الانتخابية مجموعة من الملاحظات التي أسهمت في تأخير عملية استخراج النتائج على مستوى الدوائر، وتنوعت هذه الملاحظات ما بين عدم المعرفة الكاملة لآلية احتساب الأصوات وتجميع النتائج كما حصل في دائرة بدو الجنوب، وتعطل النظام الالكتروني لعملية جمع وعدّ الأصوات في دائرة عمان الخامسة، مما دفع اللجنة إلى استخدام الجداول المتواجدة على الأجهزة بصيغة (Excel) ولوحظ قيام رئيس إحدى مراكز الاقتراع في دائرة عمان الثالثة لاستكمال تعبئة المحاضر الخاصة بمركز الاقتراع الذي يرأسه ورقياً داخل مركز استخراج النتائج الخاصة بالدائرة الانتخابية الثالثة، أما بما يتعلق بدائرة اربد الرابعة فقد أظهرت عملية المراقبة توقف متكرر لعملية الفرز وذلك بسبب تدخل أحد المترشحين في عملية الفرز وتواجد أشخاص غير مصرح لهم داخل مركز التجميع النهائي، أما بما يتعلق بدائرة المفرق فقد رفض رئيس لجنة الانتخاب على مستوى الدائرة طباعة أو عرض المحضر النهائي لعملي تجميع الأصوات.

5. سلامة تجميع الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية

شهدت انتخابات المجلس التاسع عشر تطوراً فيما يخص عملية تجميع الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية، حيث أفردت الهيئة المستقلة للانتخابات تعليمات تنفيذية خاصة لهذه العملية وهو ما لم يكن موجوداً في انتخابات المجلس السابع عشر، حيث واكبت التعليمات التنفيذية نظرياً الممارسات الدولية التي تختص بمرحلة تجميع الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية.

إلا أنه التطبيق جاء مغايراً لما ورد في التعليمات التنفيذية حيث لوحظ وجود العديد من الممارسات التي أوردها المراقبين الميدانيين والتي مسّت نزاهة عملية تجميع الأصوات والإعلان عن النتائج الأولية والنهائية،

فعلى سبيل المثال لم تلتزم جميع اللجان الانتخابية بتجميع الأصوات على مستوى مراكز الانتخاب وهو ما خالف المادة (24) من التعليمات التنفيذية، وفيما يتعلق بأداء العاملين والعاملات في العملية الانتخابية فقد أظهرت كوادر لجان الانتخاب المنتشرة في كافة دوائر المملكة ضعفاً ملموساً في تطبيق الإجراءات والتعليمات الخاصة بالعملية الانتخابية خصوصاً عمليات التجميع التي شهدت العديد من الممارسات والاجتهادات الشخصية، والتي يخشى بأنها أثرت على بعض نتائج المترشحين، بالإضافة إلى بعض الممارسات التي حدثت أثناء التجميع النهائي وتسببت في بعض الحالات بالفوضى من قبل إما المترشحين أو مندوبيهم.

أما بما يتعلق بأداء لجان التجميع النهائي على مستوى الدوائر الانتخابية، فقد كشفت عملية المراقبة من قبل فريق راصد وجود تباين في وضوح الإجراءات وتطبيقها، وهذا كان عاملاً أساسياً في زيادة حدة التوتر في مقار التجميع النهائي، كما لوحظ تكرار للأخطاء أثناء عمل مدخلي البيانات سيما وأن عملية الإدخالات يتم بثها بشكل مباشر أمام الحضور ومثال ذلك ما حدث في دائرة العاصمة الخامسة، وهذا ساهم في الحد من ثقة ومصداقية اللجان أمام بعض المترشحين والمترشحات، وفيما يخص الوقت المستغرق لإخراج النتائج الأولية والنهائية على مستوى الدوائر الانتخابية فقد لوحظ تبايناً في الوقت المستغرق حيث استمرت عملية الفرز النهائي على مستوى دائرة الكرك ما يقارب 24 ساعة وفي دائرة البلقاء واربد الأولى فقد استمرت عملية الفرز النهائي أكثر من 24 ساعة.

كما أن سلامة تجميع الأصوات تحتم على لجان الانتخاب أن يتحققوا من جميع الأشخاص الذين يتواجدوا داخل غرفة الاقتراع والفرز، حيث كشف المراقبين الميدانيين لتحالف راصد أن بعض غرف الاقتراع والفرز شهدت وجود أشخاص بلباس مدني وبدون باجات معتمدة من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب داخل الغرف أثناء عملية الفرز كما يبين الشكل (2)، ولم يتم التعامل معهم من قبل لجان الاقتراع والفرز بالشكل المطلوب.

الشكل (2): يُبين ملاحظات الراصدين خلال عملية الفرز ، المصدر: راصد

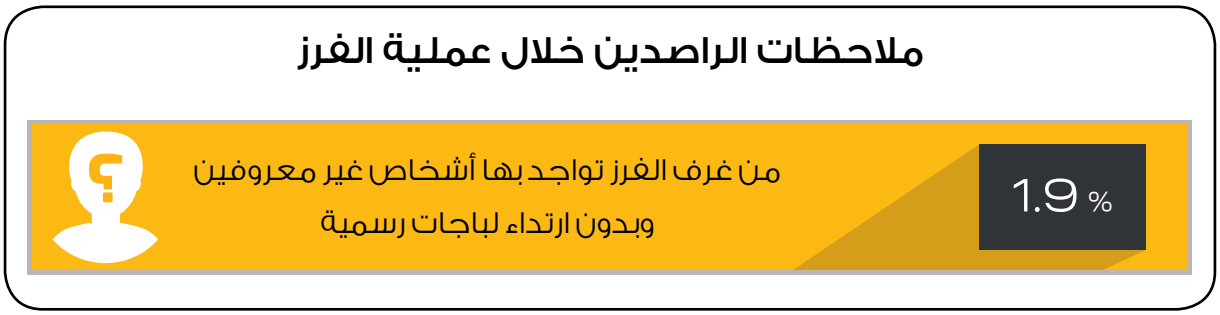

كما تبين في الفترة اللاحقة ليوم الانتخاب وجود العديد من الدلالات على وقوع خروقات أثرت على مخرجات العملية الانتخابية، فنتائج عملية تجميع الأصوات الموازي (PVT) التي قام بها راصد، بالإضافة إلى نتائج تقارير لجان الخبرة الصادرة بأمر قضائي، ونتائج التحليل الإحصائي التي قام بها فريق راصد، بينت أن أغلب الخروقات التي تم توثيقها كانت ناجمة عن أخطاء فردية وضعف في قدرات الكوادر المشرفة على العملية الانتخابية مثل أخطاء إدخال البيانات واحتساب المجاميع وضعف تطبيق الإجراءات الخاصة بالعد والفرز، الأمر الذي أدى لخلق انطباعات سلبية عن مجريات العملية.

ثانياً: فيما يتعلق بشفافية العملية الانتخابية

1. إتاحة المعلومات الانتخابية للجمهور

تتبع فريق راصد مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بشفافية العملية الانتخابية من خلال تقييمات كمية تم اعتمادها حول إتاحة المعلومات الانتخابية للجمهور، وبينت المخرجات أن الهيئة المستقلة للانتخاب استطاعت أن توفر قدر عالٍ من شفافية الإدارة الانتخابية إلا أنها لم تقدم كل ما يلزم من معلومات حتى يتمكن الجمهور من الإطلاع على مجريات العملية الانتخابية بكافة تفاصيلها.

ومن الممارسات التي وثقّها راصد خلال فترة انتخابات المجلس التاسع عشر عدم قيام الهيئة المستقلة للانتخاب بنشر جداول الناخبين بصيغ إلكترونية مفتوحة وقابلة للبحث والتحليل (CSV)، واكتفت بنشرها بصيغ محمية ومشفرة (PDF)، مما حدّ من شفافية الهيئة في إتاحة المعلومات للجمهور، كما أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تجد آليات مناسبة لإخطار المواطنين بقراراتها وقرارات دائرة الأحوال المدنية حول قبول أو رفض اعتراضاتهم على جداول الناخبين الأولية، وضمن إطار زمني معقول يتيح للناخب إعداد الوثائق اللازمة لتقديم الطعونات في محاكم البداية.

وفيما يتعلق بنشر النتائج النهائية للانتخابات على مستوى غرف الاقتراع فلم تنشر الهيئة لغاية إصدار هذا التقرير النتائج على موقعها الالكتروني، ويتوجب على الهيئة لضمان الحفاظ على مؤشرات الشفافية أن تنشر النتائج بصيغ مفتوحة لتسهيل مهمة التدقيق الإحصائي للنتائج وذلك ضمن إطار زمني منسجم مع الإطار الزمني الخاص بالطعونات التي تم تقديمها على النتائج النهائية.

2. الإفصاح المالي عن مصادر تمويل الحملات الانتخابية

تميزت انتخابات المجلس التاسع عشر بإلزام المرشحين نظرياً بالإفصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية وسبل إنفاقها وذلك من خلال الفقرة (أ) من المادة (14) من التعليمات التنفيذية الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية[4]، كما ألزمت التعليمات التنفيذي في المادة (15) منها بضرورة فتح حساب بنكي لكل قائمة انتخابية لغايات رصد المبالغ المخصصة للحملة الانتخابية، وتم اشتراط تعيين مدقق حسابات قانوني يتولى تدقيق حسابات القائمة.

وتبين أن جميع القوائم التزمت بفتح حساب بنكي لدى البنوك التجارية العاملة في المملكة، ولكن فيما يتعلق بتقارير مدققي الحسابات، ظهر أن عدد محدود من القوائم الانتخابية قدمت تقرير مدققي الحسابات، ورغم قصور الإطار القانوني بعدم تحديد فترة زمنية لتقديم تقرير مدقق الحسابات إلا أن الهيئة لم تفصح عن مخاطبتها للقوائم الانتخابية وإلزامها بتقديم تقرير مدقق حسابات، كما أن تأخير مثل هذه الإجراءات يخلّ بشفافية الإفصاح المالي والذي من المفترض أن يتم كشفه للجمهور مما أسهم في الحد من قدرة الناخبين على الاطلاع على أحجام ومصادر التمويل الخاصة بالقوائم الانتخابية.

ثالثاً: فيما يتعلق بعدالة العملية الانتخابية

1. أثر جائحة كورونا وإجراءات مواجهتها:

لقد كان لإجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا من فرض حظر جزئي وشامل وتطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي الأثر الشديد على مستوى العدالة الانتخابية، حيث قررت الهيئة المستقلة للانتخاب إغلاق المقرات الانتخابية ومنع إقامة أية مهرجانات أو اجتماعات انتخابية، واقتصرت المظاهر الانتخابية على حملات الترويج والدعاية الانتخابية عبر شاشات التلفزة ووسائل التواصل الاجتماعي، وتعليق اليافطات

(4) نصت الفقرة (أ) من المادة (14) أن على مفوضي القوائم وأي من المرشحين فيها الإفصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية لتلك القائمة أو أي من المرشحين فيها وأوجه إنفاق تلك الموارد بما لا يتعارض مع القانون وهذه التعليمات.

في الشوارع العامة، ورغم أن هذه الإجراءات تم تطبيقها على الجميع إلا أننا شهدنا بعض الممارسات من بعض المرشحين التي خالفت تعليمات الهيئة المستقلة للانتخابات وأوامر قانون الدفاع، كما أن تطبيق الإجراءات أظهر تبايناً في قدرات المترشحين والمترشحات على نشر حملاتهم الانتخابية على وسائل التواصل الاجتماعي.

2. توزيع القوة التمثيلية

عالج قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 الذي أجريت عليه انتخابات 2020، أبرز المشكلات التي واجهت قانون الانتخاب الذي سبقه والمتعلقة بتوزيع المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية والتي مثّلت ضعف عدالة توزيع القوة التمثيلية لمقاعد مجلس النواب، حيث أن توزيع المقاعد النيابية في النظام الخاص بهذه الجزئية شهدَ تطوراً إيجابياً ولكنه لم يراعِ بصورةٍ معيارية كافة المرجعيات المتعارف عليها دولياً في توزيع القوى التمثيلية مثل البعد الجغرافي عن العاصمة والكثافة السكانية ومستوى الخدمات والاحتياجات التنموية، وفي هذا السياق عمل فريق راصد على تحليل إحصائي بناءً على مخرجات العملية الانتخابية لتبيان مقارنات توزيع مقاعد مجلس النواب مقارنة بنسبة المؤهلين للانتخاب ونسبة المقترعين كما يبين الجدول (6).

الجدول (6): يُبين مقارنة بين نسبة الناخبين والمقترعين ونسبة المقاعد حسب الدوائر الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	نسبة الناخبين من مجموع الناخبين الكلي في الأردن	نسبة المقاعد من مجموع المقاعد	نسبة المقترعين من مجموع المقترعين
1	العاصمة الأولى	6.9%	%4.3	3.4%
2	العاصمة الثانية	9.6%	٥,٢٪	4.4%
3	العاصمة الثالثة	5.7%	٥,٢٪	2.2%
4	العاصمة الرابعة	6.1%	٣,٥٪	5.2%
5	العاصمة الخامسة	8.9%	٦,١٪	5.1%
6	اربد الأولى	7.8%	٥,٢٪	7.4%
7	اربد الثانية	3.5%	%3.5	5.4%
8	اربد الثالثة	2.8%	٣,٥٪	3.6%
9	اربد الرابعة	4.0%	٤,٣٪	5.9%
10	محافظة البلقاء	7.2%	%8.7	8.8%

الرقم	الدائرة الانتخابية	نسبة الناخبين من مجموع الناخبين الكلي في الأردن	نسبة المقاعد من مجموع المقاعد	نسبة المقترعين من مجموع المقترعين
11	محافظة الكرك	4.1%	%8.7	7.4%
12	محافظة معان	1.3%	%3.5	2.1%
13	الزرقاء الأولى	10.9%	٧,٠٪	5.7%
14	الزرقاء الثانية	3.2%	%3.5	3.0%
15	محافظة المفرق	2.4%	%3.5	3.6%
16	محافظة الطفيلة	1.4%	%3.5	2.2%
17	محافظة مادبا	2.6%	%3.5	3.9%
18	محافظة جرش	2.6%	%3.5	4.5%
19	محافظة عجلون	2.5%	%3.5	4.0%
20	محافظة العقبة	1.4%	%2.6	1.7%
21	دائرة بدو الشمال	2.1%	%2.6	4.0%
22	دائرة بدو الوسط	1.4%	%2.6	2.7%
23	دائرة بدو الجنوب	1.6%	%2.6	3.5%
	المجموع	**%100.0**	**%100.0**	**%100.0**

وبينت نتائج التحليل الإحصائي مجموعة من الاختلالات، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التمثيل النيابي أقل من مجموع الذين يحق لهم الاقتراع في كافة دوائر العاصمة عمان، إلا أن نسبة التمثيل النيابي زاد عن نسبة المقترعين في دوائر العاصمة خلال انتخابات 2020، أما في الدائرة الثانية لمحافظة اربد كانت نسبة التمثيل النيابي مساوية لنسبة عدد الذين يحق لهم الاقتراع إلا أنها كانت أقل من نسبة المقترعين في انتخابات 2020، فيما تشابهت الاختلالات الواردة في دوائر بدو الشمال والوسط والجنوب حيث كانت نسبة التمثيل النيابي أعلى من نسبة الذين يحق لهم الاقتراع إلا أنها وفي ذات الوقت زادت نسبة المقترعين عن نسبة التمثيل النيابي.

3. الإنفاق على الحملات الانتخابية

شهد الإطار القانوني الناظم لعملية الإنفاق على الدعاية الانتخابية تطوراً نظرياً وذلك من خلال نصت

الفقرة (ب) من المادة (20)[5] من قانون الانتخاب، واستجابت الهيئة لما ورد في قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 وأفردت تعليمات تنفيذية خاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية وتضمنت هذه التعليمات مواداً خاصة بتحديد السقف الإجمالي للإنفاق وذلك في المواد (14) و (15) و(16)، كما اشترطت الهيئة المستقلة للانتخاب من خلال المادة (15) في التعليمات التنفيذية فتح حساب بنكي لغايات موارد وأوجه الصرف على الحملة الانتخابية واشترطت تعيين مدقق حسابات قانوني يتولى تدقيق حسابات القائمة، ومن خلال الإجراءات التي تبنتها الهيئة المستقلة للانتخاب يتبين أنها لم تراعِ الممارسات الدولية الفضلى المتعلقة بعدالة العملية الانتخابية من خلال الإنفاق على الحملات الانتخابية، حيث أنها اعتمدت على نسبة الدخل للفرد في الدائرة الانتخابية وعدد الناخبين في الدائرة إلا أنها لم تنتهج العدالة في تحديد سقف الإنفاق، حيث ظهر تباين واضح في بين الدوائر الانتخابية، فعلى سبيل المثال تستطيع القائمة المترشحة في الزرقاء الأولى من صرف مبلغ 2,533,020 ديناراً إلا أن أي قائمة مترشحة في دائرة بدو الجنوب والممتدة جغرافيا من محافظة العقبة وحتى محافظة الكرك لا تستطيع أن تصرف أكثر من 221,604 ديناراً أي أن قائمة في الدائرة الأولى لمحافظة الزرقاء يمكنها صرف 11 ضعف قائمة مترشحة في دائرة بدو الجنوب، ويبين الشكل (3) أوجه الصرف المختلفة للقوائم المترشحة.

الشكل (3): أوجه صرف القوائم الانتخابية، المصدر: راصد

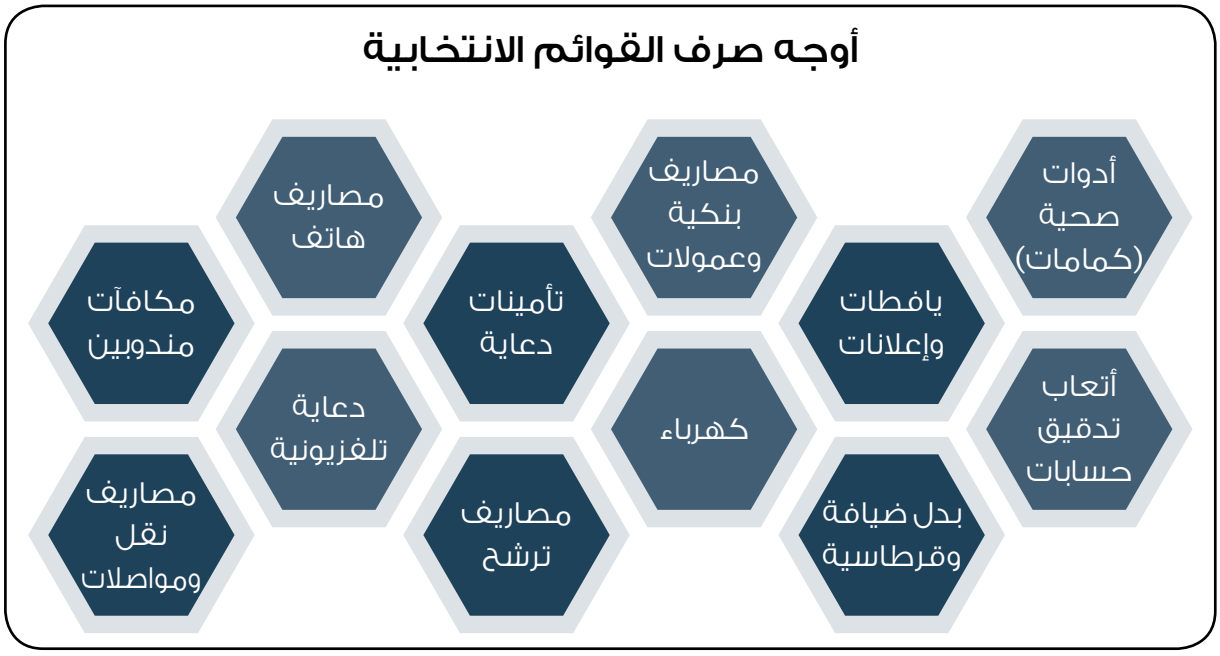

(5) نصت الفقرة (ب) من المادة (20) على: تحدد الأحكام والأسس والضوابط المتعلقة بالدعاية الانتخابية بما في ذلك ضوابط الإنفاق المالي بموجب التعليمات التنفيذية.

ومن الجدير ذكره أن هناك مجموعة من الممارسات الدولية الفضلى التي كان من الأولى الاستناد إليها فيما يخص تحديد سقف الحملات الانتخابية والأخذ بمنظومة المعايير بشكل كامل بما في ذلك الامتداد الجغرافي الدائرة الانتخابية وقيمة الدخل للفرد والبعد عن المركز والخدمات المقدمة للناخب في دائرته الانتخابية، كما أن الهيئة المستقلة للانتخاب لم تضمن توافقاً أعلى مع معايير العدالة الانتخابية والتطبيقات المثلى الخاصة بمساحات وصول المرشحين للناخبين إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفوارق المعيارية في التمويل والثروات الشخصية للمرشحين، كما تم اشتراط تعيين مدقق حسابات قانوني لكل قائمة انتخابية حتى يقوم المدقق بمتابعة مصروفات القائمة وتسليم تقرير حساب ختامي للهيئة.

4. حيادية السلطة الانتخابية

من خلال عمل فريق راصد في تقييم المؤشرات المرتبطة بموائمة الإجراءات الانتخابية مع الممارسات الدولية الفضلى لوحظ تطور ملحوظ في أداء الهيئة المستقلة للانتخاب على الصعيد التقني والتنظيمي واللوجستي، إضافةً إلى الاستجابة السريعة للملاحظات التي كان يوردها تحالف راصد بشكل دوري للهيئة المستقلة للانتخاب، كما يذكر للهيئة وقوفها على مسافة واحدة من كافة القوائم والمترشحين والمترشحات وتعزيز قيم النزاهة في ممارساتها.

ومارست الهيئة المستقلة للانتخاب سلطاتها الدستورية بدرجة معقولة من الحيادية في التعامل المعلن مع الناخبين والمرشحين وجهات الرقابة المحلية والدولية على حد سواء، إلا أن الشكاوى المقدمة من قبل مرشحين حول ممارسات شراء أصوات من قبل مرشحين آخرين لم تعرها الهيئة اهتماماً كبيراً، ولم تبدي جدية في التعامل مع هذه الظاهرة.

5. حق الطعن والتقاضي

أتاح الإطار القانوني الناظم لانتخابات المجلس التاسع عشر حق تقديم الطعن والاعتراض خلال مراحل العملية الانتخابية وأعطى الحق بتقديم الطعن والاعتراض للناخبين والمرشحين على حد سواء مما عمِل على مواكبة المعايير الدولية المتعلقة في تكريس العدالة الانتخابية من خلال حق الطعن والتقاضي، كما أتاح الإطار القانوني للإدارة الانتخابية التحويل للقضاء كل من يساهم في انتهاك سير العملية الانتخابية سواءً من موظفين أو ناخبين أو مرشحين تحويلهم للقضاء.

وفيما يتعلق بالاعتراضات التي قدمها المواطنون إبان عرض الجداول الأولية للناخبين، فوصل مجموع الاعتراضات إلى 34232 اعتراضاً تم قبول 29912 اعتراضاً منها كما تم رفض 4320 اعتراضاً، حيث شكلت مجموع الاعتراضات التي تم تقديمها ما نسبته 0.7% من مجموع الأسماء الواردة في جداول الناخبين الأولية، وانقسمت الاعتراضات المقدمة إلى اعتراضات على المعلومات الواردة بحق الشخص نفسه وذلك بهدف تحديثها واعتراضات تقدم بها أشخاص على غيرهم، ومن الجدير ذكره أن مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب قام برفض جميع الاعتراضات التي تقدم بها أشخاص على غيرهم بحجة عدم وجود وثائق وبيانات كافية لقبول الطلب.

وأتاح الإطار القانوني تقديم الطعون إبان مرحلة الترشح وأعطى لكل من المرشحين والقوائم أنفسهم للطعن بقرار الهيئة كما أعطى الحق للناخبين بالطعن بقرارات قبول ورفض المرشحين والقوائم، ومن الجدير ذكره أن جميع هذه الطعون تقدم أمام محاكم الاستئناف للنظر فيها، وبلغت الطعون التي قدمها المرشحين ضد قرارات مجلس مفوضي الهيئة المستقلة 12 طعناً تم قبول 5 طعون ورفض 6 طعون أما فيما يخص الطعون المقدمة من قبل الناخبين فقد وصل عددها إلى 6 طعون تم قبول طعناً واحداً منها ورفض 5 طعون آخرين، وبخصوص الطعون التي تم تقديمها بعد إصدار نتائج الانتخابات، فتم تقديم 59 طعناً في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، تم ردّها جميعاً وكانت سبب الرد إما موضوعاً أو شكلاً.

6. المحاسبة وسيادة القانون

نص قانون الانتخاب الأردني رقم (6) لسنة 2016 الذي أجريت عليه انتخابات 2020 في عدة مواضع على عقوبات متفاوتة تقع على مرتكبي معظم الجرائم الانتخابية، إلا أنه لم يحدد بشكل فعال الجهة المسؤولة عن متابعة تلك الجرائم والانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عن حدوثها، فالسلطة الانتخابية ممثلة بالهيئة المستقلة للانتخاب أظهرت تطوراً فيما يتعلق بتشكيل لجان التحقق واستدعائها للمخالفين.

وشكل استخدام المال الفاسد وما ارتبط به من عمليات شراء أصوات قبيل يوم الاقتراع وحتى يوم الاقتراع تأثيراً على مجمل العملية الانتخابية، وشهدنا في هذه الانتخابات انتشاراً غير مسبوق لتفاقم هذه الظاهرة والتي بدورها أثرت سلباً على مخرجات العملية الانتخابية، كما شهدت هذه العملية الانتخابية بكافة مراحلها تحويل 51 قضية مرتبطة بعمليات شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد منها 9 قضايا حولت إلى الأجهزة الأمنية، بينما حولت 42 قضية إلى المدعي العام، وتم البت ببعض القضايا لغاية إصدار

هذا التقرير (85 يوماً) بعد يوم الانتخابات وتم الحكم بالسجن على مجموعة من الأشخاص المتورطين بالقضايا التي تم البت بها، علماً بأن كافة القضايا التي تم تحويلها إلى المدعي العام قدمت الهيئة المستقلة للانتخابات أدلة وبراهين في هذه القضايا، دون أن يتم البت بالبعض منها، وهذا ساهم بشكل حقيقي بإضعاف ثقة المواطن في معاقبة مرتكبي هذه القضايا والحد من هذه الظاهرة، وبالتالي ازدادت حالات شراء الأصوات التي تم ضبطها خلال يوم الاقتراع، وإننا في راصد نؤكد على أن هذه الظاهرة أخلت بالعدالة الانتخابية ما بين المترشحين والمترشحات من جهة، كما أخلت بالحرية الانتخابية للناخبين والناخبات من جهةٍ أخرى وعززت الضغوط الممارسة عليهم واستغلال احتياجاتهم الاقتصادية لتوجيه أصواتهم نحو مترشحين أو مترشحات بعينهم.

رابعاً: فيما يتعلق بحرية العملية الانتخابية

1. الضمانات الإجرائية وحرية الإرادة الانتخابية

جرّم قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 الذي أجريت عليه انتخابات 2020، معظم الأفعال التي تؤدي بشكل مباشر على التأثير بصورة مخالفة على حرية إرادة الناخب، حيث نص القانون في المواد من (55) وحتى (58) على عقوبات لمن لم يمتثل لقانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية ومن تلك العقوبات الحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن 6 أشهر لأي شخص دخل غرفة الاقتراع وهو من الأشخاص غير المصرح لهم، كما نُص على العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين كل من ارتكب جرماً يتعلق بشراء الأصوات أو مخالفة القانون فيما يتعلق بفترة الدعاية الانتخابية، وتضمن القانون بالإضافة إلى ذلك عقوبات تقع على أعضاء ورؤساء لجان الانتخاب.

وفيما يتعلق بحالات العنف التي تم رصدها خلال الفترة المسائية لعملية الاقتراع وخلال عملية إغلاق الصناديق وبدء عملية الفرز، حيث تم حصر ما يقارب 63 حالة عنف على مستوى الدوائر الانتخابية، وتباينت مستوى وتيرة أحداث العنف حيث كان بعضها بين أنصار المترشحين، وحالات عنف بين الناخبين والأجهزة الأمنية، ومثال ذلك ما حدث كل من الدائرة الأولى في عمان، وما حدث في دائرة معان الانتخابية، ومدرسة عين غزال الثانوية للبنات في الزرقاء الأولى، وتساهم أعمال العنف بالحد من حرية الناخبين وقدرتهم على الإدلاء بأصواتهم.

وفيما يتعلق بحرية الترشح للانتخابات النيابية الأردنية، فعلى الرغم من أن ما يقارب 70% من سكان الأردن هم دون سن 30 سنة، إلا أن الدستور حصر حق الترشح للانتخابات النيابية بمن أتموا 30 عاماً من العمر في يوم الاقتراع على الرغم من العديد من التوصيات التي وجهت لخفض الحد الأدنى لعمر أعضاء مجلس النواب، وعمل ذلك على الحد من الحرية الانتخابية قياساً بالمعايير الدولية، حيث أنه لا بد من إعطاء الحق لكل من يحق له الانتخاب بالترشح لعضوية المجلس من أجل تكريس المبادئ المتعلقة بحرية وعدالة العملية الانتخابية.

2. سرية الاقتراع

عمل قانون الانتخاب على تجريم الأعمال التي تؤدي إلى اختراق سرية الاقتراع، كما عملت التعليمات التنفيذية التي أصدرتها الهيئة المستقلة للانتخاب على الحد بشكل كبير من تتبع الأصوات وكشف السلوك التصويتي قبل عملية عد الأصوات وفرزها، ورغم وضع الضمانات الإجرائية للاقتراع من خلال وضع صور المرشحين ورموز القوائم على أوراق الاقتراع لمنع خرق سرية الاقتراع من قبل الأشخاص الذين يدعون الأمية، إلا أن تلك التعليمات لم تضع آلية واضحة للتعامل مع حالات إشهار أوراق الاقتراع بعد تعبئتها ولم تنص على إبطال الأصوات المعلنة، حيث أشار الكثير من مراقبي فريق راصد الموزعين في المراكز الانتخابية إلى أنهم شهدوا حالات لإشهار أوراق الاقتراع بعد تعبئتها من قبل الناخبين، ولم يتم منعهم من وضع تلك الأوراق في الصناديق.

وتم تسجيل العديد من حالات التصويت الجماعي المخالف في بعض مراكز الاقتراع، مما عمل على الحد من سرية الاقتراع وذلك بدوره أثر سلباً على مدى توافق العملية الانتخابية والمعايير الدولية للحرية الانتخابية، وفيما يتعلق بملاحظات تواجد أكثر من شخص عند المعزل خلال عملية التصويت فقد رصد فريق التحالف 27 حالة ومثال ذلك مدرسة باعون الثانوية الشاملة للبنين صندوق رقم 197 في دائرة عجلون ومدرسة الزهراء الثانوية للبنات صندوق رقم 248 في دائرة اربد الثانية ومدرسة القصور الثانوية للبنات في دائرة عمان الأولى.

التوصيات

وتالياً التوصيات التي يقدمها فريق راصد بين يدي مختلف الجهات المعنية في تطوير العملية الانتخابية:

1. النظام الانتخابي

يجب تطوير منظومة التشريعات المرتبطة بالعملية الانتخابية من أجل تعزيز التطور الديمقراطي والإصلاح الانتخابي، بما يساهم بالحد من المخالفات والجرائم الانتخابية ويضمن تحقيق انتخابات منسجم مع الممارسات الدولية الفضلى والمعايير الدولية المتمثلة بالحرية والشفافية والعدالة والنزاهة وضمان تمثيل عادل للمرأة والشباب.

2. توصيات مرتبطة بنزاهة العملية الانتخابية

2.1. على الهيئة أن تتيح مساحة زمنية أوسع لتصحيح التشوهات الواقعة على تخصيص مراكز الاقتراع للناخبين داخل الدوائر الانتخابية، حيث أنه لا بد من تمديد الفترة الخاصة بتعديل مراكز الاقتراع ضمن الدائرة الانتخابية المثبتة حصراً لفترة تمتد حتى موعد يسبق بداية عملية الترشح، وهذه ممارسة مطبقة في عدد من الديمقراطيات الحديثة، إذ يحق للناخب تعديل مركز الاقتراع الخاص به بناءً على مكان إقامته داخل الدائرة الانتخابية ذاتها بدرجة أعلى من المرونة.

2.2. على الهيئة فتح باب الاعتراض الإلكتروني على مراكز الاقتراع المخصصة داخل الدائرة الانتخابية المثبتة حتى اليوم السابق لعرض الجداول النهائية للناخبين ، ويتم هذا من خلال إدخال الناخب لرقمه الوطني وتاريخ ميلاده ورقم هاتفه ورقم بطاقة الأحوال المدنية، ليتم بعد ذلك إرسال رقم التحقق من الشخصية برسالة نصية للناخب، وعند إدخال هذا الرقم إلى منصة التعديل الإلكتروني، يختار الناخب أياً من المدارس الواقعة ضمن مكان إقامته المثبت في دائرة الأحوال المدنية، لتكون هذه البيانات ورقم التحقق معايير لضمان تفادي النقل الكيدي للغير والنقل الجماعي للناخبين من قبل مرشحيهم أو القائمين على حملاتهم الانتخابية، مع تحديد سقف أعلى إلكترونياً لعدد الناخبين في كل مركز اقتراع.

2.3. لا بد من تطوير المنظومة التدريبية الخاصة بتأهيل لجان الاقتراع والفرز، وتعزيز آليات ضبط الجودة فيما يتعلق بإكساب تلك اللجان المهارات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع وعد وفرز الأصوات ضمن الإطار القانوني وبصورة موحدة في كافة مراكز الاقتراع، إذ أن العديد من المؤشرات بينت ضعف تدريب الكوادر الانتخابية الخاصة بانتخاب مجلس النواب الأردني التاسع عشر، مثل التباين في تطبيق التعليمات التنفيذية، لذا فعلى السلطة الانتخابية أن تعمل على بلورة منظومة تدريبية أكثر جودة، تعمل على تأهيل الكوادر الانتخابية بصورة أكثر فعالية، لتلافي وقوع المخالفات وتكريس مبادئ النزاهة والشفافية الانتخابية.

2.4. ضرورة ادماج أعضاء لجان الاقتراع والفرز بعمليات محاكاة قبيل يوم الانتخاب لما في ذلك من تدريب عملي مباشر يساعد في الحد من التجاوزات والأخطاء الممكن حدوثها خلال يوم الاقتراع والفرز.

2.5. يجب أن تنص التعليمات التنفيذية الناظمة للاقتراع والفرز إعداد محاضر الفرز على مستوى مراكز الاقتراع وتوزيعها لمندوبي القوائم أو المترشحين والمترشحات لما في ذلك من تسهيل على المترشحين في جمع الأصوات التي حصلوا عليها والحد من الفوضى التي يمكن أن تحدث.

2.6. لا بد من تطوير المنظومة التدريبية المتعلقة بإجراءات عدّ الأصوات وفرزها إذ أظهرت ممارسات أعضاء اللجان على مستوى الدوائر الانتخابية تبايناً واضحاً في الإجراءات التي يتم تتبعها رغم وضوح الأطر التشريعية لذلك، وبينت مؤشرات عدم وعي كافٍ فيما يتعلق بإجراءات العدّ والفرز.

2.7. وضع أكثر من مدخل بيانات في اللجنة الواحدة المعنية يجمع النتائج على مستوى الدائرة الانتخابية حتى يتم العمل على نظام تبادل المهام وذلك في الحالات التي كان يمتد بها الفرز لأكثر من عشر ساعات، وهنا لا بد من إعادة النظر في عملية الفرز النهائي على مستوى الدوائر الانتخابية ومراجعة آليات التطبيق والمراحل التي تمر بها عملية الفرز والوصول إلى النتيجة الأولية على مستوى الدائرة الانتخابية.

3. توصيات مرتبطة بعدالة العملية الانتخابية

3.1. يجب تفعيل المواد القانونية الخاصة بالإطار الزمني الناظم للدعاية الانتخابية، والذي يتزامن مع بداية الترشح، وتتبع وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، بالإضافة إلى الأنشطة الانتخابية المحلية، لتقييم مدى التزام المرشحين بفترة الدعاية الانتخابية ومحاسبة المسؤولين عن مخالفة ذلك الإطار الزمني، حيث أن العديد من المترشحين بدأوا أنشطتهم الدعائية قبل ابتداء الفترة القانونية، مما أدى إلى إضعاف توافق العملية الانتخابية مع مبادئ سيادة القانون والإخلال بمعايير العدالة الانتخابية.

3.2. على الهيئة بناء فريق ميدانية منفصلة تماماً عن لجان الانتخاب موزعة على الدوائر الانتخابية تتبلور مهمتها في مراقبة الانفاق على الحملات الانتخابية ومدى انسجامها مع الإطار التشريعي الناظم للحملات الانتخابية، على أن تكون هذه الفرق مشكلة من قبل أشخاص لديهم الخبرة خصوصاً ويمكن الاستعانة بكوادر ديوان المحاسبة وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد وإذا اقتضت الحاجة أن يتم تشكيل فرق من قبل الهيئة المستقلة على أن يتم تدريبهم وبناء قدراتهم وإعطائهم المساحة الكافية لممارسة أعمالهم دون ضغوط، وأن تكون مرجعية هذه الفرق مع اللجنة المتخصصة في الهيئة لمتابعة قضايا الإنفاق والحملات الانتخابية.

3.3. على الهيئة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تطبيق فترة الصمت الانتخابي وأن تتضمن نصوص قانونية رادعة تشمل عقوبات لكل من يقوم بنشر الدعاية الانتخابية خلال فترة الصمت الانتخابي لا سيما وأن الصمت الانتخابي أحد أهم مؤشرات عدالة الحملات الانتخابية.

3.4. على الهيئة أن تربط تسليم تقرير المدقق المالي لكل قائمة مترشحة بفترة زمنية لا تمتد لأكثر من شهر بعد انتهاء موعد الانتخابات، مع النص بوضوح على العقوبات المفروضة في حالة عدم الامتثال.

3.5. يجب على الهيئة المستقلة للانتخاب الإطلاع على التجارب في بعض الدول الأخرى التي تمت حول الحملات الانتخابية وكيفية معالجة التشوهات ضمن تلك الفترة والاستفادة من تلك التجارب بما يتوافق مع السياق الأردني، والعمل على وضع إطار تشريعي ينظم فترة الحملات الانتخابية وفقاً لمعايير وضوابط تساهم في الحد من ظاهرة شراء الأصوات وتكرّس العدالة بين المرشحين، واعتماد

الحد الأدنى للرواتب وتعيين مجموعة من المراقبين الميدانيين لمتابعة نشاطات المرشحين خلال فترة الحملات الانتخابية، ونحن في راصد على استعداد تام بالمساهمة في وضع تشريع متطور يضمن الحد من التجاوزات خلال فترة الحملات الانتخابية.

3.6. تطوير سبل المحاسبة الخاصة بأعضاء اللجان المسؤولين عن وقوع الانتهاكات والمخالفات الانتخابية، والتعامل مع قضاياهم بدرجة أعلى من الشفافية، وعدم الإكتفاء بإعفائهم من استكمال أعمالهم.

3.7. يجب أن يتم تعديل آلية ترتيب المترشحين داخل القائمة الانتخابية بحيث يطلب من القوائم الانتخابية ترتيب المترشحين والمترشحات فيها مسبقاً وأن يتم تقديمها للهيئة المستقلة لاعتمادها بدلاً من اعتماد الترتيب الهجائي، وذلك لإعطاء القوائم المترشحة الحرية في العمل الجماعي المشترك وزيادة حيادية الهيئة المستقلة للانتخاب.

3.8. إعطاء الهيئة المستقلة للانتخاب صلاحية في التحكم في الأطر الزمنية القانونية الخاصة بالعملية الانتخابية ضمن ضوابط محددة، على أن يتم ذلك عند تعديل قانون الانتخاب.

3.9. لا بد من تفعيل المواد القانونية الخاصة بمظاهر وفعاليات الحملات الدعائية، وخاصة بما يتعلق بالدعاية المعلقة في الأماكن العامة مثل اليافطات والملصقات وغيرها، وذلك لضمان عدم الإضرار بالممتلكات العامة.

3.10. ضرورة البت بالقضايا المنظورة أمام القضاء الأردني، ووجوب تعديل قانون الانتخاب وأي تشريع آخر لوضع إطار زمني محدد غير قابل للتمديد وإكساب قضايا شراء الأصوات صفة الاستعجال والبت بها بشكل مباشر وبكل شفافية ووضوح.

4. توصيات مرتبطة بشفافية العملية الانتخابية

4.1. يتوجب على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تنشر جداول الناخبين (سواءً الأولية أو النهائية) بصيغ إلكترونية مفتوحة (CSV) وقابلة للبحث والتحليل على الموقع الالكتروني الخاص بها، دون أن يتم حصر هذه النسخ القابل للتحليل للذين ينوون الترشح فقط بل أن يتم نشرها للعامة، خلافاً للصيغة الإلكترونية المغلقة (Secure PDF) التي تم نشر جداول الناخبين من خلالها، فمن المهم لتحقيق الشفافية الانتخابية أن يتمكن العامة من القيام بتحليل مستقل للبيانات الأولية والتحقق على أساسه من المعطيات الواردة من إدارة الانتخابات.

4.2. على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تجد آلية مناسبة لإخطار المواطنين بقراراتها وقرارات دائرة الأحوال المدنية حول قبول أو رفض اعتراضاتهم على جداول الناخبين الأولية، وضمن إطار زمني معقول يتيح للناخب إعداد الوثائق اللازمة لتقديم الطعن في محاكم البداية، حيث يمكن للهيئة استخدام نظام الرسائل القصيرة (SMS) كونها تتطلب بشكل أساسي من المعترضين تزويدها برقم الهاتف من خلال طلب الاعتراض.

4.3. على الهيئة أن تقترح آليات حقيقية لتتبع الإنفاق المالي للمترشحين، حيث أظهرت الانتخابات الأخيرة تفاوتاً واضحاً في عملية الانفاق على الحملات الانتخابية ولم يتسنَ للمواطن معرفة مجموع النفقات التي قدمها كل مرشح وذلك من شأنه أن يبني انطباعاً معيارياً عند القواعد الانتخابية حول القدرة المالية للمترشحين والمترشحات.

4.4. على الهيئة أن تعمل على نشر صور إلكترونية عن جميع المحاضر الانتخابية الرسمية، بالإضافة إلى نشر التقارير الختامية الخاصة بالقوائم الانتخابية بشفافية تمنح جمهور الناخبين القدرة على بناء انطباعات حول حيادية السلطة الانتخابية.

4.5. على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تعلن عن آليات التعيين الخاصة بموظفيها والحيثيات التي اتبعتها لضمان تكافؤ الفرص، مما يعمل على رفع مدى توافق المنظومة الانتخابية مع معايير الشفافية الإدارية.

4.6. على الهيئة المستقلة للانتخاب أن تعلن عن آليات التعيين الخاصة بلجان الاقتراع والفرز ولجان الانتخاب على مستوى الدوائر الانتخابية ونشرها عبر موقعها الالكتروني، وإفساح المجال للمواطنين بالتقديم لكل شفافية على أن يتم وضع معايير واضحة للاختيار ونشر نتائج المقابلات التي يتم إجراءها.

4.7. على الهيئة أن تعلن عن تفاصيل موازنتها وسبل إنفاقها ومصادر التمويل الخاصة بأنشطتها بشكل واضح للجمهور، وذلك تماشياً مع مبادئ الشفافية المالية، وتطوير الانطباعات العامة عن السلطة الانتخابية.

4.8. يجب على الهيئة نشر نتائج الاقتراع حسب الصناديق وبصيغ قابلة للتحليل ضمن فترة زمنية معقولة ومرتبطة بالفترة الزمنية لتقديم الطعون الانتخابية حتى يتسنى للمواطنين الاطلاع نتائج الفرز ومقارنتها مع ما تم الإعلان عنه.

5. توصيات مرتبطة بالحرية الانتخابية

5.1. تطوير ضمانات سرية الاقتراع، من خلال ضرورة منع الانتخاب الجماعي بشكل حاسم دون أي استثناءات، وتطوير آلية قانونية لمنع من يشهر مضمون ورقة الاقتراع الخاصة به من وضعها في صندوق الاقتراع، وذلك لتعزيز توافق العملية الانتخابية مع معايير الحرية الانتخابية.

5.2. تفعيل المواد القانونية الخاصة بمنع أشكال الدعاية الانتخابية داخل وحول مراكز الاقتراع والفرز، إذ أن ضعف محاربة الدعاية الانتخابية المخالفة داخل وحول مراكز الاقتراع قد عملت على إضعاف الحرية الانتخابية وإتاحة مساحة أوسع لشراء الأصوات.

الملاحق

راصد والهيئة المستقلة يعقدان اجتماعاً تنسيقياً للانتخابات البرلمانية 2020

مركز الحياة - راصد، عقد فريق عمل راصد لمراقبة الانتخابات اجتماعاً مع فريق الهيئة المستقلة للانتخاب لبحث سبل تجويد العملية الانتخابية لتتوائم مع الممارسات الدولية الفضلى ومناقشة التوصيات التي قدمها راصد خلال الانتخابات البرلمانية عام 2016وسبل الأخذ بها وتطبيقا بما ينسجم مع الإطار القانوني للعملية الانتخابية ورؤية الهيئة المستقلة في الوصول إلى إجراءات وضمانات تعزز من ثقة المواطن في العملية الانتخابية.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن أطر العلاقة التشاركية التي تنتهجها الهيئة المستقلة للانتخاب مع المؤسسات الرقابية وإيماناً منها بضرورة الأخذ بأي مقترح يساهم في تجويد العملية الانتخابية، وبحث الفريقان مجموعة من القضايا التي حدثت خلال عام 2016وكيفية التغلب على التحديات التي واجهت العملية الانتخابية وتعظيم الإيجابيات وتكريس التعاون في تعزيز الوعي الانتخابي.

وتضمن الاجتماع مناقشة قضية تجاوز السقوف المالية المسموحة خلال فترة الحملات الانتخابية لا سيما وأن التعليمات التي وضعتها الهيئة المستقلة بخصوص هذا الإطار قد عالجت السقوف المالية في الحملات الانتخابية إلا أنها ما زالت بحاجة إلى إصدار تعليمات خاصة تحد من تجاوز هذه السقوف وتساهم في ضبط وتتبع الحسابات البنكية التي يتوجب فتحها من قبل المترشحين وكيف تعمل الهيئة على مراقبتها وضمان استخدامها من قبل المترشحين بشكل عام، وأبدت الهيئة استعدادها لتطوير تعليمات خاصة في هذا السياق، واتفق الفريقان أن مثل هذه التعليمات وتطبيقها بشكل عادل يساهم في الحد من تجاوز السقوف المالية المحددة خلال الحملات الانتخابية.

وفيما يتعلق بعدالة العملية الانتخابية قدم راصد مقترحات تتعلق في اختيار أعضاء لجان الاقتراع والفرز وعدم حصرها بالموظفين الحكوميين، وأبدت الهيئة انفتاحاً تجاه هذا المقترح ووعدت بأنها ستقوم بإعادة النظر بخلفيات أعضاء لجان الاقتراع والفرز وتضمينها أشخاص من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، مع التأكيد على اخضاعهم لتدريبات نوعية يتم من خلالها بناء قدراتهم في التعامل مع المهام الموكولة إليهم.

كما نوقش خلال الاجتماع محور ضمان تدفق الناخبين إلى مراكز الاقتراع وقدم راصد في هذا الإطار مقترحات حول تطوير منهجية التنفيذ في بعض مراكز الاقتراع وخصوصاً الصالات الرياضية التي شهدت إزدحامات كبيرة خلال الانتخابات السابقة، وارتأت الهيئة في هذا الإطار إلى تغيير تركيبة الصالة الرياضية لتحتوي على أكثر من لجنة انتخاب حتى يتسنى لها ضمان نزاهة تدفق الناخبين وحصول الناخبين على نفس الوقت للوصول إلى صندوق الاقتراع.

وختاماً؛أشاد فريق راصد بانفتاح الهيئة على عمل المراقبين الذي سيساهم في إجراء انتخابات تلبي طموح المواطنين وتعزز من ثقة المواطن في العملية الانتخابية، وسيتم تنسيق اجتماعات تنسيقية دورية خلال العملية الانتخابية 2020للتنسيق والتشاور حول المقترحات والتوصيات التي من شأنها تطوير العملية الانتخابية.

ثانياً: تسجيل المترشحات والمترشحين

- يوصي راصد اعتماد القرعة في ترتيب القوائم الانتخابية في ورقة الاقتراع، حيث نصت المادة 11 من التعليمات التنفيذية الخاصة رقم 6 الخاصة بالترشح للدائرة الانتخابية على «تظهر أسماء القوائم وأرقامها على ورقة الاقتراع حسب اسبقية تقديم طلب الترشح وفقاً لتاريخ ووقت تقديم كل منها» وهنا فإن ذلك ووفقاً للممارسة عام 2016 قد تسبب بحدوث ازدحام أمام مراكز تسجيل المترشحين وأدى إلى نشوب بعض النزاعات، وهنا نؤكد على ضرورة اعتماد مبدأ القرعة اللاحقة في ترتيب القوائم الانتخابية في ورقة الاقتراع.

- أما بما يتعلق بأثر ترتيب أسماء المرشحين داخل القائمة الانتخابية على مخرجات العملية الانتخابية، فإن راصد يوصي بأن يطلب من القوائم الانتخابية ترتيب المترشحين والمترشحات فيها مسبقاً وأن يتم تقديمها للهيئة المستقلة لاعتمادها بدلاً من اعتماد الترتيب الهجائي، وذلك لإعطاء القوائم المترشحة الحرية في العمل الجماعي المشترك وزيادة حيادية الهيئة المستقلة للانتخاب

- استناداً على الوضع الوبائي فإنه من المحتمل أن يصاب أحد المترشحين أو المترشحات للانتخابات، وهذا يرتب حسب البروتوكول الطبي أن يتم حجر المصاب لمدة 14 يوماً حتى يشفى، وهذا يرتب على المرشح الانقطاع عن حملته الانتخابية، وهنا يوصي راصد بضرورة إصدار تعليمات خاصة تحقق العدالة بين المترشحين وتضمن حماية المجتمع.

المستقلة للانتخاب وراصد ينفذان عملية انتخابية تجريبية

في إطار التعاون بين الهيئة المستقلة للانتخاب وشركاء العملية الانتخابية نفذت اليوم السبت الموافق 2020/7/25، عملية تجريبية للانتخابات النيابية 2020 في محافظة الزرقاء – لواء الرصيفة بالتعاون مع مركز الحياة - راصد ومركز الأمان لحقوق الانسان وبدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الاسبانية للتنمية، حيث تأتي هذه الانتخابات وفقاً لمتطلبات السياق المحلي المتعلقة بتطوير وتعزيز الوعي العام بالانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر.

وقال الدكتور خالد الكلالدة رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب أن هذه التجربة تأتي بالانسجام مع رؤية الهيئة المستقلة للانتخاب بالانفتاح والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، كما تأتي هذه التجربة لتقييم إجراءات الهيئة المستقلة بشكل قبلي، لنتعرف على أهم التحديات والمشاكل ونعمل على حلها مسبقاً، وعملت الهيئة خلال هذه التجربة على تطبيق كافة الإجراءات الصحية واللازمة لتنفيذ عملية الاقتراع والفرز

وتحدث الدكتور عامر بني عامر مدير مركز الحياة راصد أن هذا التعاون يأتي استكمالاً للشراكة مع الهيئة المستقلة للانتخاب بما يهدف إلى تجويد العملية الانتخابية، وتساهم هذه التجربة إلى رفع الوعي لدى الشباب بشكل خاص بضرورة المشاركة الصحيحة في العملية الانتخابية، وتهدف أيضاً إلى قياس الإجراءات الرقابية وانسجامها مع الإجراءات الخاصة بالوضع الصحي

إن هذه الانتخابات هي تمرين حي على إجراء الانتخابات في ظل جائحة الكورونا واختبارا للتعليمات الجديدة والتي تحاكي شروط السلامة العامة المقرة من قبل لجنة الاوبئة، وتهدف أيضاً إلى زيادة وعي المجتمع المحلي في إجراءات الانتخابات في كافة مراحلها ليكون المواطن على دراية أكبر بما تحتاجه العملية الانتخابية من كوادر بشرية وإدارية لإدارة العملية الانتخابية

وشارك في الانتخابات التجريبية شابات وشباب من لواء الرصيفة حيث ترشح 16 مرشحة ومرشح ضمن 3 قوائم انتخابية افتراضية، وأجريت الانتخابات في مدرسة عوجان الثانوية للبنات، واستمرت التجربة من الساعة 10 صباحاً وحتى الساعة 1 ظهراً، وشارك في العملية الانتخابية 400 ناخبة وناخب.

المستقلة للانتخاب وراصد ينفذان عملية انتخابية تجريبية

في إطار التعاون بين الهيئة المستقلة للانتخاب وشركاء العملية الانتخابية نفذت اليوم السبت الموافق 2020/8/22، عملية تجريبية للانتخابات النيابية 2020 في محافظة مادبا بالتعاون مع مركز الحياة - راصد وبدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الاسبانية للتنمية، حيث تأتي هذه الانتخابات وفقاً لمتطلبات السياق المحلي المتعلقة بتطوير وتعزيز الوعي العام بالانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر.

وقال الدكتور خالد الكلالدة رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب أن هذه التجربة تأتي بالانسجام مع رؤية الهيئة المستقلة للانتخاب بالانفتاح والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، كما تأتي هذه التجربة لتقييم إجراءات الهيئة المستقلة بشكل قبلي، لنتعرف على أهم التحديات والمشاكل ونعمل على حلها مسبقاً، وعملت الهيئة خلال هذه التجربة على تطبيق كافة الإجراءات الصحية واللازمة لتنفيذ عملية الاقتراع والفرز ، كما استفادت الهيئة من الدروس المستفادة من التجربة الأولى التي أجريت في محافظة الزرقاء.

وتحدث الدكتور عامر بني عامر مدير مركز الحياة راصد أن هذا التعاون يأتي استكمالاً للشراكة مع الهيئة المستقلة للانتخاب بما يهدف إلى تجويد العملية الانتخابية، وتساهم هذه التجربة إلى رفع الوعي لدى الشباب بشكل خاص بضرورة المشاركة الصحيحة في العملية الانتخابية، وتهدف أيضاً إلى قياس الإجراءات الرقابية وانسجامها مع الإجراءات الخاصة بالوضع الصحي.

إن هذه الانتخابات هي تمرين حي على إجراء الانتخابات في ظل جائحة الكورونا واختبارا للتعليمات الجديدة والتي تحاكي شروط السلامة العامة المقرة من قبل لجنة الاوبئة، وتهدف أيضاً إلى زيادة وعي المجتمع المحلي في إجراءات الانتخابات في كافة مراحلها ليكون المواطن على دراية أكبر بما تحتاجه العملية الانتخابية من كوادر بشرية وإدارية لإدارة العملية الانتخابية.

وشارك في الانتخابات التجريبية شابات وشباب من محافظة مادبا حيث ترشح 16 مرشحة ومرشح ضمن 4 قوائم انتخابية افتراضية، وأجريت الانتخابات في مدرسة فاطمة الزهراءالاساسية للبنات، واستمرت التجربة من الساعة 11 صباحاً وحتى الساعة 2 ظهراً، وشارك في العملية الانتخابية 240 ناخبة وناخب.

aecid
RASED راصد
مركز الحياة
AL HAYAT CENTER
مركز الحياة – راصد والهيئة المستقلة للانتخاب
الانتخابات التجريبية 2020

الانتخابات
التجريبية
2020

بيان صادرعن تحالف راصد لمر اقبة الانتخابات

مركز الحياة - راصد، أصدر تحالف راصد لمراقبة الانتخابات بياناً يتضمن مجموعة من التوصيات المتعلقة بعرض جداول الناخبين وتسجيل المترشحات والمترشحين، وأكد الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات على أن تقديم التوصيات الدورية يساهم بشكل أساسي في تعزيز وتجويد العملية الانتخابية، وقال بني عامر بأن إجراء الانتخابات ضمن هذه المرحلة المرتبطة بوجود وباء كورونا تتطلب المزيد من الجهود والتنسيق بين كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

حيث تضمن البيان توصيات تتعلق بآلية توزيع الناخبين حسب القيد المدني للأسرة الواحدة، كما احتوى البيان على توصيات حول وجود آليات للتعامل مع الناخبين الذين لا يوجد لهم عناوين محددة والذين يتجاوز عددهم 50 ألف ناخبة وناخب، وتوصية حول المواطنين الذين لم يقوموا بإصدار بطاقة الأحوال المدنية المجددة، وأوصى البيان بضرورة ضمان حق الاقتراع للمحجورين صحياً بسبب كورونا، وضرورة استقبال طلبات الاعتراض على الذات داخل مكاتب الهيئة الموزعة في المحافظات، والعديد من التوصيات التي نضعها أمام الإدارة الانتخابية، وفيما يلي التوصيات المقدمة تفصيلاً:

أولاً: فيما يتعلق بمرحلة عرض جداول الناخبين

- يوصي راصد بضرورة الالتزام بتوزيع الناخبين حسب القيد المدني، بما يضمن أن تكون الأسرةالواحدة ضمن دفتر العائلة في نفس مركز الاقتراع، وذلك يساهم في الحد من التحديات التي تواجه الناخبين في الوصول إلى مراكز الاقتراع، حيث واجهت العديد من الأسر في الانتخابات السابقة تواجد أفراد من الأسرة الواحدة في عدة مراكز اقتراع.

- يوصي فريق «راصد» الهيئة فتح باب الاعتراض الإلكتروني على مراكز الاقتراع المخصصة داخل الدائرة الانتخابية المثبتة حتى اليوم السابق لعرض الجداول النهائية للناخبين.

- يوصي راصد الهيئة أن تنشر قائمة مفصلة بمراكز الاقتراع المؤهلة لاستقبال الناخبين من ذوي الإعاقة ومحدودي الحركة، وإتاحة درجة عالية من المرونة لنقل الناخبين من ذوي الإعاقة ومحدودي الحركة إلى مراكز مؤهلة لاستقبالهم يوم الاقتراع.

- انسجاماً مع الوضع الوبائي والصحي الحالي فإنه من المتوقع أن يكون خلال يوم الاقتراع آلاف المواطنين في الحجر الصحي خاصةً من الأردنيين العائدين من الخارج، وارتكازاً على حق الأردنيين في الانتخاب وفقاً للمادة 67 من الدستور فإن ذلك يتطلب ضمان مشاركتهم في عملية الاقتراع وذلك من خلال بناء واستحداث غرف اقتراع فنادق الحجر مع ضمان كافة الإجراءات المتعلقة بضمانات النزاهة والحرية والعدالة المرتبطة بعملية الاقتراع.

- ضرورة إيجاد آلية واضحة للتعامل مع الناخبات والناخبين الذين لا يوجد لهم عناوين واضحة ومحددة، حيث يتاوز عددهم 50 ألف ناخبة وناخب، بحيث يتم ضمان عدم تنقلهم من دائرة انتخابية إلى أخرى أو عدم استغلال غياب عناوينهم من قبل بعض المترشحين والمترشحات لإحداث تجاوزات تتثمل في النقل الجماعي مما يؤثر على نزاهة العملية الانتخابية.

- ضرورة إيجاد آلية لإخطار المواطنين الذين لم يقوموا بتجديد بطاقات الأحوال المدنية، سيما وأن عددهم يتجاوز 157ألف ناخبة وناخب، وعليه فإننا نوصي بأن يتم التنسيق مع دائرة الأحوال المدنية ليتم فتح مكاتبها إبان يوم الاقتراع حتى يستطيع أي ناخب أن يقوم بتجديدها في يوم الاقتراع.

- يوصي راصد بضرورة تعديل التعليمات المعدلة للتعليمات الخاصة بإعداد جداول الناخبين، وذلك بتعديل المادة (8 - أ) والتي أوجبت أن يتم تقديم طلبات الاعتراض على الذات لدى مكتب الأحوال المدنية، بحيث يتم السماح للناخبين الذين ينوون تقديم اعتراضات على الذات بتقديم اعتراضاتهم في مكاتب ومقار الهيئة المستقلة للانتخاب على أن يتم جمعها ويتم البت فيها من قبل لجنة البت في الطلبات في الأحوال المدنية، لما في ذلك من تسهيل لعملية الاعتراض وضمان عدم الازدحام والاكتظاظ في مكاتب الأحوال المدنية.

ثانياً: تسجيل المترشحات والمترشحين

- يوصي راصد اعتماد القرعة في ترتيب القوائم الانتخابية في ورقة الاقتراع، حيث نصت المادة 11 من التعليمات التنفيذية الخاصة رقم 6 الخاصة بالترشح للدائرة الانتخابية على «تظهر أسماء القوائم وأرقامها على ورقة الاقتراع حسب اسبقية تقديم طلب الترشح وفقاً لتاريخ ووقت تقديم كل منها» وهنا فإن ذلك ووفقاً للممارسة عام 2016 قد تسبب بحدوث ازدحام أمام مراكز تسجيل المترشحين وأدى إلى

نشوب بعض النزاعات، وهنا نؤكد على ضرورة اعتماد مبدأ القرعة اللاحقة في ترتيب القوائم الانتخابية في ورقة الاقتراع.

- أما بما يتعلق بأثر ترتيب أسماء المرشحين داخل القائمة الانتخابية على مخرجات العملية الانتخابية، فإن راصد يوصي بأن يطلب من القوائم الانتخابية ترتيب المترشحين والمترشحات فيها مسبقاً وأن يتم تقديمها للهيئة المستقلة لاعتمادها بدلاً من اعتماد الترتيب الهجائي، وذلك لإعطاء القوائم المترشحة الحرية في العمل الجماعي المشترك وزيادة حيادية الهيئة المستقلة للانتخاب

- استناداً على الوضع الوبائي فإنه من المحتمل أن يصاب أحد المترشحين أو المترشحات للانتخابات، وهذا يرتب حسب البروتوكول الطبي أن يتم حجر المصاب لمدة 14 يوماً حتى يشفى، وهذا يرتب على المرشح الانقطاع عن حملته الانتخابية، وهنا يوصي راصد بضرورة إصدار تعليمات خاصة تحقق العدالة بين المترشحين وتضمن حماية المجتمع.

توجهات البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء مجلس النواب الثامن عشر للانتخابات البرلمانية القادمة 2020

مركز الحياة - راصد، أصدر المركز من خلال برنامجه لمراقبة الأداء البرلماني دراسة حول توجهات البرلمانيين والبرلمان أعضاء مجلس النواب الثامن عشر للانتخابات البرلمانية القادمة 2020،حيث تم التواصل مع أعضاء المجلس هاتفياً للتعرف على توجهاتهم، واستجاب للدراسة ما مجموعه 128برلماني وبرلمانية، فيما بقي برلمانيان قيد الدراسة.

وأظهرت النتائج أن عدد النواب الذين ينوون الترشح لانتخابات المجلس التاسع عشر قد وصل إلى 97برلماني وبرلمانية، فيما قال 19أنهم لا ينوون الترشح للانتخابات القادمة، بينما أظهرت النتائج أن 12 نائباً لم يحسموا أمرهم بعد، وفيما يتعلق بالنواب الذين أبدوا رغبتهم بالترشح فقد تم ربط الترشح من قبل بعضهم بقرار الحزب الذي ينتمون إليه وخصوصاً أعضاء حزب جبهة العمل الإسلامي.

وتم طرح سؤال على برلماني وبرلمانيات المجلس الثامن عشر، حول توقعاتهم لسيناريو حل مجلس النواب أم المضي قدماً في تطبيق سيناريو مجلس يسلم مجلس (أي إجراء الانتخابات والمجلس قائم)، حيث قال ما نسبته 31%من النواب أنهم يتوقعون أن يتم حل المجلس قبيل إجراء الانتخابات، فيما يعتقد ما نسبته 50%من المستجيبين أن لا حلّ لمجلس النواب الثامن عشر أي أن المجلس الثامن عشر سيسلم المجلس التاسع عشر، بينما وصلت نسب البرلمانيين والبرلمانيات الذين لم يبدوا رأيهم إلى 19%من مجموع المستجيبين.

وفيما يتعلق بتقييم البرلمانيين والبرلمانيات لأداء مجلس النواب الثامن عشر، فقد قال ما نسبته 12%أن أداء المجلس كان ممتازاً، بينما كان رأي 48% من النواب أن أداء المجلس كان جيداً، فيما قال 31٪ أن أداء المجلس كان متوسطاً، وعبر 9%عن رأيهم بأن أداء المجلس كان ضعيفاً.

وفي ذات السياق بينت النتائج أن عدد البرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر اللواتي ليس لديهنّ النية بالترشح اثنتين من أصل 20برلمانية، فيما قالت ثلاث برلمانيات أنهنّ لم يحسمنّ قرارهنّ بالترشح، فيما عبرت 15برلمانية عن نيتهنّ بالترشح.

وأظهرت النتائج أن نواب الدوائر الانتخابية العاصمة الاولى والثانية والثالثة وبدو الشمال وبدو الوسط ومادبا ينون الترشح بنسبة 100% من نواب الدائرة تلاهم نواب اربد الأولى بنسبة 83%، فيما كان نواب الطفيلة ومعان الأقل رغبة بالترشح بنسبة 40% لكل منهما، وأكد معظم أعضاء حزب جبهة العمل الإسلامي نواب «كتلة الإصلاح» رغبتهم بالترشح لكنهم ربطوا قرارهم بقرار الحزب.

وبما يتعلق بقرار حل مجلس النواب من عدمه يرى مجموعة من النواب الذين تم استطلاع آرائهم بأن هنالك عدداً من العوامل المؤثرة على اتخاذ هذا القرار ومنها الأوضاع الوبائية جراء جائحة كورونا، والأوضاع الاقتصادية، وبعض الملفات السياسية الداخلية مثل ملف نقابة المعلمين والرغبة في الحفاظ على الحكومة الحالية، وعوامل خارجية أبرزها ملف ضم الأراضي الفلسطينية وصفقة القرن.

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر الذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
ابتسام النوافلة	نعم
ابراهيم ابو السيد	نعم/ بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
احمد الرقب	نعم/ بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
احمد الصفدي	نعم
احمد اللوزي	نعم
احمد الهميسات	نعم
اندريه عزوني	نعم
جمال قموه	نعم
جودت الدرابسة	نعم
حابس الشبيب	نعم
حابس الفايز	نعم
حازم المجالي	نعم
حسن السعود	نعم
حسن العجارمة	نعم
حسني الشياب	نعم
حمود الزواهرة	نعم

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
عزيز العبيدي	نعم
عقلة الزبون	نعم
علي الحجاحجة	نعم
علي الخلايلة	نعم
عليا ابو هليل	نعم
عمر قراقيش	نعم
عيسى خشاشنة	نعم
غازي الهواملة	نعم
فضية الدايات	نعم
فضيل النهار	نعم
فواز الزعبي	نعم
فيصل الأعور	نعم
قصي الدميسي	نعم
قيس زيادين	نعم
كمال الزغول	نعم
ماجد القويسم	نعم

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر الذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
حياة المسيمي	نعم/ بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
خالد ابو حسان	نعم
خالد البكار	نعم

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
مازن القاضي	نعم
مجحم الصقور	نعم
محاسن الشرعة	نعم

توجهات البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر نحو الانتخابات النيابية القادمة 2020

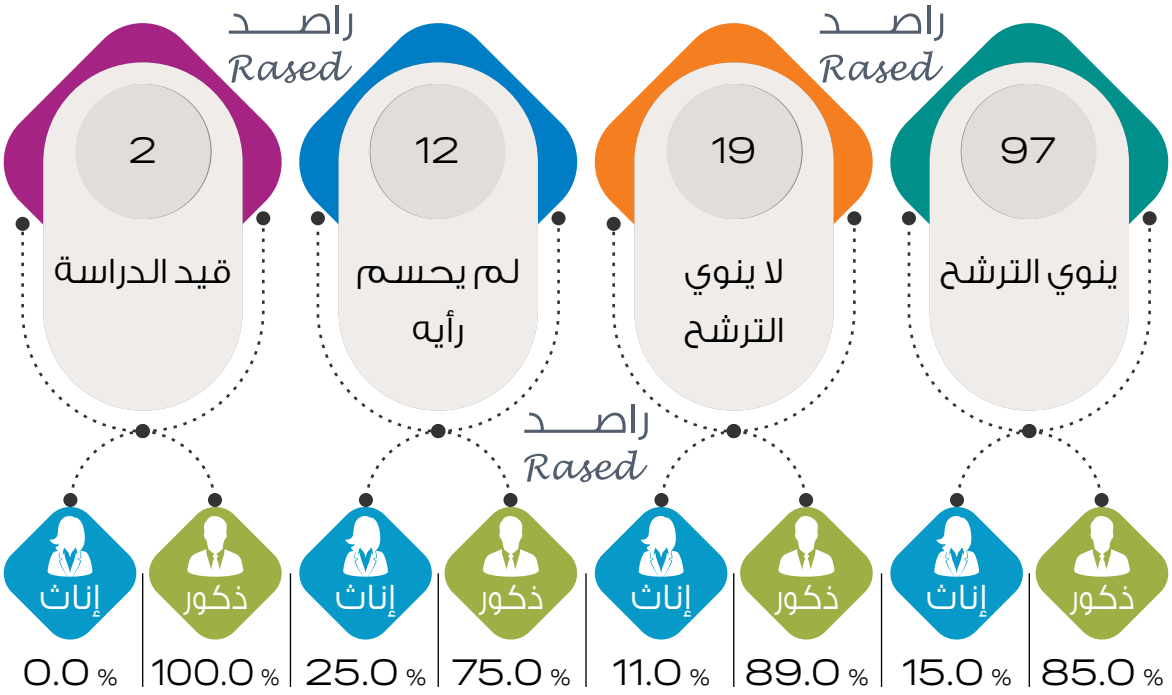

توقعات البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر حول سيناريو حل البرلمان أو مجلس يسلم مجلس

تقييم البرلمانيين والبرلمانيات لأداء المجلس الثامن عشر

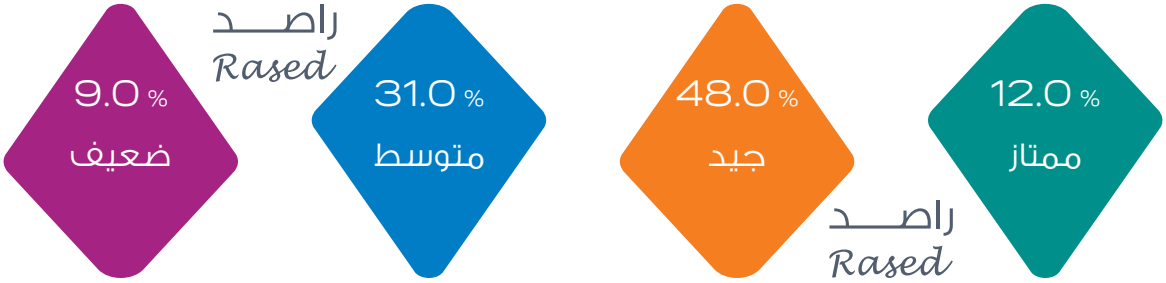

توجهات البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر نحو الانتخابات النيابية القادمة 2020 حسب دوائرهم الانتخابية

عمّان 1	عمّان 2	عمّان 3	راصد Rased عمّان 4
نعم 100 %	نعم 100 %	نعم 100 %	نعم 75 %
لا 0 %	لا 0 %	لا 0 %	لا 0 %
لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 25 %
عمّان 5	الزرقاء 1	الزرقاء 2	البلقاء
نعم 71 %	نعم 78 %	نعم 75 %	نعم 73 %
لا 29 %	لا 11 %	لا 25 %	لا 9 %
لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 18 %
	قيد الدراسة 11 %		
مادبا	راصد Rased المفرق	جرش	عجلون
نعم 100 %	نعم 80 %	نعم 60 %	نعم 60 %
لا 0 %	لا 20 %	لا 40 %	لا 0 %
لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 40 %
اربد 1	اربد 2	اربد 3	اربد 4
نعم 83 %	نعم 60 %	نعم 75 %	نعم 60 %
لا 17 %	لا 20 %	لا 0 %	لا 40 %
لم يحسم أمره 0 %	لم يحسم أمره 20 %	لم يحسم أمره 25 %	لم يحسم أمره 0 %
راصد Rased الكرك	معان	الطفيلة	العقبة
نعم 45 %	نعم 40 %	نعم 40 %	نعم 75 %
لا 36 %	لا 20 %	لا 40 %	لا 25 %
لم يحسم أمره 19 %	لم يحسم أمره 40 %	لم يحسم أمره 20 %	لم يحسم أمره 0 %
		قيد الدراسة 20 %	

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر الذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
خالد الحياري	نعم
خالد الفناطسة	نعم
خالد رمضان	نعم
خليل عطية	نعم
خميس عطية	نعم
ديمه طهبوب	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
راشد الشوحة	نعم
رائد الخزاعلة	نعم
رجا الصرايرة	نعم
رسمية الكعابنة	نعم
رمضان الحنيطي	نعم
رياض العزام	نعم
ريم أبو دلبوح	نعم
زيد الشوابكة	نعم
زينب الزبيد	نعم
سليمان الزبن	نعم
شاهة ابو شوشة	نعم
صالح ابو تاية	نعم
صالح العرموطي	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
صباح الشعار	نعم
صفاء المومني	نعم
صوان الشرفات	نعم
طارق خوري	نعم
عبدالرحمن العوايشة	نعم
عبدالقادر الفشيكات	نعم
عبدالكريم الدغمي	نعم
عبدالله العكايلة	نعم
عبدالمحسيري	نعم

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
محمد البرايسة	نعم
محمد الرياطي	نعم
محمد الظهراوي	نعم
محمد العتايقة	نعم
محمد العياصرة	نعم
محمود الطيطي	نعم
مرام الحيصة	نعم
مرزوق الدعجة	نعم
مصطفى الخصاونة	نعم
مصطفى العساف	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
مصطفى ياغي	نعم
معتز ابو رمان	نعم
مفلح الخزاعلة	نعم
منال الضمور	نعم
منصور مراد	نعم
موسى الوحش	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
موسى هنطش	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
نبيل الشيشاني	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
نبيل الغيشان	نعم
نصار القيسي	نعم
نضال الطعاني	نعم
نواف الزيود	نعم
نواف النعيمات	نعم
هدى العتوم	نعم / بانتظار قرار حزب جبهة العمل الإسلامي
هيا المفلح	نعم
هيثم الزيادين	نعم
وائل رزوق	نعم
وصفي حداد	نعم

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر الذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات	النائب	الرغبة في الترشح للانتخابات
عبدالمنعم العودات	نعم	يحيى السعود	نعم
عدنان ابو ركبة	نعم		

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشرالذين لا ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

ابراهيم ابو العز	تامر بينو	عبدالله زريقات	محمود الفراهيد
ابراهيم القرعان	سعود ابو محفوظ	عبدالله عبيدات	مصلح الطراونة
ابراهيم بني هاني	شعيب الشديفات	فوزي الطعيمة	موسى الزواهرة
انصاف الخوالدة	صداح الحباشنة	محمد الفلاحات	وفاء بني مصطفى
بركات العبادي	عاطف الطراونة	محمد هديب	

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر الذين لم يحسموا أمرهم بالترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

ابراهيم البدور	خير ابو صعيليك	عواد الزوايدة	محمود النعيمات
احمد الفريحات	رندة الشعار	محمد الزعبي	منتهى البعول
انتصار الحجازي	عبدالله القرامسة	محمود العدوان	يوسف الجراح

البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر قيد الدراسة

محمد نوح القضاة	حسين القيسي

توجهات الأحزاب السياسية الأردنية للانتخابات البرلمانية القادمة 2020

مركز الحياة - راصد، أصدر المركز من خلال برنامجه لمراقبة الانتخابات دراسة حول توجهات الأحزاب السياسية الأردنية للانتخابات النيابية 2020، وذلك من خلال استطلاع آراءهم وتوجهاتهم وتم التواصل مع كافة الأحزاب السياسية والبالغ عددها 48 حزباً سياسياً مسجلاً ومرخصاً في وزارة الشؤون السياسية

الأحزاب السياسية التي ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة 2020

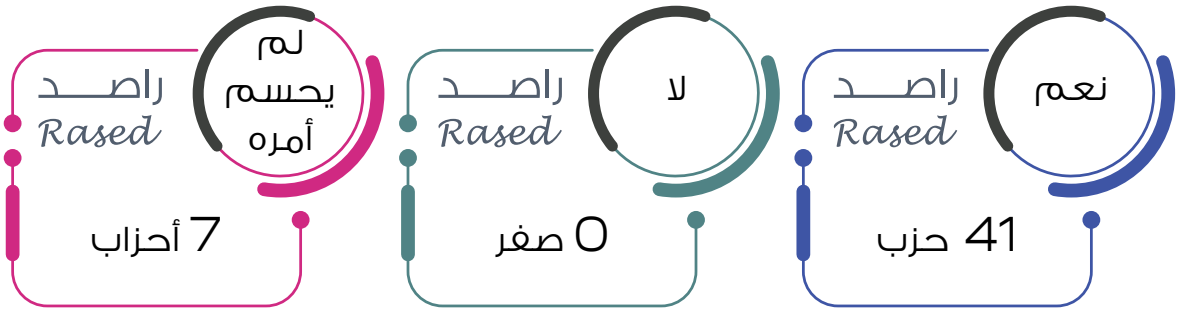

عدد الدوائر الانتخابية التي ستترشح بها الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية القادمة 2020

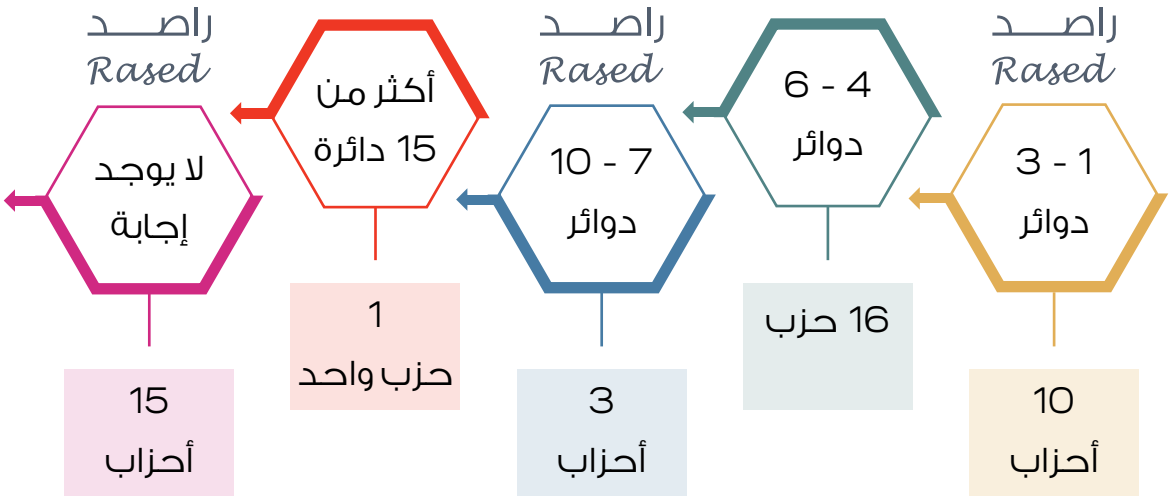

بُنية القوائم التي ستترشح بها الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية القادمة 2020

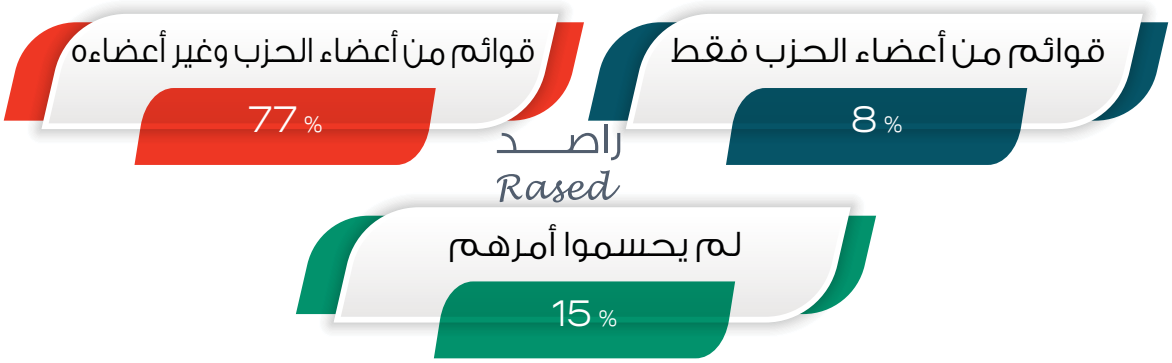

مدى رضى الأحزاب السياسية عن أداء الهيئة المستقلة للانتخاب

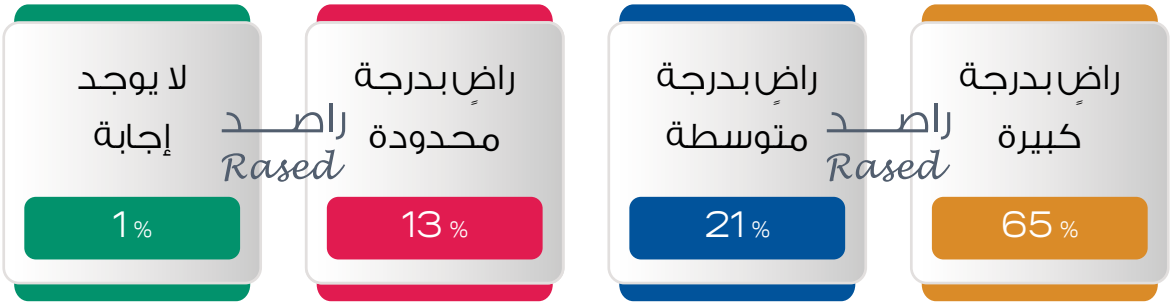

والبرلمانية، وذكر الدكتور عامر بني عامر مدير عام مركز الحياة – راصد أن فريق العمل اعتمد منهج التواصل المباشر مع الأحزاب من خلال الاتصال الهاتفي مع أمين عام الحزب أو من ينوب عنه، وأكد بني عامر أن دور الأحزاب مهم جداً خلال الفترة القادمة وخصوصاً بما يتعلق بالتحضير لبناء القوائم الانتخابية ووضع البرامج الانتخابية.

وأظهرت النتائج أن عدد الأحزاب السياسية التي تنوي المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة قد وصل 41 حزباً من أصل 48 حزب مرخص، فيما وصل عدد الأحزاب التي لم تحسم أمرها بعد بما يتعلق في المشاركة بالترشح للانتخابات النيابية القادمة إلى 7 أحزاب سياسية.

وفيما يتعلق بتركيبة القوائم الانتخابية التي ستترشح بها الأحزاب السياسية فقد عَبّر ما نسبته 8% من الأحزاب بأنهم ينوون الترشح بقوائم من أعضاء الحزب فقط، فيما عبّر ما نسبته 77% من الأحزاب السياسية أنهم سيترشحون من خلال قوائم مختلطة ما يعني أن المترشحين في القائمة سيكونون من أعضاء الحزب وخارجه، فيما لم يحسم ما نسبته 15% من الأحزاب السياسية قرارهم في آلية بناء القوائم الانتخابية.

وبخصوص تعداد الدوائر الانتخابية التي ستترشح بها الأحزاب السياسية، أفاد 13حزباً بأنهم ينوون الترشح بـ دائرة انتخابية واحدة إلى 3 دوائر انتخابية، وأفاد 16حزباً بأنهم ينوون الترشح بـ (4 إلى 6) دوائر انتخابية، بينما أشار 3 أحزاب أنهم ينوون الترشح بـ (7 إلى 10) دوائر انتخابية، بينما عبّر حزباً واحداً عن نيته الترشح في أكثر من 10 دوائر انتخابية، فيما لم يحسم 15حزباً أمرهم بعد فيما يتعلق بتعداد الدوائر الانتخابية التي سيترشحون بها.

أما بما يتعلق بدرجة رضا الأحزاب السياسية عن أداء الهيئة المستقلة للانتخاب فقد أظهرت النتائج أن 65% من الأحزاب السياسية راضون بدرجة كبيرة عن أداء الهيئة المستقلة للانتخاب، فيما قال 21% من الأحزاب السياسية أنهم راضون بدرجة متوسطة عن أداء الهيئة المستقلة للانتخاب، وعبر13% من الأحزاب بأنهم راضون بدرجة محدودة عن أداء الهيئة المستقلة للانتخاب، ولم يجب 1% من الأحزاب السياسية عن هذا السؤال.

توجهات الأحزاب السياسية الأردنية للانتخابات النيابية القادمة 2020

الحزب	المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة 2020
حزب جبهة العمل الإسلامي	لم يحسم امره بعد
حزب الوسط الإسلامي الأردني	نعم
الحزب الشيوعي الأردني	نعم
حزب البعث العربي الإشتراكي الاردني	نعم
حزب الشعب الديمقراطي الاردني "حشد"	لم يحسم امره بعد
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني	نعم
حزب الحركة القومية	نعم
حزب الرسالةالأردني	نعم
حزب الجبهة الأردنية الموحدة	لم يحسم امره بعد
حزب التيار الوطني الأردني	نعم
حزب الإتحاد الوطني الأردني	نعم
حزب الإصلاح الأردني	نعم
البعث العربي التقدمي الأردني	نعم
حزب الحياة الأردني	لم يحسم امره بعد
حزب العدالة والتنمية الأردني	نعم
حزب الإصلاح والتجديد الأردني (حصاد)الأردني	نعم
حزب العدالة والإصلاح الأردني	نعم
حزب التجمع الوطني الأردني الديمقراطي (تواد) الأردني	نعم
حزب الفرسان الأردني	نعم
حزب اردن اقوى الأردني	نعم
حزب مساواة الأردني	نعم
حزب الشهامة الأردني	نعم
حزب العدالة الاجتماعية الأردني	نعم
حزب الانصار الأردني	نعم

الحزب	المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة 2020
حزب الشورى	نعم
حزب البلد الأمين الأردني	نعم
حزب الوفاء الوطني	نعم
حزب الوحدة الوطنية	نعم
الحزب الديمقراطي الاجتماعي الاردني	نعم
حزب الطبيعة الديمقراطي الاردني	نعم
حزب المستقبل الأردني	نعم
حزب أحرار الأردن	نعم
حزب الإتجاه الوطني الأردني	نعم
حزب المحافظين	نعم
حزب النداء	نعم
حزب الراية الأردنية	نعم
حزب المؤتمر الوطني (زمزم)	نعم
حزب الحداثة والتغيير	نعم
الأردن بيتنا	نعم
جزب الشراكة والإنقاذ	لم يحسم امره بعد
حزب التحالف المدني	لم يحسم امره بعد
حزب الشعلة الأردني	نعم
الحزب الوطني الأردنـي	نعم
حزب الحرية والمساواة	نعم
حزب العون الوطني	نعم
حزب الشباب الوطني الأردني	نعم
الحزب الوطني الدستـوري الأردني	لم يحسم امره بعد
حزب جبهة النهضة الوطنية	نعم

بيان راصد لليوم الأول من عرض جداول الناخبين

تحالف راصد لمراقبة الانتخابات، تزامناً مع بدء عملية عرض جداول الناخبين الأولية عمل فريق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات على متابعة وتقييم عملية عرض الجداول الأولية وقام التحالف عملية المراقبة من فريق مكون من (54) مراقب ميداني, من خلال 3 نماذج مستوحاه من أفضل الممارسات الدولية ومرتكزة على أهم المعايير الدولية للانتخابات، المرتبطة بعملية عرض جداول الناخبين.

وبالتوازي مع عملية عرض الجداول عمل راصد على مقارنة أعداد المواطنين الذين يحق لهم الاقتراع وذلك بالاستناد على ما ورد في الجداول النهائية لعام 2016وما ورد في الجداول الأولية لعام 2020حيث تبين أن عدد المؤهلين للاقتراع في عام 2016وصل إلى 4.130.145ناخبة وناخب، فيما وصل عدد المؤهلين للانتخاب حسب الجداول الأولية المعروضة اليوم إلى 4.655.411ناخبة وناخب، أي بزيادة مقدارها 525.266ناخبة وناخب، وعلى صعيد الدوائر الانتخابية لوحظ أن جميع الدوائر شهدت زيادة في أعداد الناخبين بنسب متفاوتة، والجدير ذكره أن الأرقام الواردة هي حول أعداد الناخبين لعام 2020 هي أعداد أولية وستتغير بنسب بسيطة بعد انتهاء فترة الإعتراضات وإصدار الجداول النهائية للناخبين.

وتبين أن الدائرة الأولى بالزرقاء الأعلى زيادة بين الدوائر الانتخابية حيث وصل عدد المؤهلين للاقتراع في الجداول الأولية إلى 511,273بينما كان عدد المؤهلين للانتخاب 449,753في جداول عام 2016أي بزيادة وصلت إلى 61,520ألف ناخبة وناخب، تلتها دائرة عمان الثانية حيث وصل مقدار الزيادة في تعداد الناخبين إلى 47,542ناخبة وناخب، تلاها دائرة عمان الخامسة بزيادة وصلت إلى 41,087ناخبة وناخب، أما أقل الدوائر زيادة في تعداد المؤهلين للاقتراع كانت دائرة معان بزيادة وصلت إلى 6,019ناخبة وناخب.

وعلى صعيدٍ متصل أظهرت نتائج المراقبة أن أغلبية مراكز العرض افتتحت في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً، كما كان الإقبال ضعيفاً في أول يوم من قبل الناخبين للاطلاع على معلوماتهم الواردة في الجداول الانتخابية الأولية، كما أظهرت النتائج أن البعض من مراكز عرض الجداول غير مهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة وفي هذا الإطار يدعوا راصد الهيئة المستقلة للانتخاب وبالتنسيق مع دائرة الأحوال المدنية الإيعاز بما يلزم للعمل على تهيئة هذه المراكز لتكون ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة ومثال

مقارنة أعداد المؤهلين للاقتراع بين الجداول النهائية لعام 2016 والجداول الأولية لعام 2020

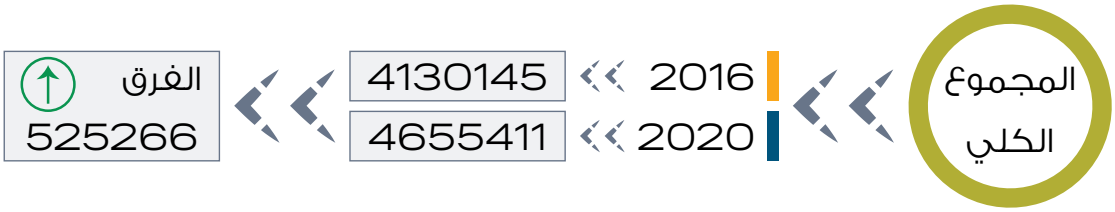

	الدائرة	2016	2020	الفرق
1	اربد الاولى	325918	364231	38313
2	اربد الثانية	144883	165189	20306
3	اربد الثالثة	114052	128209	14157
4	اربد الرابعة	163899	186868	22969
5	عجلون	101112	115089	13977
6	جرش	107637	122894	15257
7	المفرق	95055	110092	15037
8	العاصمة الأولى	290177	324093	33916
9	العاصمة الثانية	400452	447994	47542
10	العاصمة الثالثة	242198	265410	23212
11	العاصمة الرابعة	249125	285423	36298
12	العاصمة الخامسة	375433	416520	41087
13	الزرقاء الاولى	449753	511273	61520
14	الزرقاء الثانية	131254	149690	18436
15	البلقاء	297818	334202	36384
16	مادبا	106370	119820	13450
17	الكرك	167280	188964	21684
18	الطفيلة	54638	61944	7306
19	معان	53217	59236	6019
20	العقبة	55819	63749	7930
21	بدو الجنوب	64039	73503	9464
22	بدو الوسط	56102	63888	7786
23	بدو الشمال	83914	97130	13216

راصد Rased

ذلك مقر اللجنة الرئيسي في دائرة عمان الخامسة – صالة تلاع العلي الرياضية، ومكتب أحوال وجوازات صويلح ،ومكتب أحوال جبل الحسين، ومنطقة زهران – أمانة عمان ومبنى بلدية مادبا.

كما وأشاد راصد في بيانه بالجهد المبذول من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب في استحداث برامج ووسائل تسهل على المواطنين عملية الوصول إلى المعلومات التي يريدونها سواءً من خلال موقع الهيئة الالكتروني أو من خلال الرسائل النصيبة التي يرسلها للمواطنين للاستعلام عن معلوماتهم, إن من مثل هذه البرمجيات تساعد المواطنين في الوصول للمعلومة بأقل وقت وجهد ممكن مما يساعد على تكريس نهج العدالة الانتخابية .

ويوصي راصد بضرورة زيادة الجهود لرفع الوعي العام بعرض الجداول الأولية للناخبين وأهمية التحقق من البيانات الانتخابية وآليات تقديم الاعتراضات من خلال تكثيف حملات الوصول. وتخصيص عدد أكبر من موظفي البحث الالكتروني في مراكز عرض الجداول الانتخابية في حال زيادة إقبال المواطنين.

وفي السياق ذاته، يدعو «راصد» كافة الناخبين إلى التحقق من دقة بياناتهم الانتخابية بالوسائل التي طورتها الهيئة المستقلة للانتخاب، وخاصة الناخبين لأول مرة، وتقديم الاعتراضات لتصحيح الأخطاء الواقعة على بياناتهم في الجداول الأولية للناخبين قبل انتهاء الفترة القانونية وتثبيتها في الجداول النهائية. ويذكر أن راصد سيعمل من خلال فريقه على تدقيق على جداول الناخبين الأولية من خلال عدة تقنيات علمية وموضوعية وسيتم نشر نتائج التدقيق بشكل مباشر لتستفيد الإدارة الانتخابية والمواطنين من نتائج التدقيق.

راصد يصدر نتائج دراسة التحقق من دقة المعلومات الواردة في جداول الناخبين

تحالف راصد لمراقبة الانتخابات، في إطار مراقبة العملية الانتخابية أجرى فريق راصد دراسة بحثية حول مدى دقة المعلومات الواردة في جداول الناخبين الأولية والتي تم عرضها من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب بتاريخ 2020/8/14، حيث قال الدكتور عامر بني عامر مدير مركز الحياة - راصد أن هذه الدراسة ارتكزت على منهجية توجيه الأسئلة المباشرة للمستجيبين، وأسلوب التدقيق من الناخب إلى القائمة، وأكد بني عامر أنه تم اختيار عينة عشوائية مركبة من مجموع الناخبين بدرجة ثقة 95% وهامش خطأ قيمته 3% وتم تصميم استمارة التحقق وتدريب 25 باحثة وباحث للتواصل مع الناخبين هاتفياً وتضمنت الاستمارة أسئلة تتعلق باطلاع الناخبين على جداول الناخبين الأولية وقياس دقة الدوائر الانتخابية الواردة فيها ومدى ملائمة مراكز الاقتراع لمواقع سكن الناخبين، وأشار بني عامر أن راصد سيجري دراسة ثانية بعد عرض جداول الناخبين النهائية لقياس مدى دقة المعلومات الواردة فيها ومقارنة نتائجها.

وقال بني عامر أن النتائج أظهرت أن 35% من الناخبين اطلعوا على الجداول الأولية للناخبين من خلال

مقارنة اهتمام الناخبات والناخبين ما بين الانتخابات البرلمانية لعامي 2016 و 2020

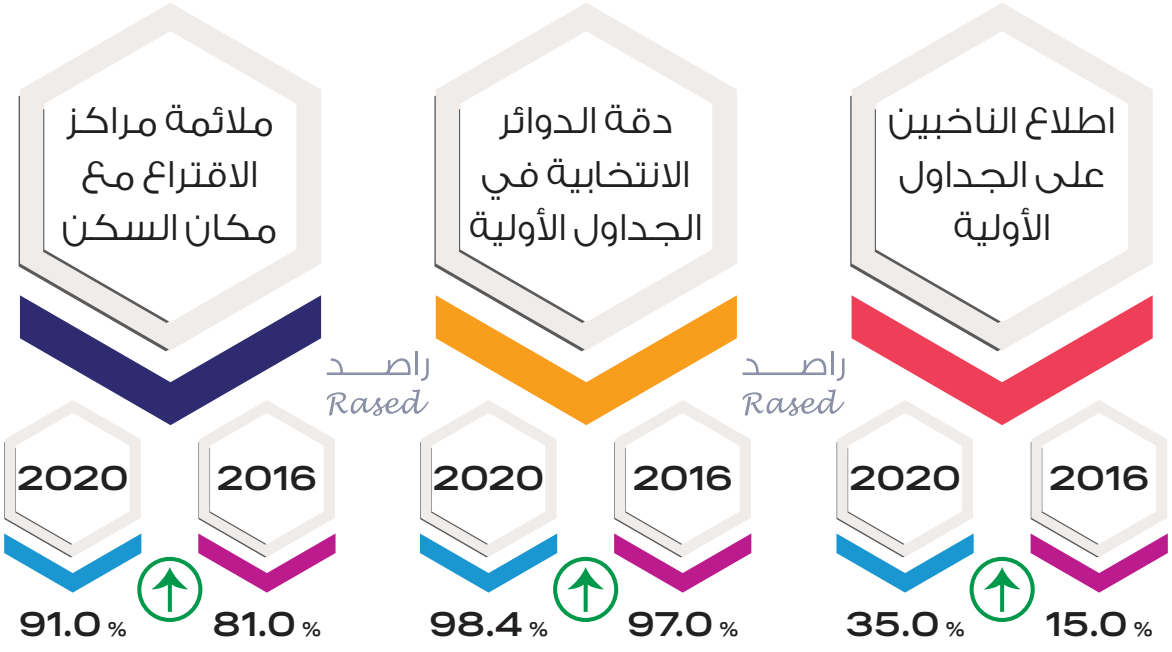

مواقع العرض المعلن عنها ومن خلال الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب ومن خلال خدمة الرسائل النصية التي وفرتها الهيئة المستقلة للانتخاب، ومن الجدير ذكره أن ذات الدراسة أجريت في الانتخابات البرلمانية لعام 2016 وبينت أن 15% فقط من الناخبين اطلعوا على معلوماتهم الواردة في جداول الناخبين الأولية، مما يعني أن هناك زيادة في نسبة المطلعين على معلوماتهم مقارنة بنتائج عام 2016.

وفيما يتعلق بدقة الدائرة الانتخابية الواردة في جداول الناخبين تبين أن دقتها وصلت إلى 98.4% وبذلك ارتفعت نسبة الدقة التي كانت عليها في عام 2016 حيث كانت 97% من مجموع الناخبين الواردة أسمائهم في جداول الناخبين، وبخصوص ملائمة مركز الاقتراع لمكان السكن تبين أن 9% من الناخبين أبدوا عدم ملائمة مركز الاقتراع المخصص لهم حسب جداول الناخبين الأولية مع موقع سكنهم.

وعلى صعيدٍ آخر بينت نتائج المراقبة أنه تم استقبال 15972 طلب اعتراض على الذات لعام 2020 مقارنة بـ 24461 طلب اعتراض شخصي لعام 2016 وهذا مؤشر على أن التنقيح والتطوير المستمر لجداول الناخبين أسهم في تخفيض عدد الاعتراضات الشخصية مع الأخذ بعين الاعتبار أن جداول الناخبين الأولية لعام 2020 تزيد بمجموع ناخبيها عن جداول الناخبين لعام 2106 بمقدار نصف مليون ناخبة وناخب، وفيما يتعلق بالاعتراضات ضد الغير تبين أنه تم تقديم 740 اعتراضاً ضد الغير، فيما كان عدد الاعتراضات ضد الغير لعام 2016 وصلت إلى 133 اعتراضاً فقط.

وبينت نتائج المراقبة وجود بعض الأخطاء الواردة في الجداول الأولية للناخبين والتي تتعلق بعدد محدود من ناخبات وناخبين دوائر البدو خصوصاً بما يتعلق بانتقال سيدات من داخل دائرة البدو إلى خارج الدائرة بسبب الزواج، ودخول بعض السيدات من خارج دوائر البدو إليها بسبب الزواج أيضاً، كما تبين وجود بعض الأخطاء المحدودة المرتبطة بمعلومات بعض الناخبين في الدوائر الانتخابية ذات الأحياء السكنية المتداخلة في العاصمة عمان.

ورغم استقبال أكثر من 320,000 ألف استفسار من قبل الناخبين عبر مختلف الأدوات التي وفرتها الهيئة المستقلة للانتخاب، إلا أننا ندعوا المواطنين للاستفسار عن معلوماتهم في جداول الناخبين وخصوصاً مراكز الاقتراع المخصصة لهم والتأكد من مدى ملائمتها لموقع السكن، وبذات السياق يدعوا راصد الهيئة المستقلة للانتخاب ضرورة تكثيف الجهود المرتبطة بتعزيز وعي المواطنين في الاستعلام عن معلوماتهم.

دراسة راصد حول الراغبات والراغبون في الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

مركز الحياة - راصد، نفذ فريق «راصد » لمراقبة الانتخابات البرلمانية، سلسلة تتبع للمشهد الانتخابي البرلماني في الأردن وذلك من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالمواطنات والمواطنين الذين ينوون الترشح لانتخابات المجلس النيابي التاسع عشر المزمع إجراؤها في 10 /2020/11، في كافة دوائر المملكة واعتمدت فرق الرصد الميدانية منهجية اللقاءات الشخصية والصفحات الخاصة بالانتخابات عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة والحسابات الشخصية للأشخاص الذين ينوون الترشح.

وأظهرت نتائج الرصد التي تم تنفيذها، أن الذين ينوون الترشح وصل عددهم إلى 1076 مترشحة ومترشحاً حتى تاريخ 2020/8/26، وصل عدد الإناث منهم إلى 206أنثى تنوي الترشح وبنسبة وصلت إلى 19%من مجموع الذين ينوون الترشح، فيما بلغت نسبة الذكور من المجموع 81%، وعلى صعيد الدوائر الانتخابية تصدرت دائرة البلقاء الدوائر الانتخابية بأكثر من ينوي الترشح وبنسبة وصلت إلى 10%من مجموع الذين ينوون الترشح، تلتها دائرة الكرك الانتخابية وبنسبة وصلت إلى 9.5%من مجموع الذين لديهم الرغبة بالترشح، أما الدوائر الانتخابية الأقل بعدد من ينوي الترشح للانتخابات البرلمانية كانت دوائر بدو الجنوب واربد الثالثة بنسبة 2% لكل منهم من مجموع من لديه الرغبة بالترشح.

وقال الدكتور عامر بني عامر، مدير مركز الحياة – راصد، أن تزايد اعداد المترشحات والمترشحين للانتخابات البرلمانية لمجلس النواب التاسع عشر، يؤشر إلى اهتمام كبير من قبل الاردنيات والاردنيين بالعملية الانتخابية، وأن زيادة أعداد المترشحين تزيد من نسبة المشاركة المتوقعة، لاسيما أنه مازال لدينا 41 يوماً تفصلنا عن موعد بدء الترشيح بشكل رسمي، ما يعنى أن الفرصة مازالت متاحة لزيادة أعداد المترشحين والمترشحات.

وأكد الدكتور بني عامر أن المشهد الانتخابي لا بد أن ينسجم مع ضرورة تجويد المخرج البرلماني ليكون منسجم مع تطلعات القواعد الانتخابية وكذلك انسجامه مع أولويات الدولة الأردنية في كافة الملفات.

الأعداد الأولية للذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

على مستوى المملكة

على مستوى الدوائر الانتخابية

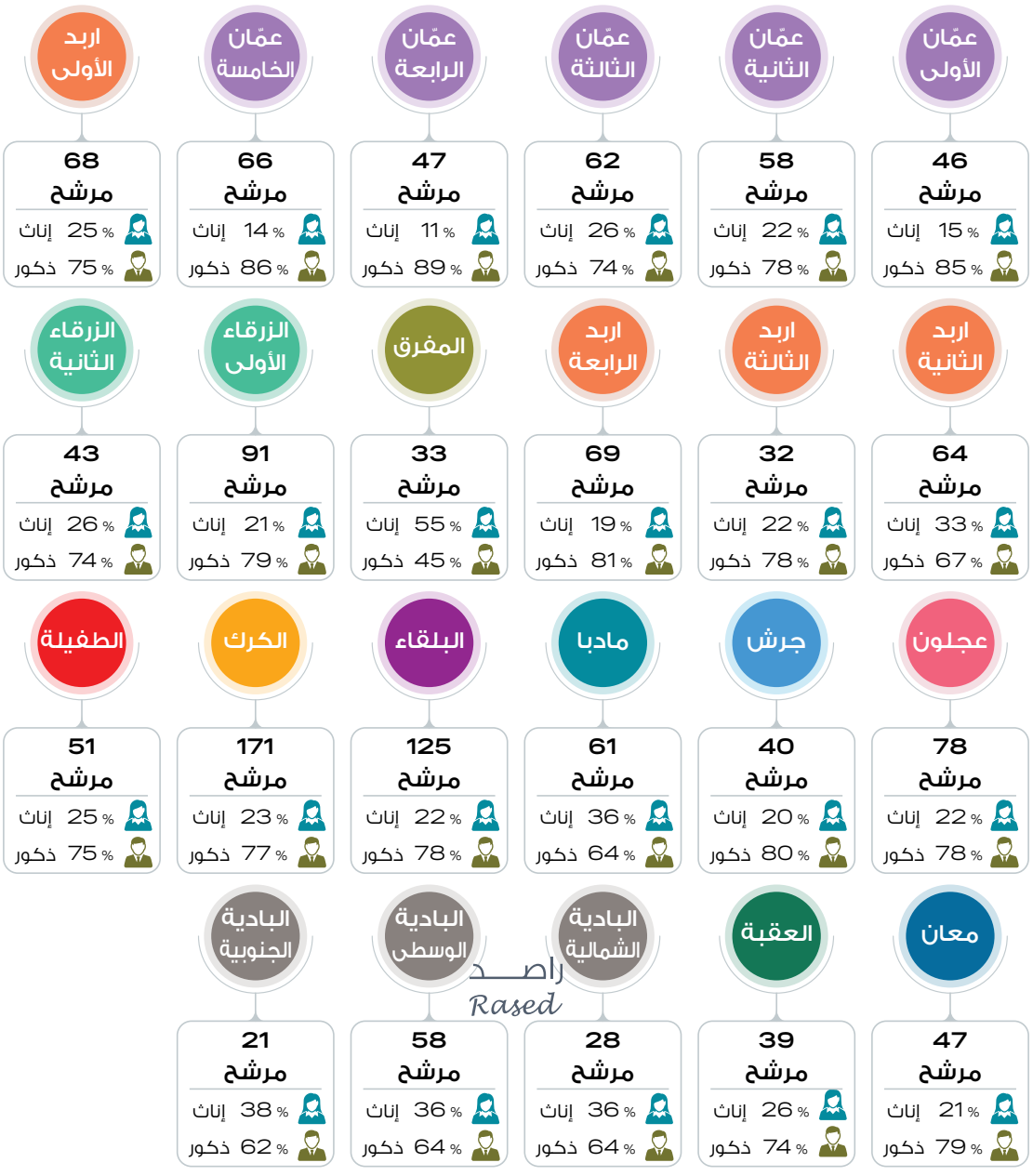

راصد يصدر تقريراً حول أعداد الذين ينوون الترشح وتحديثاً حول توجهات النواب والأحزاب للانتخابات

مركز الحياة - راصد، نفذ فريق «راصد » لمراقبة الانتخابات البرلمانية تحديثاً لدراسته السابقة بشأن توجهات البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء مجلس النواب الثامن عشر للانتخابات البرلمانية القادمة 2020، حيث تم التواصل مع أعضاء المجلس هاتفياً للتعرف على توجهاتهم.

وأظهرت النتائج أن عدد البرلمانيين والبرلمانيات الذين ينوون الترشح لانتخابات المجلس التاسع عشر قد وصل إلى 103 برلماني وبرلمانية، فيما قال 23 أنهم لا ينوون الترشح للانتخابات القادمة، بينما أظهرت النتائج أن 4 برلمانيين وبرلمانيات لم يحسموا أمرهم بعد، وربط غالبية نواب حزب جبهة العمل الإسلامي ترشحهم بالقرار الصادر عن الحزب.

وبحسب التقرير، فإن دوائر العاصمة عمان (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) ونواب دوائر البادية الثلاث واربد الثالثة ومادبا ينوون الترشح بنسبة 100 %، وكانت دوائر معان والطفيلة الأقل رغبة في الترشيح وبنسبة 40 % لكل دائرة، كما بلغت نسبة البرلمانيات اللواتي ينوين الترشح الانتخابات المجلس التاسع عشر 90%من مجموع البرلمانيات في المجلس الثامن عشر.

كما أظهرت نتائج دراسة توجهات الأحزاب للانتخابات البرلمانية القادمة 2020 التي أجريت سابقاً وتم تحديثها أن 44 حزباً سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة، فيما لم تحسم أربعة أحزاب قرارها بعد بالمشاركة وهي حزب جبهة العمل الإسلامي وحزب الشراكة والإنقاذ وحزب التحالف المدني والحزب الوطني الدستوري.

وعلى صعيدٍ متصل وارتكازاً على الدراسة التي أجراها راصد والمتعلقة بالذين ينوون الترشح للانتخابات القادمة، حيث تم تحديث البيانات والمعلومات التي تم تتبعها خلال الفترة الأخيرة، ليصل تعداد الأردنيات والأردنيين الذين ينوون الترشح إلى 1398 منهم 341 أنثى وذلك لغاية تاريخ اليوم الخميس 2020/9/3.

وعلى صعيد الدوائر الانتخابية كانت دائرة الكرك الأكثر في تعداد الذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية حيث وصل عددهم إلى 171 أردني وأردنية وبنسبة 12% ممن ينوي الترشح على مستوى المملكة، تلتها دائرة البلقاء بتعداد 125 أردني وأردنية وبنسبة 9% ممن ينوي الترشح على مستوى المملكة.

وقال الدكتور عامر بني عامر، مدير مركز الحياة – راصد، أن تزايد اعداد المترشحات والمترشحين للانتخابات البرلمانية لمجلس النواب التاسع عشر، يؤشر إلى اهتمام كبير من قبل الاردنيات والاردنيين ومؤسساتهم السياسية بالعملية الانتخابية، حيث وصلت الزيادة بمن ينوي الترشح إلى 146 أردني وأردنية وبنسبة زيادة وصلت إلى 11% عن انتخابات عام 2016، وأشار بني عامر إلى ان زيادة أعداد المترشحين تزيد من نسبة المشاركة المتوقعة، لاسيما أنه مازال لدينا 33 يوماً تفصلنا عن موعد بدء الترشيح بشكل رسمي، ما يعنى ان الفرصة مازالت متاحة لزيادة اعداد المترشحين والمترشحات.

توجهات البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس الثامن عشر نحو الانتخابات النيابية القادمة 2020

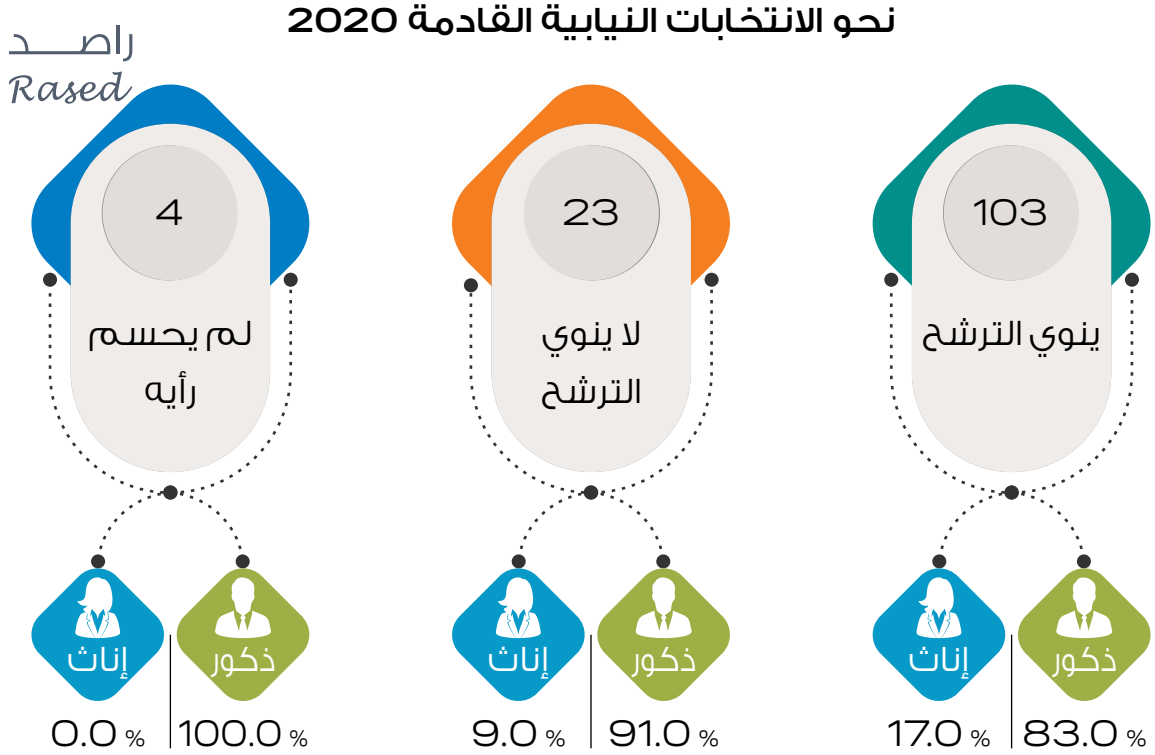

الأحزاب السياسية التي ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة 2020

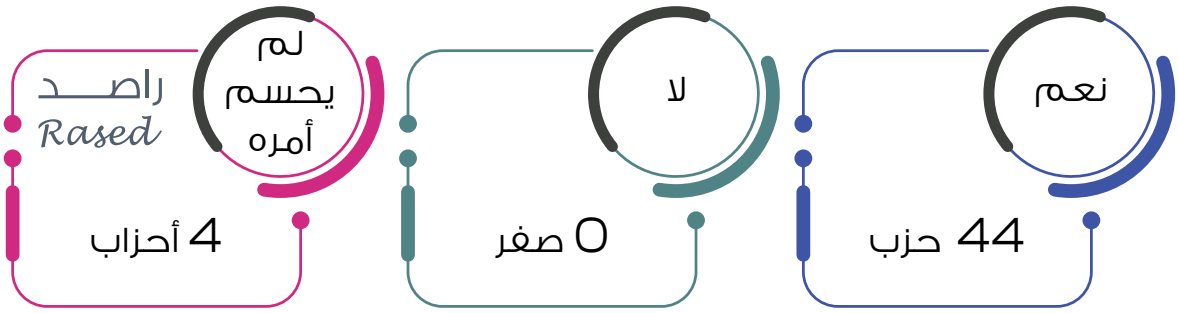

الأعداد الأولية للذين ينوون الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020

راصد Rased

على مستوى المملكة

على مستوى الدوائر الانتخابية

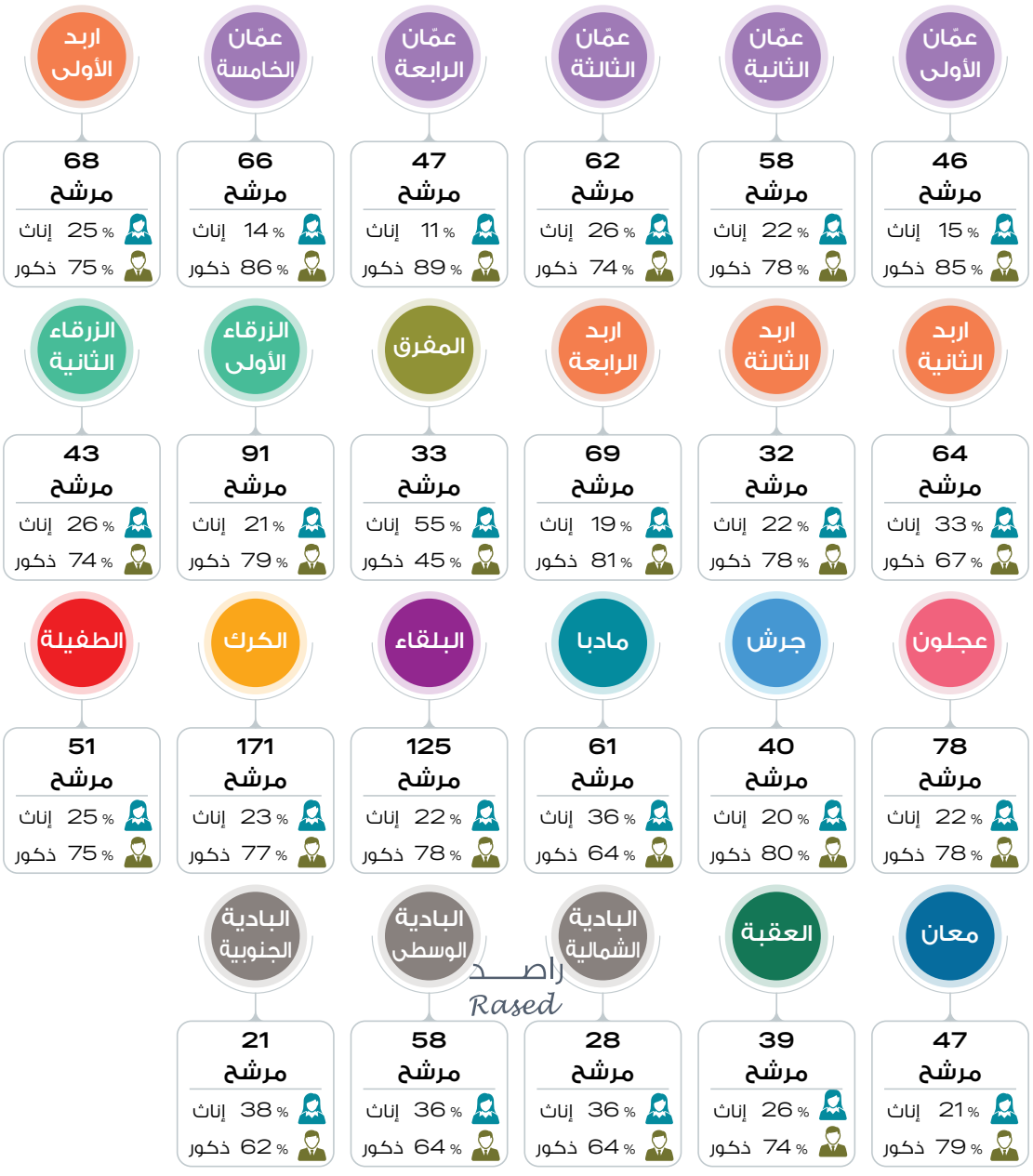

راصد Rased

راصد يطالب بترسيخ الشفافية من خلال نشر جداول المقبولة اعتراضاتهم

يتابع تحالف راصد لمراقبة الانتخابات باهتمام بالغ الإجراءات التي تنفذها الهيئة المستقلة للانتخاب والمرتبطة بتصويب الأخطاء الواردة في جداول الناخبين الأولية والاعتراضات المقدمة عليها ونتائج الاعتراضات.

وفي هذا السياق؛ نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب أمس الجمعة كشوفات الاعتراضات الشخصية المرفوضة المقدمة لدى دائرة الأحوال المدنية والجوازات، إلا أننا نؤكد على ضرورة تطبيق الشفافية فيما يتعلق بنشر كشوفات الاعتراضات الشخصية المقدمة والتي وصل عددها إلى 29912 لما في ذلك من ترسيخ لمعيار الشفافية الانتخابية.

وعلى الصعيد ذاته فإن المواطنين الذين قدموا اعتراضات لا بد لهم من الاطلاع على نتيجة الاعتراض وقبوله من عدمه وهذا دور الإدارة الانتخابية الممثلة بالهيئة المستقلة للانتخاب وذلك يعزز من ثقة المواطن في العملية الانتخابية، سيما وأن عدد المقبول اعتراضهم زادت بمقدار 9886 اعتراضاً وبنسبة وصلت إلى 33% مقارنة بالاعتراضات المقدمة إبان الانتخابات البرلمانية 2016.

وبذات الإطار شدد راصد على ضرورة تطوير وتجويد المعلومات الواردة في الجداول الأولية للناخبين خصوصاً وأننا عملنا على تنفيذ عملية تحقق من المعلومات الواردة في الجداول الأولية والتي بينت أن هنالك نسبة خطأ 1.6% مرتبطة بتواجد الناخبين بالدائرة الانتخابية.

وأكد الدكتور عامر بني عامر مدير عام مركز الحياة – راصد أن تطبيق الإجراءات وتجويدها يساهم بشكل رئيسي إلى تجويد وتطوير العملية الانتخابية، وشدد على أن البيانات التي تصدر من راصد تأتي في ظل تحقيق الهدف المشترك بيننا وبين الهيئة المستقلة للانتخاب في تنفيذ انتخابات منسجمة مع التطبيقات المثلى، وملائمة للواقع السياسي الأردني الهادف إلى تحقيق انتخابات برلمانية تساهم في رفع ثقة المواطن بالعملية الانتخابية.

راصد يصدر دراسة حول توجهات الشباب الأردني للانتخابات البرلمانية 2020

مركز الحياة - راصد، نفذ المركز دراسة حول توجهات الشباب الأردني للانتخابات البرلمانية المقبلة 2020، حيث استهدفت العينة 2500 شاب وفتاة، حيث استجاب منهم 2248 شاب وفتاه وامتنع عن الإجابة 252شاب وفتاة، واعتمدت الدراسة منهجية الاتصال الهاتفي المباشر مع الشابات والشباب وتم تقسيم العينة على مستوى الدوائر الانتخابية ونسبة المؤهلين للاقتراع في دائرة انتخابية بذات الفئة العمرية والتي كانت بين 18 عاماً و30 عاماً.

وقال الدكتور عامر بني عامر، مدير عام مركز الحياة – راصد، أن أهمية الدراسة تأتي في توقيت اجرائها قبيل موعد اجراء انتخابات البرلمان التاسع عشر بأكثر من 60 يوماً وذلك لمعرفة توجهات الناخبين ضمن هذه الفئة العمرية، كما تأتي اهمية الدراسة بعدما احتوت الجداول الأولية للناخبين على ما يزيد عن 550 ألف ناخبة وناخب جدد معظمهم ضمن الفئة العمرية (18 - 22).

وأضاف الدكتور بني عامر أن الدراسة تشكل منارة تستند عليها المترشحات والمترشحين في حملاتهم الانتخابية بهدف التركيز على الشباب وتبني برامجهم الانتخابية لقضاياهم واهتماماتهم مشيراً إلى أن الدراسة تعد مؤشرا للحكومة لإيجاد آليات عمل جديدة لتحفيز وحث فئة الشباب المترددة للمشاركة في الانتخابات وبالتالي صناعة مستقبلهم.

وبينت النتائج أن 45.9% من الشباب لا ينوون المشاركة في الانتخابات القادمة في حين بلغت نسبة ممن يرغبون بالمشاركة ولإدلاء بأصواتهم 28.4% وبلغت نسبة الذين لم يقرروا بعد المشاركة 25.7% من مجموع المستجيبين، مما يعني أن هذه النسبة ما زالت لم تحسم أمرها ويمكن العمل عليها واستهدافها للمشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة مما سيساهم في زيادة نسبة التصويت يوم الاقتراع.

وبحسب النتائج أيضاً وبما يتعلق بتأثير الانتماء العشائري، يرى 39% من الشباب أن الانتماء العشائري يؤثر عليهم سلباً في سلوكهم التصويتي، فيما قال 32% من الشباب أن الانتماء العشائري يؤثر عليهم أحياناً، بينما قال 13% ان التأثير «نادرا» ما يقع في حين لا يعتقد 16% من أن الانتماء العشائري يؤثر على سلوكهم التصويتي.

وقال 53.1% من الشباب أنهم لا يأخذون اعتباراً للانتماء الحزبي للمترشحين عند التصويت، بينما قال 19.7% من الشباب أنهم يأخذون اعتباراً للانتماء الحزبي للمترشحين عند التصويت، وبحسب النتائج فإن نسبة ميل الشباب للتصويت لصالح المترشحين الشباب «دائماً» بلغت 31.4% من مجموع الشابات والشباب المستجيبين للعينة، وبلغت نسبة من يصوتون «أحياناً» للشباب 37.8%، في حين بلغت نسبة الشباب الذين لا يصوتون للمترشحين الشباب 17.3% من مجموع المستجيبين، و13.6 % قالوا بأنهم نادراً ما يصوتوا للشباب المترشحين في الانتخابات.

وقال 48.6% من الشباب أن المؤهل الأكاديمي يؤثر دائماً على سلوك الشباب التصويتي، فيما بلغت نسبة الشباب الذين يؤثر مؤهلهم الأكاديمي «أحياناً "على سلوكهم التصويتي 26%، بينما وصلت نسبة الذين لا يعتقدون أن مؤهلهم يؤثر على سلوكهم التصويتي إلى 17.8%، وقال 7.6% من الشباب أن مؤهل الأكاديمي «نادراً «ما يؤثر على السلوك التصويتي للشباب.

وحول تأثير الاستقلال المالي للشباب في سلوكهم التصويتي، تبين أن 40.9% يتأثرون «دائماً» بذلك، فيما قال 36%من الشباب يتأثرون «أحياناً»، بينما وصلت نسبة الشباب الذين لا يعتقدون أن للاستقلال المالي أثراً على السلوك التصويتي 16.6% من المستجيبات والمستجيبين، وقال 6.5% أنهم «نادراً» ما يؤثر الاستقلال المالي على السلوك التصويتي.

ويعتقد 53.2% من الشباب أن تقلد الشباب للمناصب القيادية له أثر إيجابي في حشد التصويت لصالح المترشحين الشباب للانتخابات، ويتأثر 33.1% «أحياناً»، فيما لا يعتقد 7.5% وجوداً لهذا التأثير، بينما يرى 6.1% أن وجود شباب في مناصب قيادية نادر ما يؤثر على سلوكهم التصويتي.

ويرى 37% من الشباب أن الشباب «أحيانا» يمتلكون وعياً سياسياً كافياً خلال المشاركة في الانتخابات، فيما يرى 29% أن الشباب يملكون «دائماً» هذا الوعي، ولا يعتقد 20.7% من الشباب أن الشباب يملكون وعياً سياسياً كافياً.

وبينت النتائج أن 37% من الشباب يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً إيجابياً دائماً في تعزيز مشاركة الشباب بالانتخابات، في المقابل بلغت نسبة ممن لا يعتقدون بالدور الإيجابي 15%، ويرى 11.1% أن التأثير «نادراً» في حين يرى 36.9% أن أحياناً لمؤسسات المجتمع المدني دوراً إيجابياً.

ويرى 70% من الشباب أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل إيجابي في تعزيز مشاركتهم في الانتخابات، في حين يرى 16.9% أن تأثير بشكل سلبي ويرى 13.2% أن ليس لها تأثير.

وفيما يتعلق بتأثر الآباء على سلوك الأبناء الشباب في سلوكهم التصويتي فقد تبين أن 33.5% يتأثرون، فيما يتأثر أحياناً 43.1%، فيما بلغت نسبة لا يتأثرون 14.8%، بينما بلغت نسبة الذين يتأثرون بشكل نادر 8.6%.

ويعتقد 47.4% من الشباب أن إجراءات مواجهة جائحة كورونا ستؤثر بشكل سلبي على نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات ويعتقد 39.6 % ليس لها تأثير، في حين يرى 13% من الشباب أن التأثير سيكون إيجابي.

ويرى 37.2% من الشباب أن تحديد سن الترشح بـ 30 عاماً يضعف من حماس الشباب في المشاركة في الانتخابات، بينما لا يقر 35.6% بوجود هذا التأثير، في حين يرى 19.8% أن التأثير أحياناً إضعاف حماسهم، ويرى 7.4% من الشباب أن التأثير نادراً.

ويميل الشباب للتصويت للقوائم المترشحة التي لديها برامج تدعم قضايا الشباب بنسبة 53.1%، تلتها التصويت للقوائم التي تضم مرشحين من نفس عشيرة الشباب بنسبة 22.6% ثم القوائم التي تؤازرها الأسرة 12.5% ثم القوائم المترشحة التي تنفق بسخاء 7% والقوائم التي تضم مرشحين منتمين للأحزاب السياسية 4.8 %.

وجاءت وسائل التواصل الاجتماعي في المركز الأول من حيث أكثر المصادر التي يستقي منها الشباب معلوماتهم حول الانتخابات وبنسبة 60.4% وحل موقع الهيئة المستقلة للانتخاب في المركز الثاني وبنسبة 22.0% وحلت العائلة بالمركز الثالث بنسبة 8.7% وحل التلفاز في المركز الرابع بنسبة 4.5% وفي المركز

الخامس حل الأصدقاء بنسبة 3.5% وفي المركز السادس حلت الصحف الورقية بنسبة 0.7% وفي المركز الأخير حلت الإذاعات بنسبة 0.2%.

فيما يتعلق بالتحديات التي يرى الشباب الأردني أنها تحد من مشاركتهم السياسية تفاوتت التحديات في تأثيرها إلا أن معظم التحديات التي تك تكرارها تمحورت حول الوضع الاقتصادي للشباب وعدم ثقة الشباب بأداء مجلس النواب، وعدم انسجام العمل البرلماني مع متطلبات الشباب الأردني، كما أفاد الشباب بأن سن الترشح يحد من مشاركة الشباب وانخراطهم في الانتخابات، وقال الشباب أن العادات والتقاليد تحد من مشاركتهم السياسية، كما عبر الشباب عن تحدٍ يتعلق بعدم ثقتهم بأداء الحكومات والذي سبب لهم ابتعاداً عن المشهد السياسي.

التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة

تأثير الإنتماء العشائري على الشباب في الانتخابات

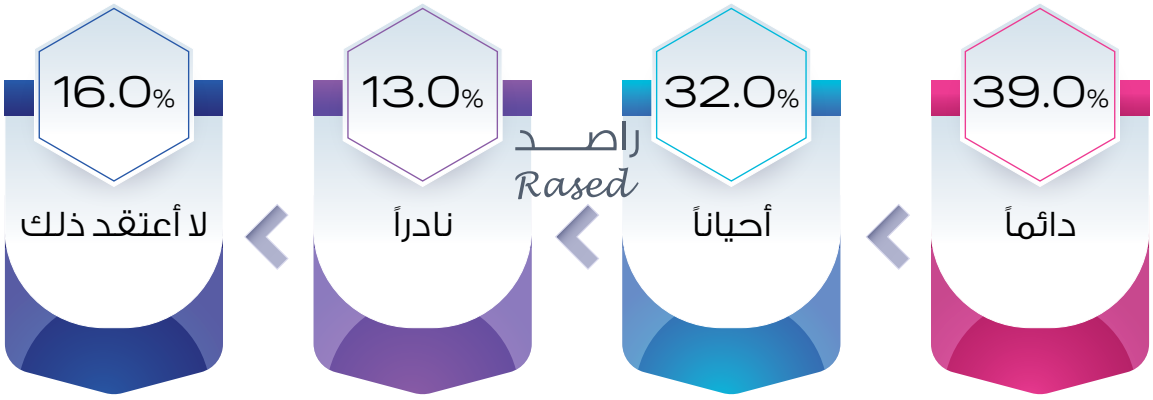

تأثير الإنتماء الحزبي للمرشحين عند التصويت في الانتخابات

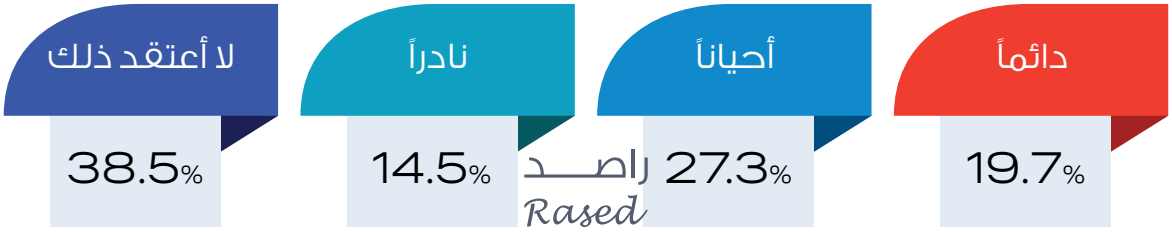

ميول الشباب للتصويت لصالح الشباب في الانتخابات

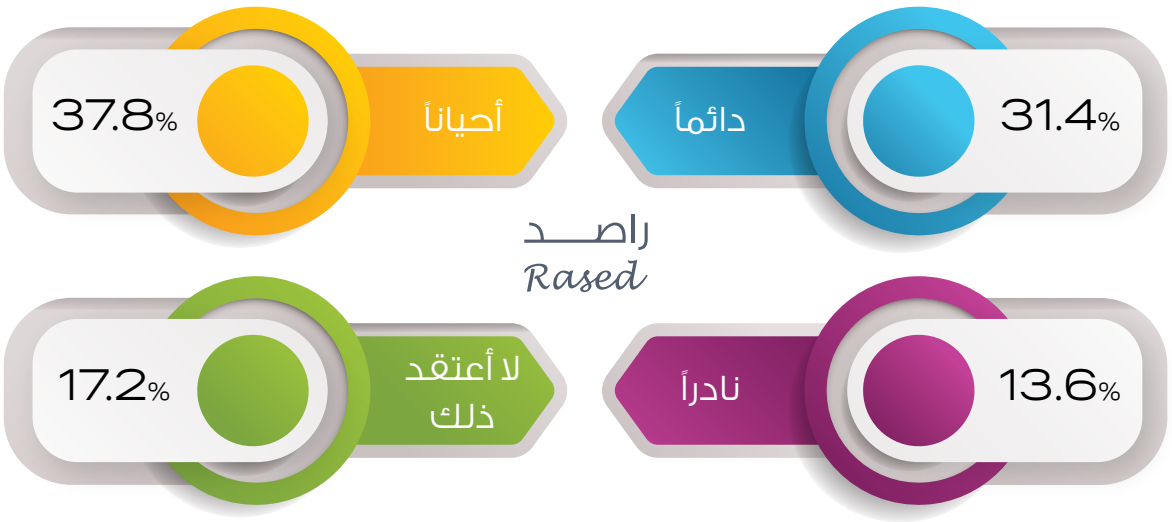

تأثير المؤهل الأكاديمي للشباب على سلوكهم التصويتي في الانتخابات

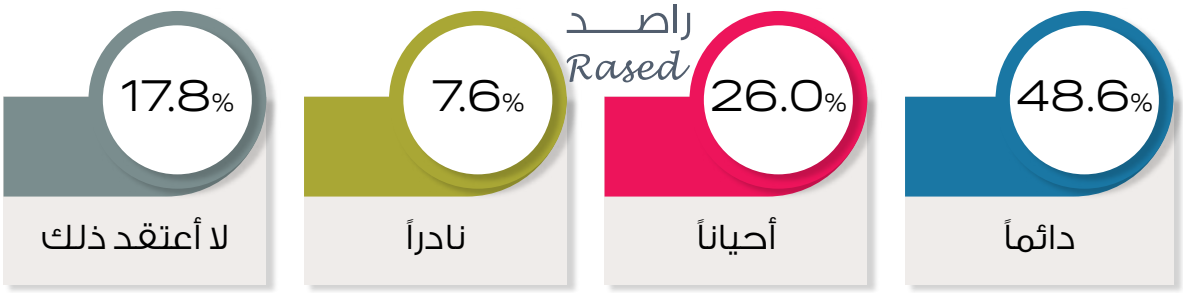

تأثير استقلالية الشباب المالية على سلوكهم التصويتي في الانتخابات

تأثير تقلد الشباب للمناصب القيادية في حشد التصويت لصالح الشباب في الانتخابات

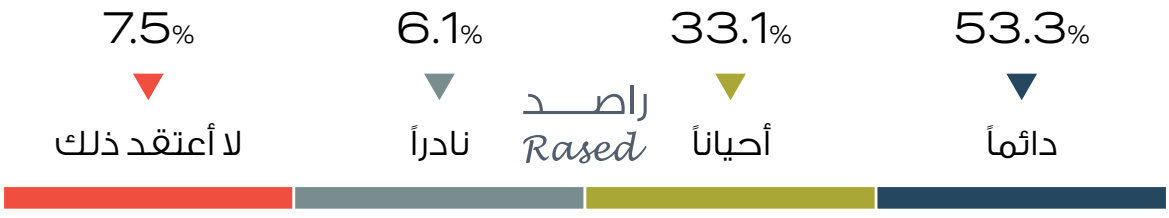

آراء الشباب في مدى وعي الشباب الأردني سياسياً خلال المشاركة في العملية الانتخابية

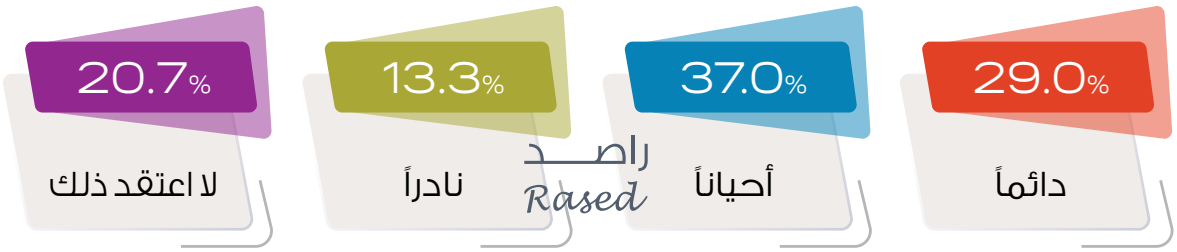

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز مشاركة الشباب بالانتخابات

تأثير إجراءات مواجهة جائحة كورونا على نسبة مشاركة الشباب في الانتخابات

تأثر الشباب برأي آبائهم عند التصويت بالانتخابات

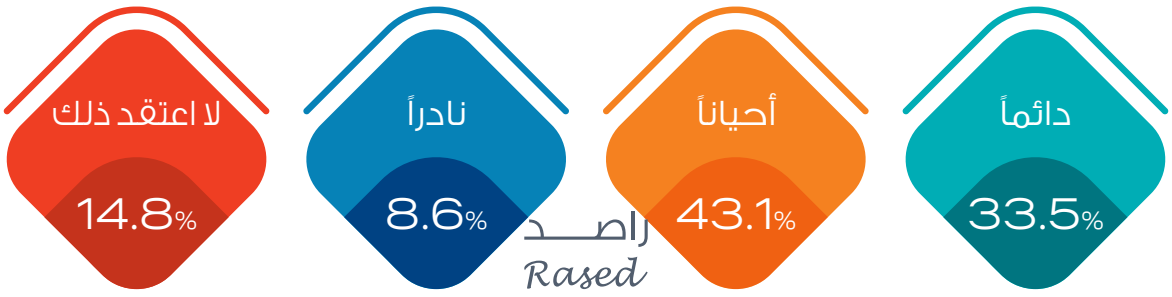

تأثير استخدام الشعارات الدينية للقوائم المترشحة على الشباب للتصويت لصالحها في الانتخابات

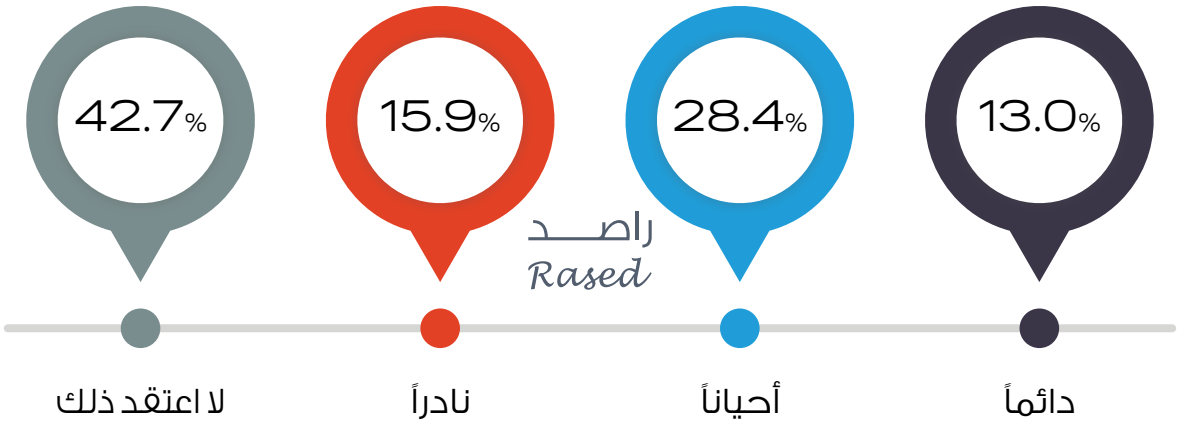

تأثير استخدام الشعارات القومية تحديداً (القضية الفلسطينية) للقوائم المترشحة على الشباب للتصويت لصالحها في الانتخابات

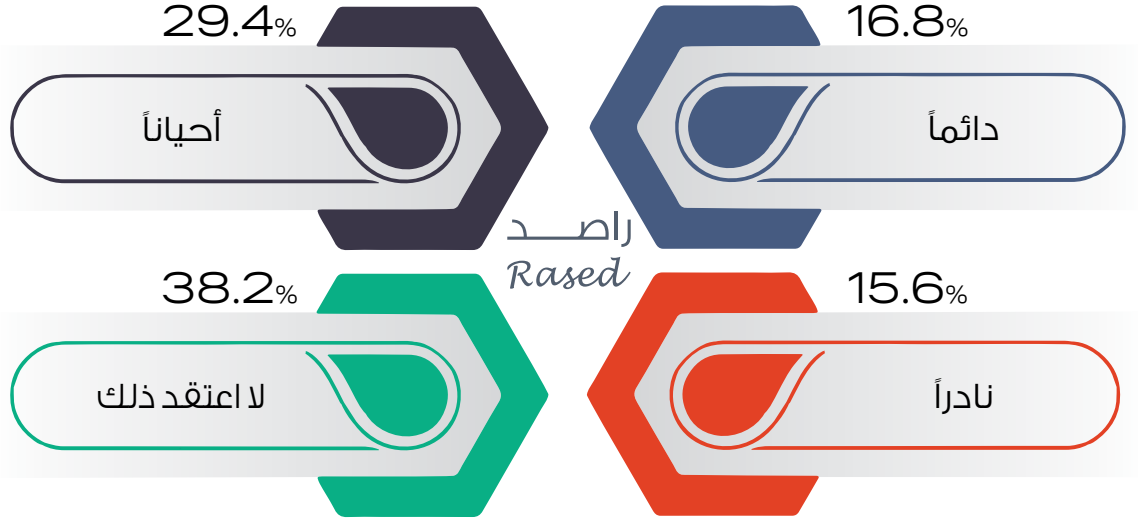

أي من القوائم التالية تميل للتصويت لها خلال الانتخابات، البرلمانية المقبلة

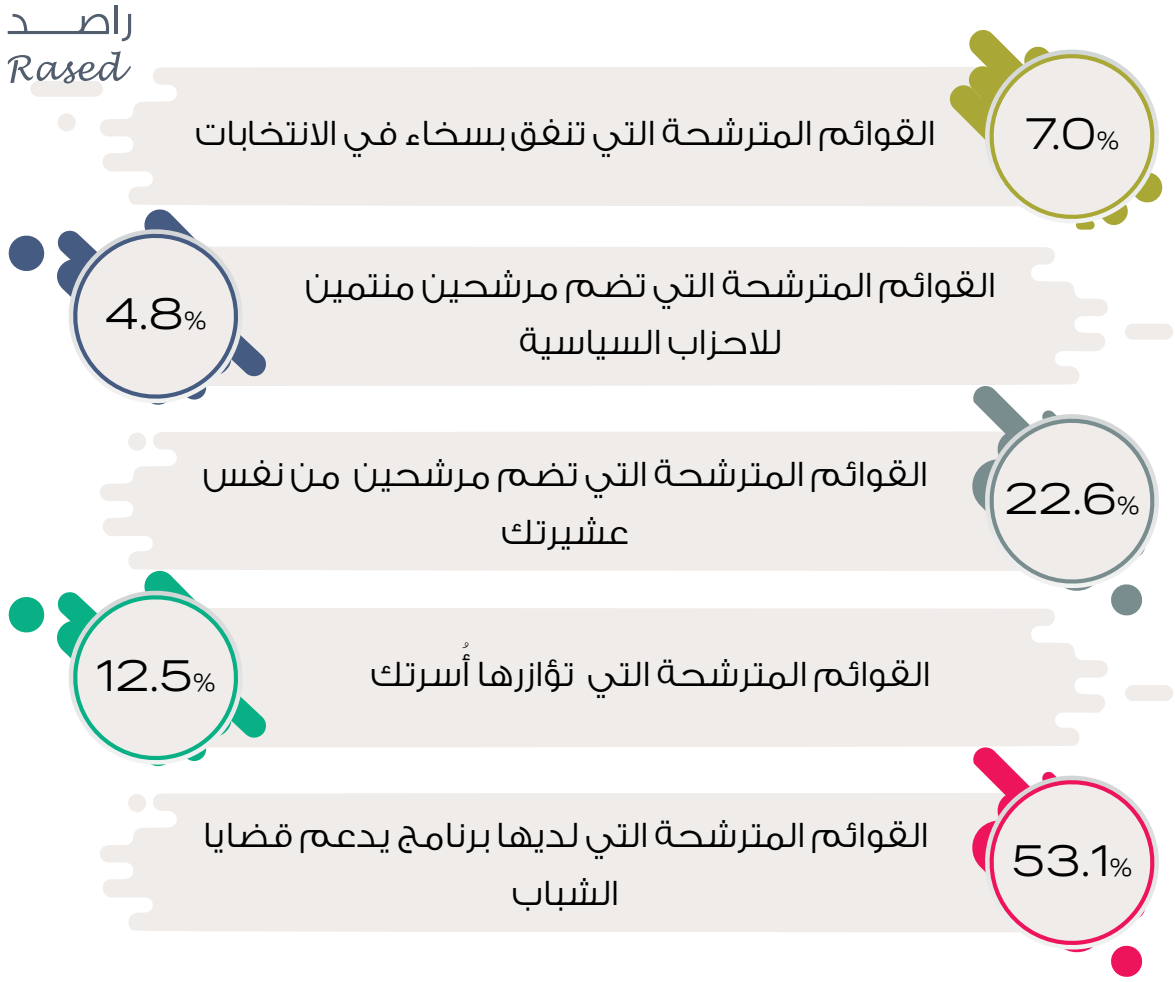

المصدر الاول الذي تستقي منه معلوماتك عن الانتخابات

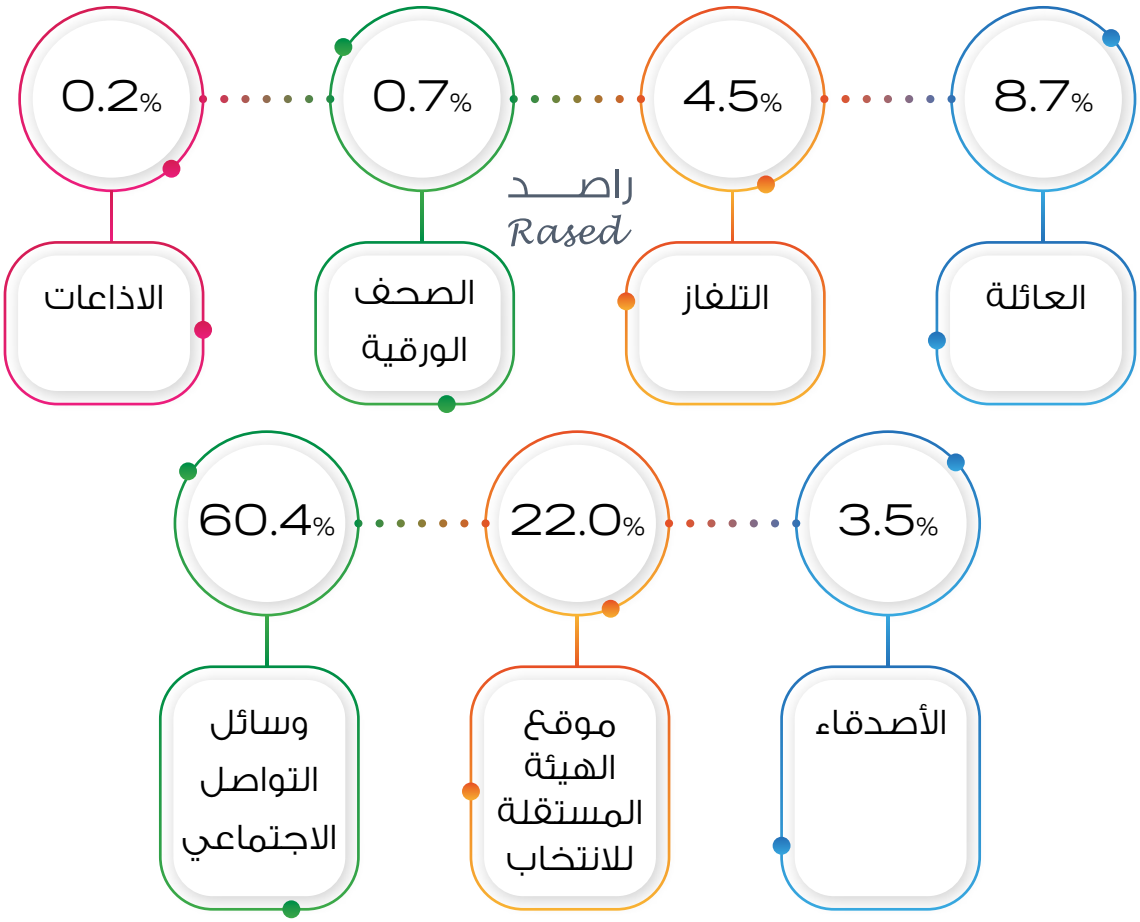

تدخلات نواب حاليين تؤثر في مجرى عدالة العملية الانتخابية

يتابع فريق راصد باهتمام بالغ سير مجريات العملية الانتخابية البرلمانية 2020، وخصوصاً بما يتعلق بمعايير العدالة الانتخابية ومدى تكريسها وضمان تطبيقها على كافة من المترشحات والمترشحين، وضمن هذا السياق تلقى فريق راصد شكاوى من قبل بعض من ينوون الترشح تمحورت حول استغلال بعض النواب الحاليين للصلاحيات المتوفرة لهم والامتيازات التي يمتلكونها النواب وبذات الوقت هم مرشحين للانتخابات البرلمانية الحالية مما يساهم في الإخلال بمعيار العدالة الانتخابية.

وتضمنت الشكاوى بعض التحفظات التي تتعلق بإعطاء أولوية لبعض المرشحين على البعض الآخر، وباستمرار وجود النواب الحاليين مع امتيازاتهم واستخدامهم لمكاتبهم في مبنى مجلس النواب لاستقبال المواطنين وباستخدام مركباتهم ذات النمر الحمراء والتي تسهل دخولهم للوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل يسير وباستغلال صفتهم كنواب حاليين، مما يؤثر في مجرى العملية الانتخابية، وبالتالي استغلال هذه الحالة من قبل نواب حاليين والترويج لأنفسهم وذلك بالإستفادة من علاقاتهم ببعض الوزراء والمسؤولين الحكوميين الحاليين ليقدمو لهم تسهيلات وخدمات باعتبار أن هذه التسهيلات والخدمات تُقدم خدمةً من أجل المواطنين، لكنها في حقيقية الأمر يمكن الاستفادة منها كدعاية انتخابية لهؤلاء النواب إذا ما تم النظر إليها من خلال توقيتها الزمني.

وبإعلان 103 برلمانية وبرلماني رغبتهم بالترشح، وردت لراصد العديد من الشكاوى من قبل من ينوون الترشح أو مناصريهم حول استمرار عمل هؤلاء النواب في تقديم خدمات لقواعدهم الانتخابية، وفي ذات الوقت يقدم هؤلاء النواب أنفسهم كمرشحين.

وقد تتبع فريق عمل راصد مجموعة من المواقف لبعض النواب الحاليين من شأنها أن تؤثر على العملية الانتخابية بشكل عام ومعيار العدالة الانتخابية بشكل خاص باعتبارها دعاية انتخابية منها :

* نائب حالي نشر على صفحته الشخصية على الفيس بوك منشور يعلن فيه للمواطنيين في منطقته بأنه سيتم فتح باب التسجيل في ملف توزيع وبيع أراضي في محافظته بأسعار مدعومة من الدولة.

* نائب حالي نشر كتاباً موقعاً من احد الوزراء يبين فيه حصول الموافقات اللازمة بخصوص شبكة الصرف الصحي بتكاليف بعشرات الملايين، مما أثار حفيظة مرشحين آخرين في نفس الدائرة واعتبر هذا الكتاب ترويجاً انتخابياً لصالح النائب الذي ينوي الترشح للانتخابات في ذات الوقت.
* نائب حالي قام بتوجيه كتاب لرئيس الوزراء، ورئيس ديوان الخدمة المدنية بخصوص تعيينات أبناء محافظته في مستشفى أقيم حديثاً في المحافظه وقام أيضاً بإرسال رسالة إلى رئيس إحدى الجامعات الحكومية لمطالبتها بالغاء الرسوم عن المواد الدراسية المعفاة اكاديمياً.

* نائب حالي أعلن عبر صفحته على الفيس بوك بأنه قام بزيارة وزارة التربية والتعليم لمتابعة بناء غرف صفيه لإحدى المدارس في محافظته.

* نائب حالي نشر وعبر صفحته الشخصية على الفيس بوك، قال أنه تلقى مطالبات من أهالي طلبة الدكتوراة في الخارج و قام بإرسال رسالة إلى رئيس الوزراء يطالبه بإلغاء شرط لإقامة عنهم.

* نائب حالي أعلن عبر صفحته الشخصية على الفيس بوك بأنه تواصل مع رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم من أجل حل مشاكل المدارس في محافظته.

* نائب حالي أورد عبر صفحته الشخصية الرسمية على الفيس بوك أنه اتصل بوزير التربية والتعليم بخصوص شكاوى مواطنين منطقته المتعلقة باستيعاب الطلبة القادمين من المدارس الخاصة في المدارس الحكومية.

* نائب حالي نشر عبر صفحته الشخصية الرسمية على الفيس بوك رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء بخصوص فتح باب تقييم شهادات الاختصاص الرئيسية والفرعية لجميع الاطباء في القطاعات الصحية المختلفة.

وفي هذا السياق يؤكد الدكتورعامر بني عامر مدير مركز الحياة – راصد أنه على الجهات الرسمية توفير الضمانات اللازمة من أجل تحقيق العدالة الانتخابية، وإرساء مبدأ المساواة في الفرص والمنافسة بين جميع المترشحين، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يحاول التأثير في مجرى الانتخابات.

وشدد بني عامر على ضرورة وقف استمرار بعض النواب استغلال صفتهم البرلمانية القانونية وامتيازاتهم وإلغاء التسهيلات والخدمات الخاصة لهم من قبل بعض الوزراء والمسؤولين الحكوميين الحاليين ووجوب معاملتهم معاملة كل من ينوي الترشح، لما في ذلك من تأثير على مجرى العملية الانتخابية برمتها، ولا يتحقق بذلك الجوهر الحقيقي للعدالة الانتخابية، بضمان تساوي الفرص بين جميع مرشحي انتخابات المجلس التاسع عشر 2020.

راصد انطلاق فعاليات تدريب السيدات اللو اتي ينوين الترشح على مستوى المملكة

مركز الحياة - راصد، انطلقت اليوم الاثنين فعاليات الورشات التدريبية التي تستهدف السيدات اللواتي ينوين الترشح للانتخابات النيابية القادمة 2020 وتنفذ التدريبات من قبل تحالف راصد لمراقبة الانتخابات والمعهد الديمقراطي الوطني ومنتدى الاتحادات الفدرالية الممول من الحكومة الكندية وتستهدف التدريبات السيدات اللواتي ينوين الرغبة بالترشح للانتخابات البرلمانية 2020، ويتضمن التدريب مواد علمية متقدمة حول آليات إدارة الحملات الانتخابية وبنائها وتنفيذها خلال الفترة الزمنية القادمة، كما ستحتوي على مواد متقدمة حول القيادة السياسية للنساء وبلورتها بما يسهم في تعزيز فرص السيدات، وسيتم إضافة محور متعلق بمجابهة التنمر الالكتروني بما ينسجم مع التطور التكنولوجي الذي ستشهده الحملات الانتخابية هذا العام، سيما بعد الإجراءات الجديدة التي أقرت من الهيئة المستقلة للانتخاب والتي تتعلق بالحملات الانتخابية، وسيتم رفع قدرات السيدات المشاركات بالمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي كما ستتضمن المواد التدريبية محاور متعلقة بإدماج النوع الاجتماعي في الحملات والبرامج الانتخابية.

وقال الدكتور عامر بني عامر أن هذه الشراكة النوعية بين المؤسسات المحلية والدولية والتي تنسجم مع تطلعات الدولة الأردنية لتعزيز مشاركة السيدات في العملية الانتخابية وضمان مشاركتهم في عملية صنع القرار على المستوى الوطني، وأضاف بأن المادة التي بنائها من قبل خبراء في الشأن الانتخابي يمكن لها أن تساعد السيدات بشكل رئيسي في بناء برامجهم وبياناتهم الانتخابية، وأضاف بني عامر أن عدد المستهدفات في التدريبات 250 سيدة تمتلك الرغبة بالترشح.

علماً بأنه سيتم تنفيذ 12 تدريب مكثف في كافة المحافظات الأردنية لمدة 3 أيام متتالية، من قبل خبراء بالشأن الانتخابي ونواب سابقين.

فريـق المدربـات والمدربيـن الخـاص ببنـاء قـدرات النساء الراغبات بالترشح للانتخابات النيابية 2020

وفاء بني مصطفى

د. عمران سالم

ريم بدران

صدام ابو عزام

غادة سابا

أُسامة الرحامنة

إسراء الشياب

معاذ المومني

ثناء خصاونة

يزن شديفات

لجين كشت

محمد كيلاني

فرح فودة

محمد الحنيطي

رغدة الزعبي

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظة المفرق 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظة مادبا 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظة البلقاء 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظات الطفيلة والعقبة ومعان ودائرة بدو الجنوب 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظات الطفيلة والعقبة ومعان ودائرة بدو الجنوب 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظات الطفيلة والعقبة ومعان ودائرة بدو الجنوب 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظة اربد 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظة اربد 2020/9/14

تدريب السيدات اللواتي يرغبن بالترشح في محافظة جرش 2020/9/14

انتخابات تجريبية شبابية في العاصمة عمان

في إطار التعاون بين الهيئة المستقلة للانتخاب ومركز الحياة - راصد شركاء العملية الانتخابية نفذت اليوم السبت الموافق 2020/9/19، عملية تجريبية للانتخابات النيابية 2020 في العاصمة عمان بدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الاسبانية للتنمية، حيث تأتي هذه الانتخابات وفقاً لمتطلبات السياق المحلي المتعلقة بتطوير وتعزيز الوعي العام بالانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر.

وقدمت تجربة عملية استهدف فيها 700 شاب وشابة من العاصمة عمان، الذين شاركوا ترشحاً واقتراعاً بهدف رفع الوعي بأهمية المشاركة في الانتخابات البرلمانية والحياة السياسية، وفق التعليمات التنفيذية الجديدة التي استحدثتها الهيئة المستقلة للانتخاب لتتماشى والظروف الصحية السائدة بسبب جائحة كورونا.

وأكد وزير الشؤون السياسية والبرلمانية المهندس موسى المعايطة على أهمية هذه التجربة التي من شأنها أن تساهم في رفع وعي الشباب بماهية قانون الانتخاب وأهمية المشاركة والاختيار بناءً على الكفاءة والأساس البرامجي، داعياً الشابات والشباب تعزيز المشاركة في العملية الانتخابية واختيار من يمثلهم تحت قبة البرلمان.

من جانبها قالت سفيرة الاتحاد الأوروبي في الأردن، سعادة السيدة ماريا هادجيثيودوسيو أن الاتحاد الأوروبي «يدعم بقوة تطوير المؤسسات الديمقراطية في الأردن ويتطلع إلى المساعدة في تعزيز مشاركة الأردنيين في الحياة السياسية والعامة للبلاد، ونأمل أن يتم تعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وكذلك أن يتم الاستماع إلى رغبات وتطلعات الأردنيين - وخاصة الشباب والنساء الأردنيين - وتمثيلها في البرلمان الجديد، وأضافت بأن هذه الانتخابات التجريبية تُعد اليوم طريقة جيدة لمعرفة كيف سيتم إجراء العملية الانتخابية، وهي فرصة لرفع وعي الناس بالانتخابات ولكن أيضًا لتسطيع الهيئة المستقلة لانتخاب تقييم عملهم وتعزيز ضبط تنظيمهم».

وتحدث الدكتور عامر بني عامر مدير مركز الحياة راصد أن هذه الانتخابات التجريبية تهدف إلى تجويد العملية الانتخابية، وتساهم هذه التجربة إلى رفع الوعي لدى الشباب بشكل خاص بضرورة المشاركة

الصحيحة في العملية الانتخابية، وتهدف أيضاً إلى قياس الإجراءات الرقابية وانسجامها مع الإجراءات الخاصة بالوضع الصحي

وأضاف بأن هذه الانتخابات هي تمرين حي على إجراء الانتخابات في ظل جائحة الكورونا واختبارا للتعليمات الجديدة والتي تحاكي شروط السلامة العامة، وتهدف أيضاً إلى زيادة وعي المجتمع المحلي في إجراءات الانتخابات في كافة مراحلها ليكون المواطن على دراية أكبر بما تحتاجه العملية الانتخابية من كوادر بشرية وإدارية لإدارة العملية الانتخابية.

وشارك في الانتخابات التجريبية شابات وشباب من حيث ترشح 53 مرشحة ومرشح ضمن 11 قائمة انتخابية افتراضية، وأجريت الانتخابات في مدرسة نديم الملاح في وادي السير، واستمرت التجربة من الساعة 11 صباحاً وحتى الساعة 3 ظهراً.

STOP

راصد يصدر دراسة حول توجهات النساء الأردنيات للانتخابات البرلمانية القادمة 2020

مركز الحياة - راصد، نفذ المركز دراسة حول توجهات النساء الأردنيات للانتخابات البرلمانية المقبلة 2020، حيث استهدفت العينة 1700 امرأة، استجاب منهن 1567 امرأة وامتنع عن الإجابة 133 امرأة، واعتمدت الدراسة منهجية الاتصال الهاتفي المباشر مع النساء وتم تقسيم العينة على مستوى الدوائر الانتخابية ونسبة المؤهلين للاقتراع في كل دائرة انتخابية حسب الفئة العمرية والتي كانت تزيد عن 30 عاماً علماً بأن الدراسة أجريت ضمن الفترة (9 - 14/ 9/2020).

وقال الدكتور عامر بني عامر، مدير عام مركز الحياة – راصد، أن أهمية الدراسة تأتي في توقيت إجرائها قبيل موعد إجراء انتخابات البرلمان التاسع عشر بأكثر من 55 يوماً وذلك لمعرفة توجهات النساء ضمن هذه الفئة العمرية، وأضاف بني عامر أن الدراسة تشكل منارة تستند عليها المترشحات والمترشحين في حملاتهم الانتخابية بهدف التركيز على المرأة الأردنية وتضمين برامجهم الانتخابية لقضاياهن واهتماماتهن مشيراً إلى أن الدراسة تعد مؤشراً للحكومة لإيجاد آليات عمل جديدة لتحفيز المرأة للمشاركة في الانتخابات.

وبينت النتائج أن 47.3% من النساء لا ينوين المشاركة في الانتخابات القادمة في حين بلغت نسبة ممن يرغبن بالمشاركة والإدلاء بأصواتهن 30.4% من مجموع المستجيبات، فيما بلغت نسبة اللواتي لم يحسمنّ أمرهنّ بعد بالمشاركة 22.3% من مجموع المستجيبات، ما يعني أن هذه النسبة ما زالت لم تحسم أمرها ويمكن العمل عليها واستهدافها للمشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة مما سيساهم في زيادة نسبة التصويت يوم الاقتراع.

وبما يتعلق بتأثير الانتماء العشائري، ترى 52.9% من النساء أن الانتماء العشائري يؤثر عليهن سلباً في سلوكهن التصويتي، فيما قال 24% من النساء أن الانتماء العشائري يؤثر عليهن أحياناً، بينما قال 4.5% أن التأثير «نادرا» ما يقع في حين لا تعتقد 18.6% من النساء أن الانتماء العشائري يؤثر سلباً على سلوكهن التصويتي.

وقالت 79.2% من النساء أنهنّ لا يأخذن اعتباراً للانتماء الحزبي للمترشحات والمترشحين عند التصويت، بينما قال 20.8% من النساء أنهن يأخذن اعتباراً للانتماء الحزبي للمترشحات والمترشحين عند التصويت،

وفيما يتعلق بنظام الكوتا النسائية قال 41.7 % من النساء أنه دائماً ما يعزز نظام الكوتا النسائية المشاركة السياسية للنساء بشكل جيد في الانتخابات بينما يرى 23.7% من النساء ان نظام الكوتا النسائية لا يعزز من المشاركة السياسية للنساء بشكل جيد في الانتخابات.

وبخصوص تصويت النساء لمترشحات نساء فقد عبّرنَ 23.4% من النساء المستجيبات أنهنّ يصوتنّ دائماً لمترشحات نساء، وبلغت نسبة من يصوتن «أحياناً» للنساء المترشحات 36.5% من مجموع المستجيبات، في حين بلغت نسبة النساء اللواتي لا يصوتن للمترشحات النساء 27.6% من مجموع المستجيبات، و12.5% تحدثن بأنهن «نادراً» ما يصوتن للنساء المترشحات في الانتخابات.

وقالت 48.2% من النساء أن سلوكهن التصويتي يتأثر دائماً بالمؤهل الأكاديمي للمرشحات والمرشحين، فيما بلغت نسبة اللواتي يتأثر سلوكهنّ التصويتي أحياناً بالمؤهل الأكاديمي للمرشحات والمرشحين 23.9%، بينما وصلت نسبة اللواتي لا يعتقدن أن سلوكهن التصويتي يتأثر بالمؤهل الأكاديمي للمرشحات والمرشحين إلى 22.5%، وقال 5.4% أنه «نادراً» ما يتأثر سلوكهن التصويتي بالمؤهل الأكاديمي للمرشحات والمرشحين.

وحول أثر الاستقلال المالي للنساء على سلوكهن التصويتي، تبين أن 48.8% من المستجيبات أن سلوكهنّ التصويتي يزداد تحرراً دائماً باستقلالهن المالي، فيما قال 25.3%من المستجيبات أن سلوكهنّ التصويتي يتحرر «أحياناً «باستقلالهن المالي، بينما وصلت نسبة النساء اللواتي لا يعتقدن أن الاستقلال المالي يساهم في تحرر سلوكهنّ التصويتي 21.1% من المستجيبات، وقالت 4.9% أنهم «نادراً» ما يؤثر الاستقلال المالي على السلوك التصويتي.

وتعتقد 51.1% من المستجيبات أن تقلد النساء للمناصب القيادية له أثر إيجابي في حشد التصويت لصالح المترشحات للانتخابات، ويتأثر 33% «أحياناً»، فيما لا يعتقد 10.2% وجوداً لهذا التأثير، بينما يرى 5.7% أن وجود النساء في مناصب قيادية «نادراً «ما يؤثر على سلوكهن التصويتي، وترى 71.2% من المستجيبات أن أداء البرلمانيات الجيد يساهم في تعزيز التصويت لصالح النساء المترشحات بينما ترى 28.8% من المستجيبات أنه لا يتأثر السلوك التصويتي للنساء بأداء البرلمانيات.

وترى 37.8% من المستجيبات أن النساء «أحيانا» يمتلكن وعياً سياسياً كافياً خلال المشاركة في الانتخابات، فيما ترى 18.3% من المستجيبات أن النساء يملكنّ «دائماً» هذا الوعي، ولا تعتقد 23.9% من المستجيبات أن النساء يملكن وعياً سياسياً كافياً.

وبينت النتائج أن 44% من المستجيبات تعتقد أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً إيجابياً دائماً في تعزيز مشاركة النساء بالانتخابات، في المقابل بلغت نسبة ممن لا يعتقدن بالدور الإيجابي 12.1%، وترى 10% أن التأثير «نادراً» في حين تر ى 33.9% أن أحياناً لمؤسسات المجتمع المدني دوراً إيجابياً.

وترى 66.5% من المستجيبات أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل إيجابي في تعزيز مشاركتهن في الانتخابات، في حين ترى 18.9% أن تأثير بشكل سلبي ويرى 14.6% أن ليس لها تأثير.

وفيما يتعلق بتأثير الأزواج على سلوك زوجاتهم في سلوكهن التصويتي فقد تبين أن 38.4% يتأثرن دائماً بآراء أزواجهم في اتخاذ القرار بالتوجهات التصويتية، فيما يتأثر أحياناً 39.8% من المستجيبات، فيما بلغت نسبة من لا يتأثرن 14.4%، بينما بلغت نسبة اللواتي يتأثرن بشكل نادر 7.4%.

وتعتقد 44.5% من المستجيبات أن إجراءات مواجهة جائحة كورونا ستؤثر بشكل سلبي على نسبة مشاركة النساء في الانتخابات وتعتقد 21.9 % ليس لها تأثير، في حين ترى 33.6% من النساء أن التأثير سيكون إيجابي.

وتميل النساء للتصويت للقوائم المترشحة التي لديها برامج تدعم قضايا المرأة بنسبة 73.7%، تلتها التصويت للقوائم التي تضم مترشحات ومترشحين من نفس عشيرة المرأة بنسبة 11.6% ثم القوائم التي تؤازرها الأسرة والقوائم التي تضم مرشحين منتمين للأحزاب بنسبة 4.8% لكل منهما، ثم القوائم المترشحة التي تنفق بسخاء وذلك بنسبة 2% من المستجيبات.

وحلت وسائل التواصل الاجتماعي في المركز الأول من حيث أكثر المصادر التي تستقي منها النساء معلوماتهن حول الانتخابات وبنسبة 51.9% وجاء موقع الهيئة المستقلة للانتخاب في المركز الثاني وبنسبة 19.6% وحلت العائلة والأصدقاء بالمركز الثالث بنسبة 13.7% وحل التلفاز في المركز الرابع بنسبة 10.3% وفي المركز الخامس حلت الإذاعات بنسبة 3.7% وفي المركز الأخير حلت الصحف الورقية بنسبة 0.8%.
فيما يتعلق بالتحديات التي ترى النساء الأردنيات أنها تحد من مشاركتهن السياسية تفاوتت التحديات في تأثيرها إلا أن معظم التحديات التي تم تكرارها تمحورت حول الوضع الاقتصادي للنساء وعدم ثقة النساء بأداء مجلس النواب، وعدم انسجام العمل البرلماني مع متطلبات وأولويات المرأة الأردنية.

كما أفادت النساء بأن الذكورية وعدم مراعاة النوع الاجتماعي التي تسيطر على المجتمع تحد من مشاركة النساء في الانتخابات، كما عبر النساء عن تحدٍ يتعلق بعدم ثقتهم بأداء الحكومات والذي سبب لهن ابتعاداً عن المشهد السياسي.

سأدلي بصوتي في الانتخابات البرلمانية المقبلة

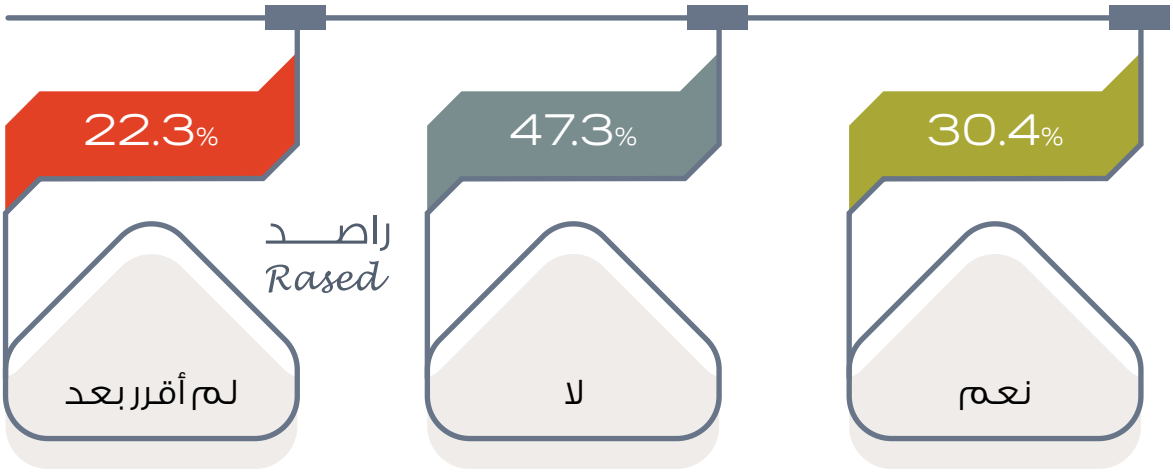

نسبة النساء المستجيبات للدراسة حسب المحافظة

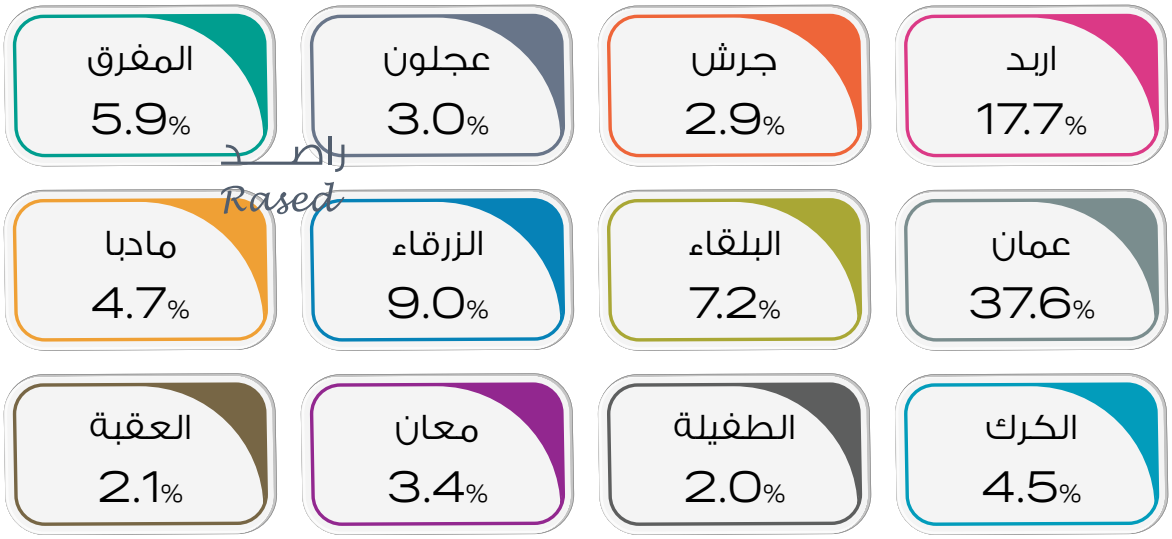

نسبة النساء المستجيبات للدراسة حسب الفئة العمرية

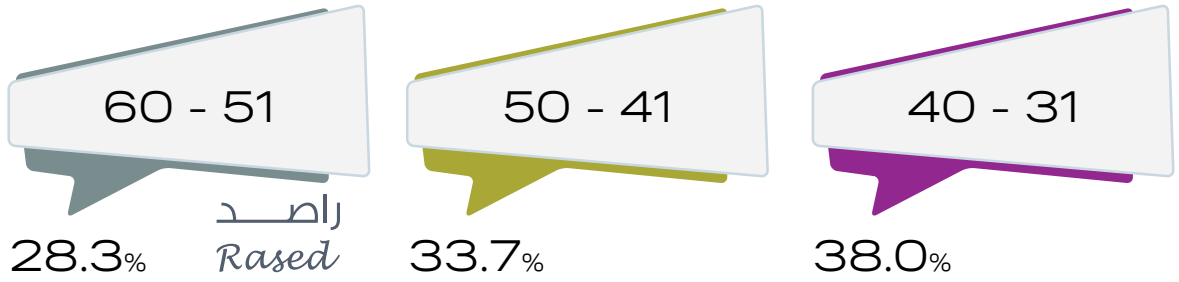

نسبة النساء المستجيبات للدراسة حسب قطاع العمل

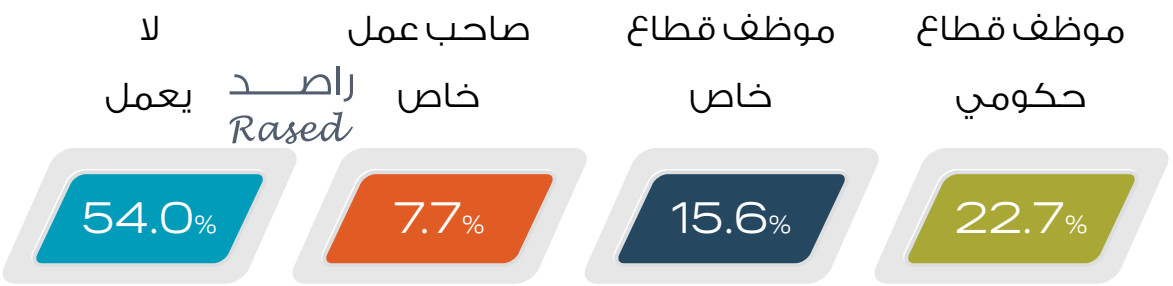

تأثير الإنتماء العشائري على السلوك التصويتي للنساء في الانتخابات

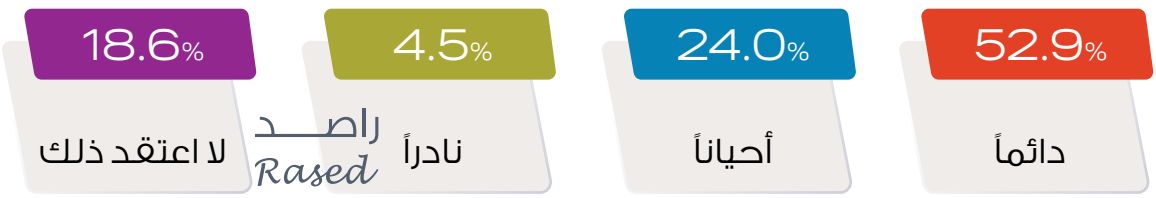

تأثير الإنتماء الحزبي على النساء عند التصويت للمرشحين في الانتخابات

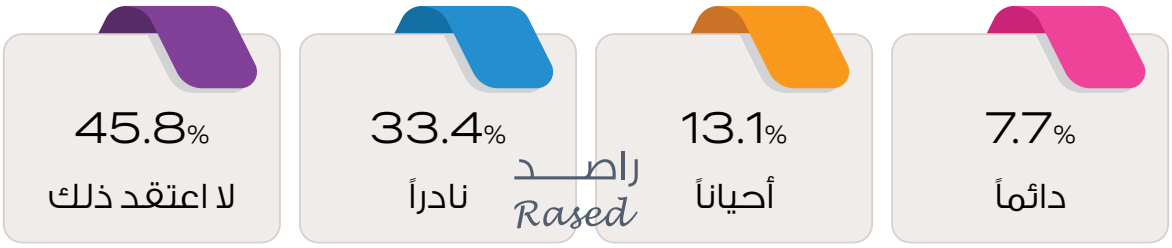

نظام الكوتا النسائية يعزز من مشاركة النساء في الانتخابات

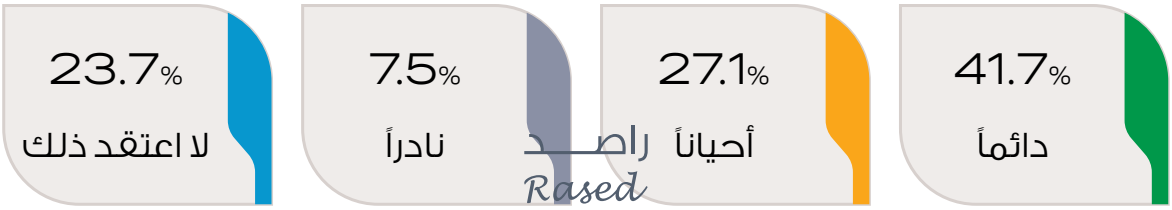

ميول النساء للتصويت لصالح النساء في الانتخابات

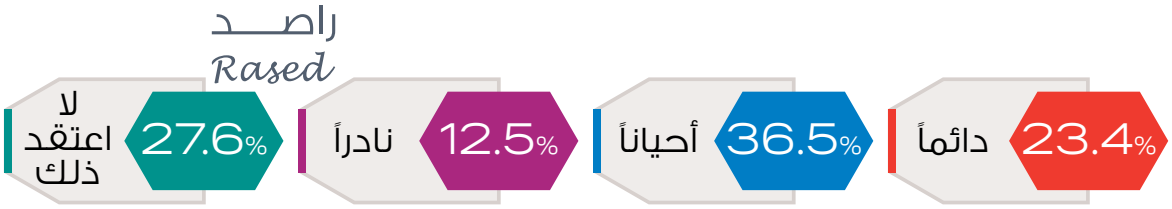

تأثير المؤهل الأكاديمي للمرشحات والمرشحين في السلوك التصويتي للنساء

تأثير الإستقلالية المالية للمرأة في تعزيز حرية المرأة في توجهاتها التصويتية

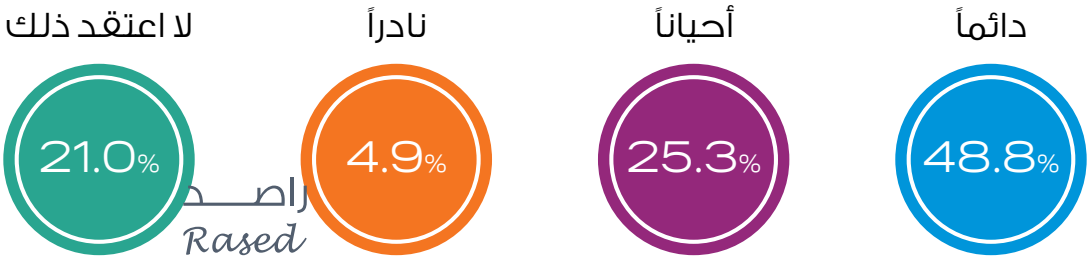

تأثير تقلد المترشحات النساء للمناصب القيادية في حشد التصويت لصالحهم من قبل النساء في الانتخابات

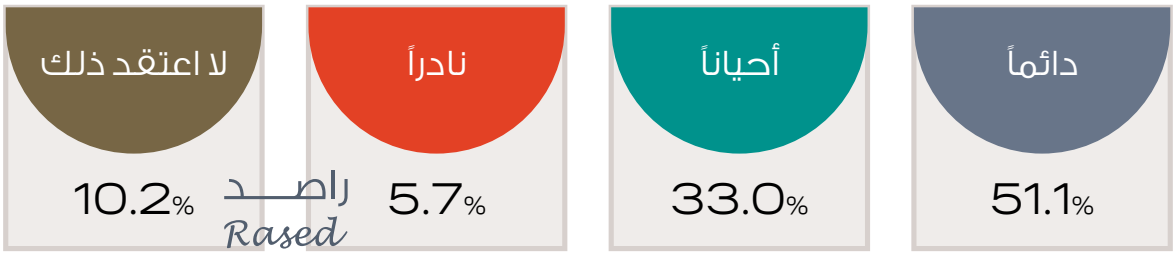

تأثير أداء النساء البرلمانيات في تعزيز تصويت النساء لصالح النساء المترشحات في الانتخابات

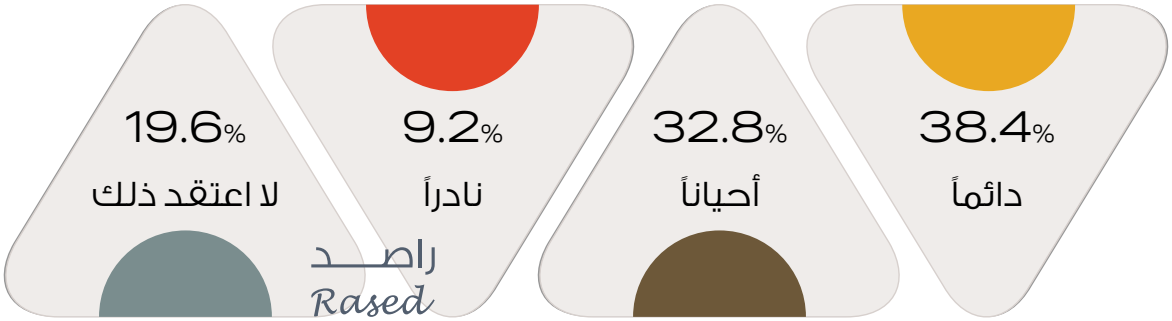

يرى النساء أن النساء الأردنيات يملكنّ وعياً سياسياً خلال المشاركة في الانتخابات

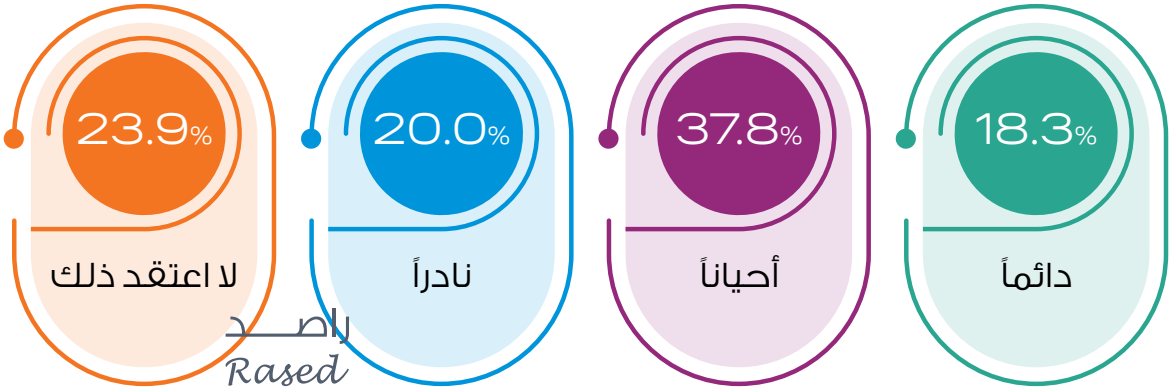

تأثير مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات

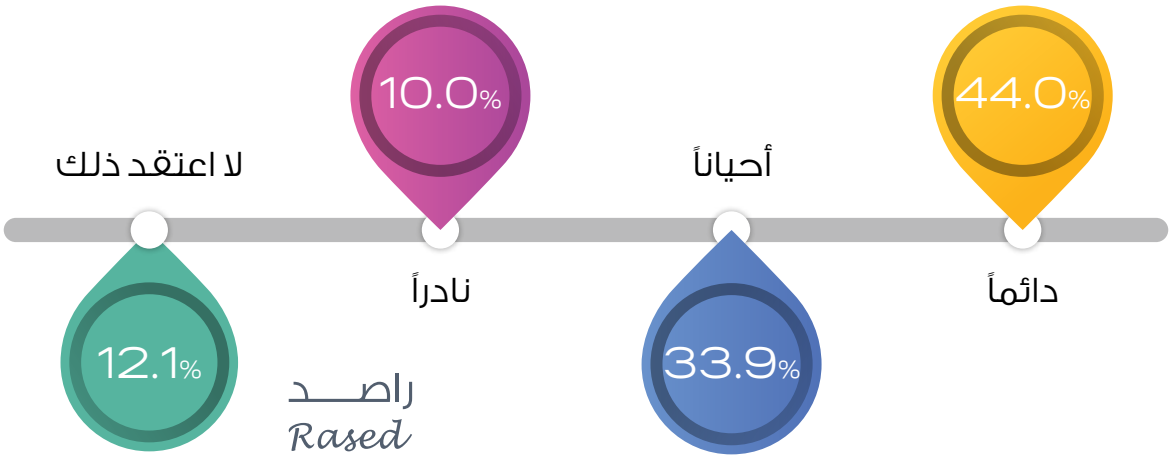

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على مشاركة النساء في الانتخابات

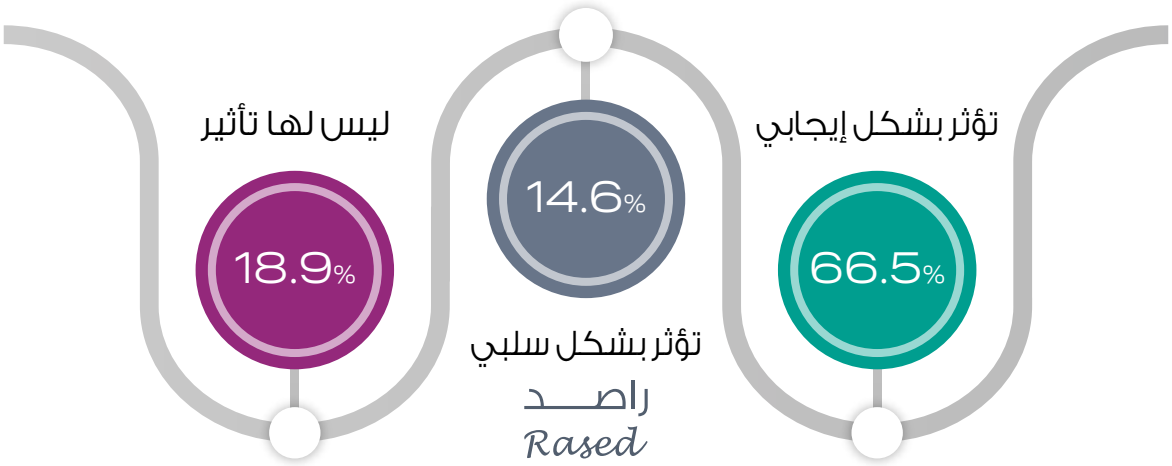

يؤدي الخوف من الإنتماء إلى الأحزاب السياسية إلى ضعف مشاركة النساء في الانتخابات

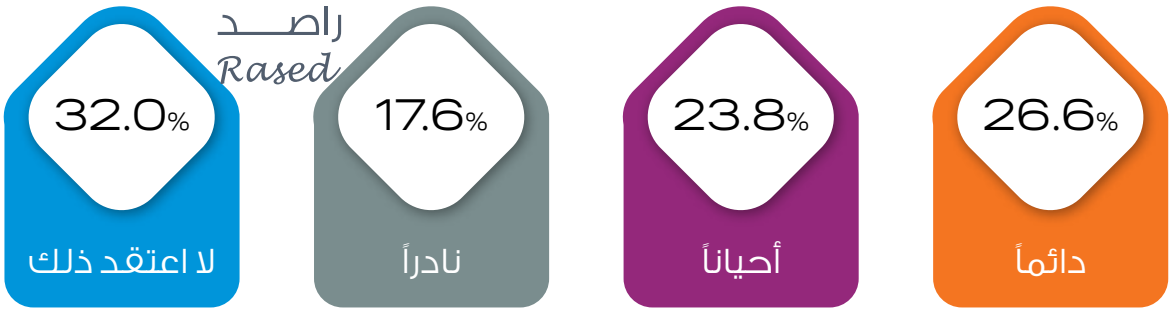

تأثير اجراءات مواجهة جائحة كورونا على نسبة مشاركة النساء في الانتخابات

تأثر المرأة المتزوجة برأي زوجها عند التصويت بالانتخابات

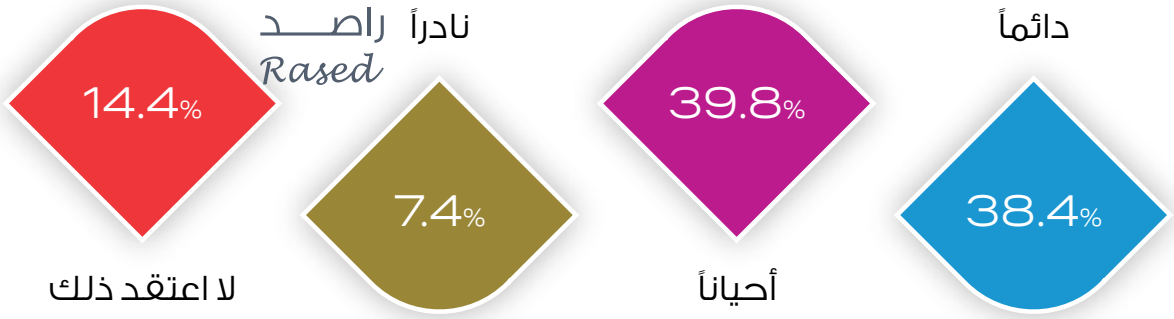

تأثير استخدام الشعارات القومية تحديداً (القضية الفلسطينية) على السلوك التصويتي للنساء في الانتخابات

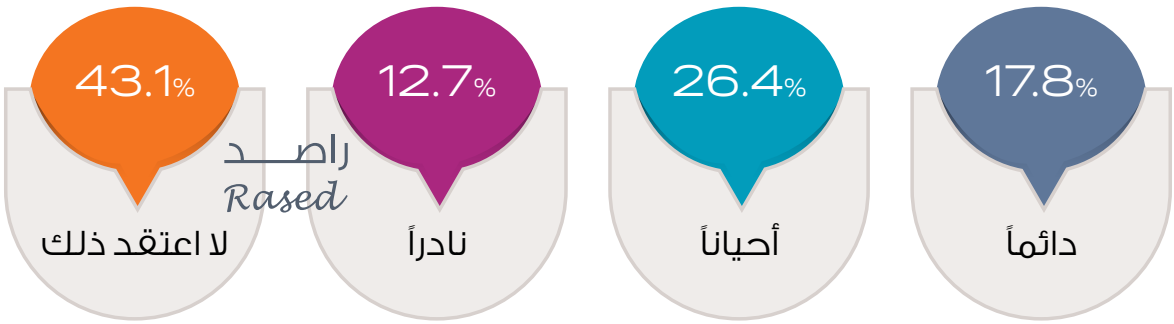

تأثير استخدام الشعارات الدينية للقوائم المترشحة على سلوك النساء التصويتي لصالحها

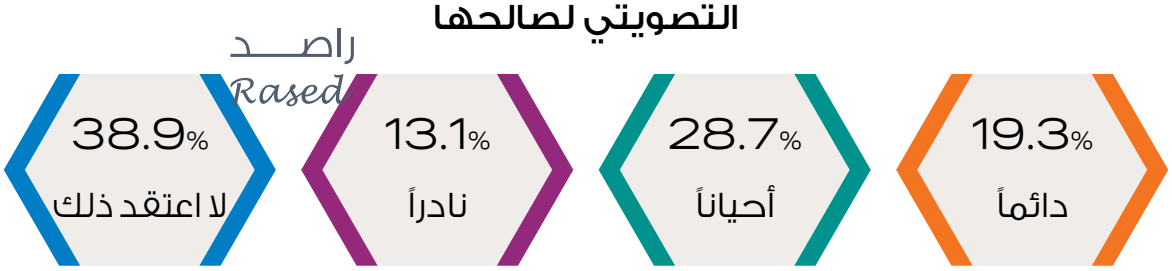

أي من القوائم التالية تميل للتصويت لها خلال الانتخابات البرلمانية

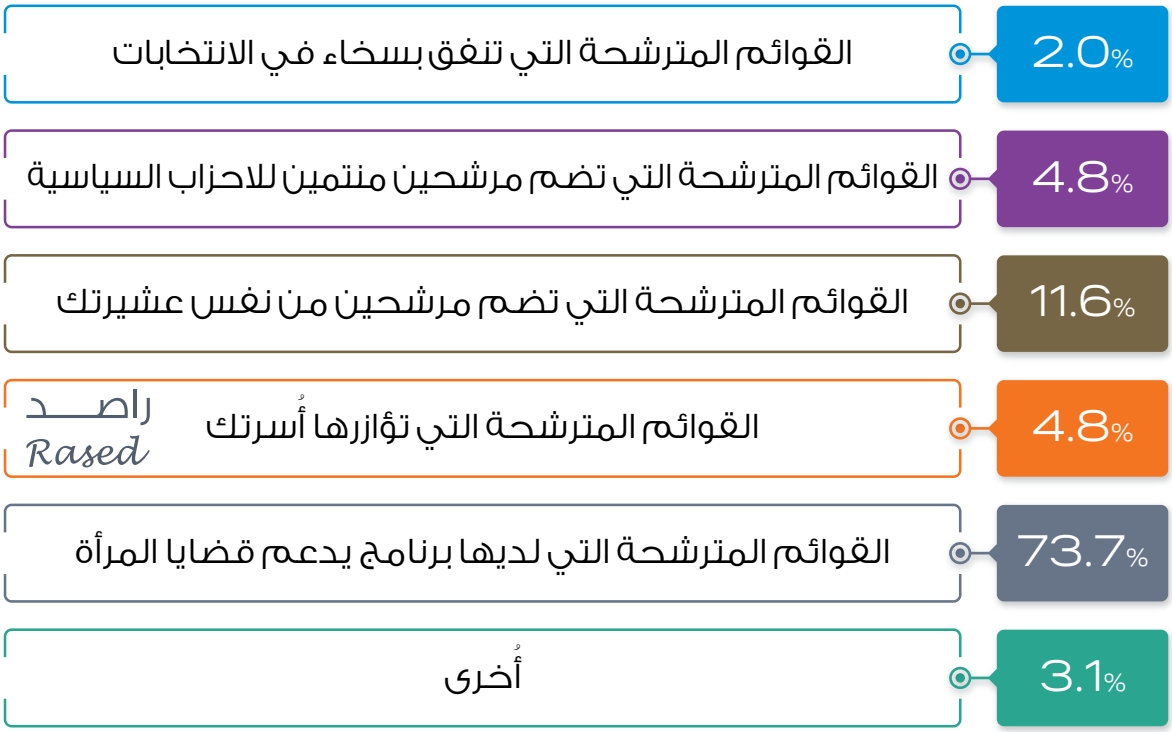

المصدر الذي تستقي منه معلوماتك عن الانتخابات

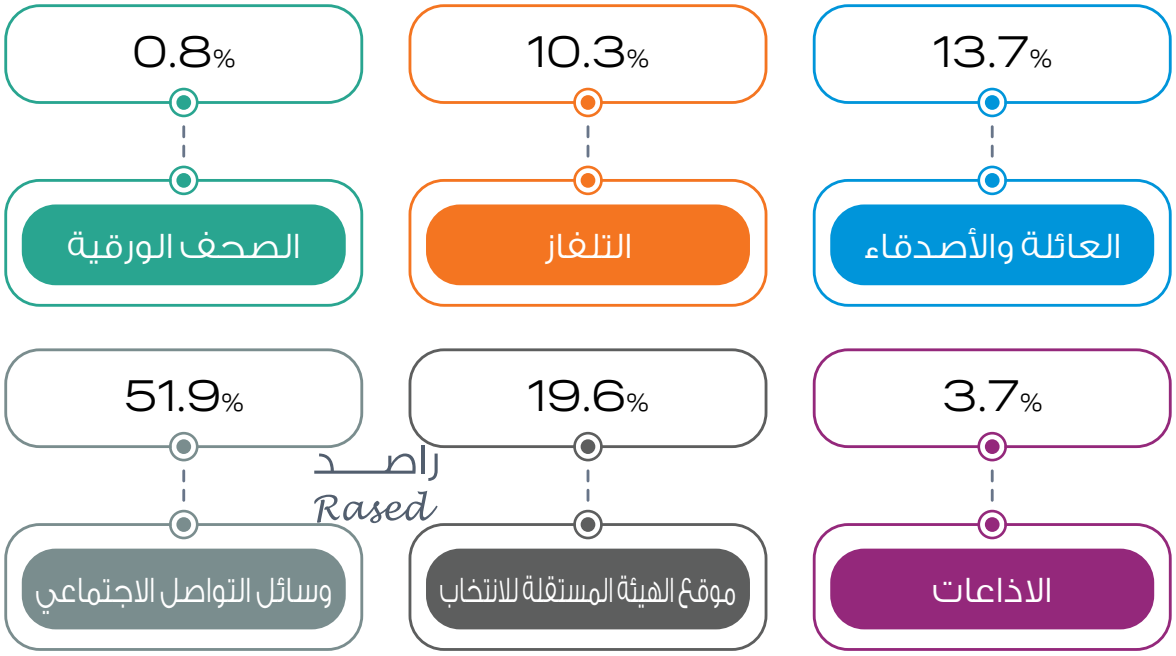

راصد: 73قائمة انتخابية سجلت حتى الثانية عشرة ظهراً صباحاً

مركز الحياة - راصد، استكمالاً لمراقبة مجريات الانتخابات النيابية القادمة، تابع فريق «راصد» بدء عملية تقديم طلبات الترشح للانتخابات النيابية القادمة، والتي انطلقت صباح اليوم، من خلال 180 راصد ميداني تم تدريبهم على نماذج معدّة مسبقاً ومستوحاه من الممارسات الدولية الفضلى الخاصة بعملية مراقبة مجريات الترشح.

وسجل لغاية الساعة 12 ظهراً 73 قائمة انتخابية في جميع الدوائر الانتخابية، ما عدا دائرة المفرق الانتخابية التي لم يسجل فيها أي قائمة حتى 12 ظهراً، وتبين أن عمان الثانية سجل بها 9 قوائم انتخابية تلهتا دائرة اربد الأولى بـ 6 قوائم انتخابية.

وعلى صعيد المترشحات والمترشحين فقد وصل تعدادهم إلى 420 مترشحة ومترشح منهم 326 ذكور و 94 إناث، ويذكر أنه تم تسجيل قائمتين مكونتين من سيدات فقط وهم قائمة نشميات الهية في دائرة الكرك الانتخابية وقائمة النشميات دائرة عجلون الانتخابية.

وقد اتسمت انطلاقة عملية تسجيل المرشحين بالهدوء النسبي دون أي حوادث عنف أو مشاجرات في أي من دوائر الانتخاب، حيث افتتحت مراكز تسجيل المرشحين في الموعد المحدد، الساعة (8:30) صباحاً في جميع دوائر المملكه، وأظهرت عملية التسجيل كفاءة عالية للجان الانتخاب في استقبال وتسجيل القوائم الانتخابية.

ووفق البيانات التي أوردتها فرق الرصد الميدانية فقد تم تجهيز مراكز التسجيل لاستقبال القوائم الانتخابية، وأورد الراصدون أن 90% من مراكز التسجيل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، أما المراكز غير الملائمة بسبب وجود مكاتب التسجيل في الطابق الثاني دون وجود مصعد كهربائي وذلك في مركزي تسجيل الزرقاء الأولى وعمان الثانية.

وأورد فريق الرصد في دائرة العقبة عن اختلالات تتعلق بتأخير تسجيل القوائم الانتخابية وذلك بسبب المعيقات التي واجهتها القوائم والمترشحون في دفع التأمينات الخاصة بالحملات الدعائية وذلك لدى سلطة منطقة العقبة الخاصة، مما ساهم في تأخير تسجيلهم والحد من سلاسة عملية التسجيل، وفي تمام الساعة 11 صباحاً تم حل الإشكالية بعد اتصالات وردت من الهيئة المستقلة للانتخاب.

أعداد القوائم والمترشحات والترشحين حتى الساعة 12 ظهراً لليوم الأول من التسجيل للانتخابات النيابية 2020

على مستوى المملكة

على مستوى الدوائر الانتخابية

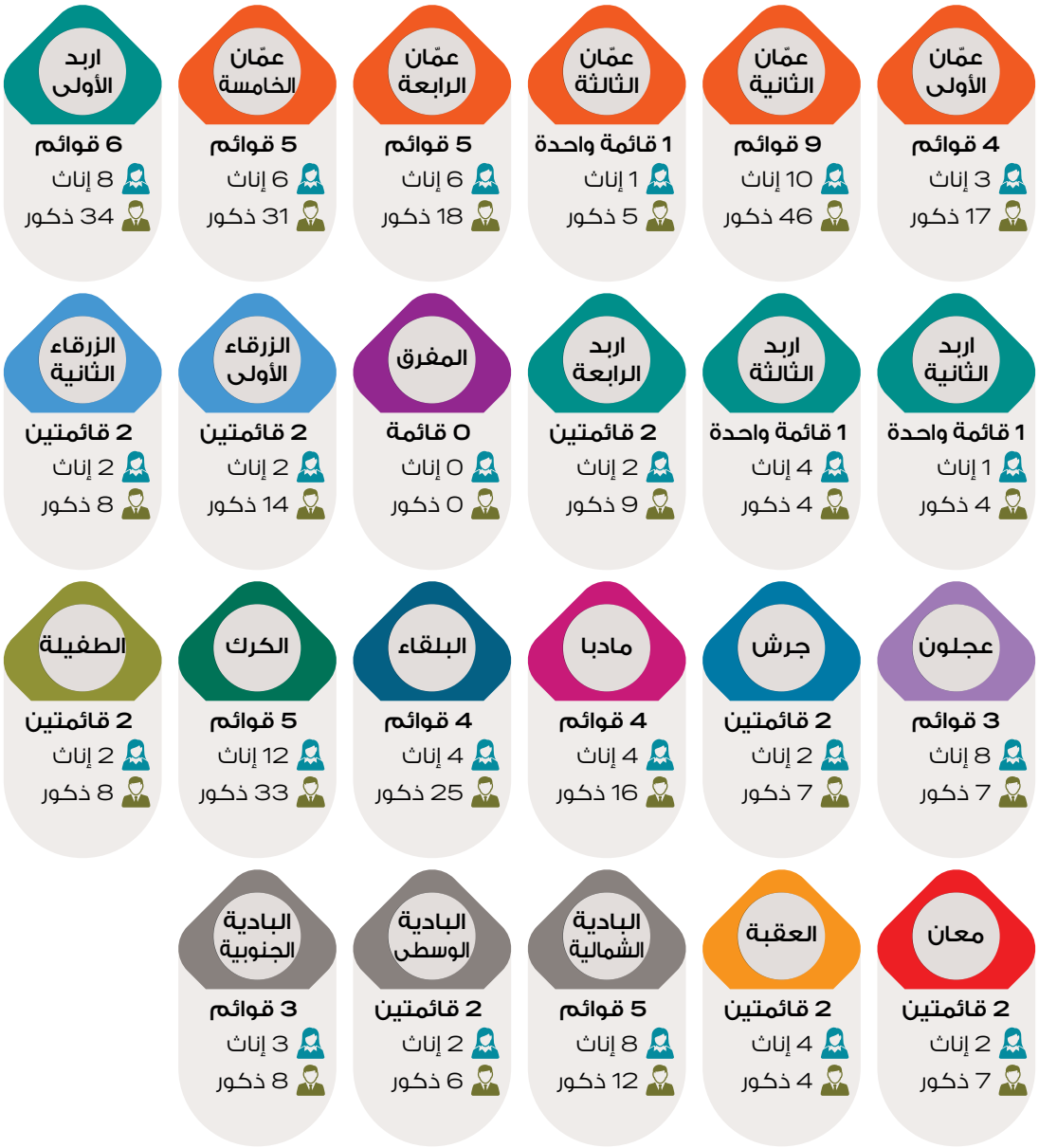

راصد ينشر أسماء القوائم والمترشحات والمترشحين

مركز الحياة - راصد، تابع تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية مجريات اليوم الثاني من عملية تسجيل المرشحين، وذلك من خلال من خلال 180 راصد ميداني، وبينت نتائج المراقبة أنه تم تسجيل 220 قائمة انتخابية لغاية الساعة 2 ظهراً في كافة الدوائر الانتخابية على مستوى المملكة.

وتبين أن أعلى الدوائر الانتخابية تسجيلاً للقوائم هي دائرة الكرك الانتخابية بـ 16 قائمة انتخابية، تلتها عمان الثانية بـ 15 قائمة انتخابية، تلتها دائرة البلقاء الانتخابية بـ 14 قائمة انتخابية، وكانت دائرة بدو الجنوب الأقل تسجيلاً للقوائم الانتخابية بـ 4 قوائم انتخابية.

وعلى صعيد المترشحات والمترشحين فقد تقدم للترشح ما مجموعه 1176 منهم 245 سيدة، وكانت دائرة الكرك الانتخابية الأعلى استقبالاً لطلبات الترشح بـ 137 مترشحة ومترشح، تلتها دائرة البلقاء الانتخابية بـ 126 مترشحة ومترشح، فيما كانت دائرة بدو الجنوب الأقل تسجيلاً لطلبات الترشح بعدد وصل إلى 15 مترشحة ومترشح.

وفي هذا السياق ينشر راصد أسماء القوائم والمترشحات والمترشحين الأولية، وينوه راصد إلى أن القوائم يتم تحديثها أولاً بأول.

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الأولى)

1. قائمةالاتجاه الوطني		
عدنان محمد المبيضين	خالد علي عبدالحافظ	سكينة رضا فرحان
عبدالحليم عادل عبدالحليم	فايز احمد حنتولي	
2. قائمة الإصلاح		
دعاء عبدالعزيز جبر شبانه	جهاد فتحي مصطفى عطية	رامي ناصر عياصره
موسى علي هنطش	محمود فاروق عليان	حسام مشه
3. قائمة الإصلاح الوطني		
خالد حمبوز	اشرف جراوش	ميادة ابراهيم
محمد رمضان محمد	حاتم الطرمان	"اندريه مراد" عبدالجليل الحواري
4. قائمة الحق		
محمود محمد البنا	فواز الهدبان	سليمان ابو يحيى
طلال الشريف	رولى ابراهيم الحاج علي	جمال عبدالكريم ارتيمه
5. قائمة النهضة		
عبير راجي مسلم العبدالله	سحر محمود عواد مطلق	محمود ابراهيم ياسين اسماعيل
صبري محمد صبري	محمود خالد مصطفى عرب	
6. قائمة كتلة الوطني الأردني		
مظهر ياسين	جمال زيادة	شريف عبدالله الحموي
7. قائمة وطني		
علي الجرجاوي	د نهله الزق	عبدالرحيم سرور
حمود الحجاج العدوان	ماجد سرحان	محمد نعمان حسين حمدان
8. قائمة الخير		
محمد عوده البرايسة	عبير محمد سليم سليم	محمد يوسف محمد عميره
جمال احمد عبدالرحمن ايوب	سمير احمد عبدالله كنعان	محمد ضيف الله البياري

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الثانية)

1. قائمة الإصلاح		
موسى الوحش	اديب عطوه درويش	زهير بياري
محمد ابو رياش	ايوب خميس	مرام النابلسي

2. قائمة الشهامة		
باسمة خوالدة	سلطان عساكر	عدنان العبودي
ضرار الحراسيس	رامي عبدالهادي	عطا القيسي
عبدالله ابراهيم قطيشات		

3. قائمة العروبة		
عزيز العبيدي	عبدالعزيز صدقة	فراس العبادي
محمد قطامين	سهير نوفل	نضال محمد ثلجي

4. قائمة الفجر		
احمد عشا	زايد ابراهيم احمد حماد	عادل الخطيب
امل عزو	سلامة محفوظ	علام نصار
اسماعيل ابو العلا		

5. قائمة الفرسان		
اميرة عطوي	زياد نايف البجالي	علي محمود الذويب
يوسف خوخة	علي عيسى	

6. قائمة النخبة		
سهام شديفات	غازي البداوي	اسعد عزات
طلعت الجبالي	عبدالكريم العبوس	مازن الشرقاوي
مهند الحداد		

7. قائمة النهج الجديد		
محمد اللبدي	محمود العساكرة	علاء ابو عطوان
أنوار القواسمة	هاني الكوز	يوسف الزعاترة
بسمة العبداللات		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الثانية)

8. قائمة تكامل		
انور عبدالكريم القواسمة	اسماعيل الشوبكي	دلال طبازه
فايز بصبوص	رائد المحسيري	يوسف هملان الدعجة
محمد خالد صافي		

9. قائمة حزب العدالة والتنمية		
اسعد الحاج	اسعد بسام	زكي بلاسه

10. قائمة فرسان القدس		
يحيى السعود	أحمد ابو الحسنى	زبيدة أبو عرقوب
سطام الكفاوين	فتحي عبده موسى	شادي سمحان

11. قائمة قادمون		
رولى الحروب	عمر قراقيش	محمد بسام السلايمة
احمد سلمان اليازوري	محمد القيسي	سعاده سلامه شحادة
محمد العشي		

12. قائمة موطني		
غاده حماد	موسى العزب	عبدالحافظ سلامة
كمال ابو حلاوة	خليل عيد ابو غوش	عدي عبدالرازق
عبدالستار المصري		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الثالثة)

1. قائمة الاتجاه الوطني		
اسامه الخطيب	سهى حداد	زيد عبدالرحيم مهيار
جانتي حجالوقه	زياد احمد الزعبي	
2. قائمة الاصلاح		
صالح العرموطي	عوده قواس	ابراهيم ابو حماد
منصور مراد	ديمه طهبوب	
3. قائمة العداله		
محمد الاغوات	سليمان جريس	ماهر العباسي
غدير السوادحه		
4. قائمة العون		
ديما نبيل صالح	حاتم فايق جرار	حاتم عبداللطيف
5. قائمة كرامتي		
وليد ابراهيم امين	محمد لقمان اذوقه	رائد مشربش
عبدالكريم شعبان التميمي	عائشة الخواجا	فيصل القيسي
محمد علان		
6. قائمة موطني		
فهد مروان سلطان	يحيى عليان	عمر اديب جركس
فوزان حجازين	نسرين ابو صالحة	ماهر دعاس
7. قائمة موطني 2		
ميشيل بقاعين	محمد فايز موسى	رامي ياسين
نهاية محمد صالح	فرج محمد احمد	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الرابعة)

1. قائمة أهل العزم		
عمر فرحان ابو غنيم	نايف ابراهيم ابو محفوظ	هدى حامد ابو زايد
يوسف اربيع راشد ابو عود	يوسف حسين خليل ابو صبح	
2. قائمة الاصلاح		
احمد الرقب	جمال سليمان عوض	حنان يعقوب جاد الله
زهدي الحاج صالح	عبدالله ابراهيم الظهراوي	
3. قائمة الاقصى المبارك		
عثمان ضيف الله عبدالهادي	عطاالله علي الحنيطي	محمد الحديد
مؤيد ابو صبح	وصال الدبوبي	
4. قائمة الشعب		
سائده محمد عيسى ابو مطر	عبدالله ابو زيد	عساف الشوابكة
فلاح الحنيطي	ناصر الحديد	
5. قائمة الضفتين		
اقبال ابو عودة	حسين ابو زيد	عارف عاكف الحنيطي
محمود حسن	نور عابد	
6. قائمة العدالة		
احمد ابراهيم الهميان	اياد الحاج عيد	جميله جميل جادالله
حسين فلاح الحنيطي	يونس موسى رزق العودان	
7. قائمة القدس الشريف		
خالد اعويمر	خير الله ابو صعيليك	زكريا الفقيه
كوثر القطارنه	عادل ابو هويدي	
8. قائمة المواطن		
محمود يوسف الجليسي	فايز ابو زرعي	محمد عبدالله فاضل
هبه بدر حسين الواوي	موفق القهيوي	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الرابعة)

9. قائمة انجاز		
سميرة الجبالي	علي الحنيطي	غالب سالم محمود ربيعة
فاطمة عادل مسلم	فيصل خليل ابراهيم عبدالجواد	

10. قائمة وطن		
اسماعيل عمرو	مغير الهملان	سهام الشوابكة
محمد الخضر الفالوجي	نبيل الرقب	

11. قائمة النداء		
احمد جميل علي	ايزابيل بيارتس علي محمود	سلطان مخلد محمد
عمر بشير علي قويدر	عوض محمد المحارمه	

12. قائمة النشامى		
حسام شحده مسلم الدرابيع	عصام سعيد احمد ابو محفوظ	محمد خليل محمد عبدالقادر

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الخامسة)

1. قائمة الرسالة		
محمد حوامده	خالد العساف	ايمن محمد صالح
فاطمه عايش	علاء صوالحه (مفوض)	فؤاد شخشير
حسن سلتاوي		

2. قائمة الاصلاح		
محمد نايف حجر	عزات العدوان	رويده ابو راضي
واصف المعالية	محمد احمد العرمان	مصطفى العساف
عدنان مشوقه (مفوض)		

3. قائمة البيرق		
اسامه الرحيل	تقسيم محمد أبو ردن	رمزي محمود عباده
طارق محمد خير يوسف	عماد احمد عبدالكريم المساعفة	عمر احمد العواودة
فراس عطاالله فضيل الشهوان	محمود عبدالمجيد شاهين	

4. قائمة الراية		
نمر الفقهاء السليحات العبادي	لؤي محمد جرادات	هدى صالح صندوقه
ثريا عبدالحافظ عبدالله المواس	سالم علي حمدان عنيزات	محمد عوض الخطيب
انس عبدالرحيم الحباشنة	مازن حسين نغوي	

5. قائمة الشعب		
عبدالرحمن أمين البلبيسي	امل محمد القيسي	فايز محمد الجرايرة
مهند عبدالسلام العقيلي	ايمن فتحي صندوقة	لطفي محمود الديرباني
مولود يحيى صوبر		

6. قائمة الصباح		
ايلات اسماعيل العجارمة	محمد عمر خمش	فراس جميل السواعير
طلال أحمد العفيشات	عمر زعل السواعير	يوسف عبدالحميد المناعسه
محمد علي فرج الجمل	ماجد محمد خالد المرعي	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العاصمة (الدائرة الخامسة)

7. قائمة العزم		
نصار القيسي	عماد علان	ماهر خميس
مريم اللوزي	محمد طقاطقه	

8. قائمة المجد		
ناجح العدوان (مفوض)	طارق الشيشاني	محمود السويلمين
سماح بكري	عادل حجاج	علي العساف
محمد نوري النهار	عبدالجليل زلوم	

9. قائمة الهمه		
عامر ابو رمان	احمد سلامة اللوزي	حمزه الحوامده
زياد الحجاج	يعقوب شابسوغ	اسماعيل نعيمات
معتز المناصرة	فريده الذهبي	

10. قائمة درع الوطن		
سراب عبدالكريم شرف	عبدالكريم الحجاج	راتب صالح بني عطا
عمر سليمان العموش	بيان السكارنه	خالد جابر
عليان العدوان(مفوض)		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة اربد (الدائرة الأولى)

1. قائمة الأقصى		
بسام حمايدة	طلال الجمرة	عبدالله مهدي ابو مسامح
علي سليمان ابو حسين	محمود عطاالله الطيطي	احمد ابو الهيجاء
حنان محمد خضر		

2. قائمة الاصلاح		
ابراهيم نظمي محمد منسي	خولة ابو الرب	سالم علي
سعيد كامل	عبدالفتاح الكيلاني	

3. قائمة التعاون		
معتصم بطاينة	خلدون العزام	محمد العبابنة
احمد دبور	سلطان الجمرة	وفاء مهداوي
زهاء الدلقموني		

4. قائمة الشعب		
خالد الشلول	خلدون حتامله	سيما عبدالله مصطفى
فراس المعابره	محمد حمد محمد	مهران عبدالله طبيشات

5. قائمة العدالة		
ابراهيم شواهين	بسام شقيرات	زكريا حموري
عبدالمنعم العودات	فندي الطاهات	نشأت الكوفحي
ريم ابو الرب		

6. قائمة العهد		
هاني العمري	مؤيد دحادحه	تركي الشطناوي
يوسف الطعاني	محمد جرادات	سونيا صادق عادي
محمود الكردي		

7. قائمة الميزان		
راشد الشوحة	خلود حسين	باسم خريس
سليمان الزعبي	سلام الحوري	عبدالله ابو عين

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة اربد (الدائرة الأولى)

احمد الصالح		

8. قائمة الصفوة		
طارق عبدالمهدي بني هاني	هاني احمد كراسنه	ابراهيم ذياب زيود
مسعود محمد ابو الهيجاء	مي حاتم ابو اعداد	فوزي عبدالرحيم الصباحين
نزيه محمد البصول		

9. قائمة جدارا		
شكري المراشده	هناء محمد الشلول	خضر بني هاني
طاهر الحوراني	سريان البدارنه	ثروت الحلواني
معتز عبنده		

10. قائمة النور		
زهير سالم الدخل الله	عامر البطاينه	فريال الجراح
محمد الهيلات	محمد الروسان	محمد رفاعي
محمود عكاوي		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة اربد (الدائرة الثانية)

1. قائمة الشعبية		
عبدالسلام ذيابات	عوده مياس	مجدي الروسان
جميلة السايس	صباح الدردور	
2. قائمة العدالة		
خالد ابو حسان	موفق الدردور	رزق البشابشة
بسام السقار	آمال ضيف الله البشير	
3. قائمة العهد		
أحمد علي سمارة	أسامة فيصل قواسمة	أحمد عيسى مسالمه
أنور عبدالعزيز عبدالرزاق	خديجة عبدالكريم الضامن	
4. قائمة الفقير		
فواز الزعبي	هاني اللحام	نجاح حمدان
جمال خشان	اشرف الروسان	
5. قائمة الهمة		
احمد عبيدات	يحيى حسين عبيدات	مروان حامد عبيدات
ثريا حمادنه	مؤنس نبيه عبيدات	
6. قائمة كتلة اليرموك		
ببا غسان الملكاوي	خالد موسى الزعبي	أيمن سامي المراشدة
محمد محمود الزعبي	عمر إبراهيم عودات	
7. قائمة نبض التغيير		
عوني الزعبي	منذر الشبول	سعد الدرابسة
زهرية سمارة	امجد الوردات	
8. قائمة الانقاذ		
جودت الدرابسه	انتصار حجازي	حسين الرقيبات
عمر الزعبي	خالد ملكاوي	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة اربد (الدائرة الثالثة)

1. قائمة الاتحاد		
حسني الشياب	عادل الابراهيم	بسام حداد
فاتنة طلافحة	احمد الشرمان	
2. قائمة الميثاق		
محمد عكور	غسان سمور	عليان شداد
يسار خصاونه	نجاح عماوي	
3. قائمة النور		
ليلى شواقفه	محمد عقل شطناوي	مصطفى الخصاونه
عبدالرحمن سليمان	وائل رزوق	
4. قائمة موطني		
فوزي بني عامر	نسيم الجوارنه	بتول بديوي
ختام الريحاني	سالم العمري	
5. قائمة الوفاق		
يحيى محمود هياجنه	محمد نشأت الجراح	عبدالمجيد محمد الشرمان
خليل حنا النمري	ايمان الدويكات الصبيحات	
6. قائمة التغيير		
عبد الناصر خصاونة	عقاب ابو هيفاء	سامر الشطناوي
هاجر درادكة	رومان حداد	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة اربد (الدائرة الرابعة)

1. قائمة الانتماء		
طارق نوافله	جعفر بني حمد	ناصر العلام
عبدالكريم شريده	يسرى زريقات	جمال عمايره
2. قائمة البركة		
خالد الدغيم	حسين الجدي	عيسى خشاشنة
راتب الزيوت	محمد عزالدين ابو شريعة	ظبية غزاوي
3. قائمة الشباب		
احمد صالح بني بكر	خالد الطرابشه	معاذ حمدان بني ملحم
مجدي محمد علي محمد	فاتن طالب شواقفه	عبد الحميد محمد علي يونس
4. قائمة القطار		
منتهى خليل الشاهين	مفضي سالم الفياض	علي حسين العقيلي
غسان احمد منفي صالح	هشام حسن مناور القاسم	سلطان غصاب ابو نعاج
5. قائمة الوفاء		
مجحم حمد حسين صقور	اياد حسن عبدالرحمن شكور	غاندي محمود محمد الحمد
اسامه يوسف الهياجنه	هند سلمان فرحان الزعبي	نايف كريم محمد مرايحه
6. قائمة الاتحاد		
عطا حسين ابراهيم ابداح	سحر احمد علي تلواني	عثمان نايف عثمان السواعي
عاكف نايل الحاج مقبل	ربيع قاسم فارس فقيه	خضر فخري نايف محافظه

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الزرقاء (الدائرة الأولى)

1. قائمة الاصلاح		
محمد علي ابو صعيليك	نبيل كامل الشيشاني	فوزي خليفة
طارق تيسير عازر	بهجت محمد حمدان	محمد حمود العلامات
فالح محمد المومني	حياة حسين مسيمي	

2. قائمة الشعب		
رائد صقر ابو لبه	سلطي الخليفات	عزيزه سعد الشوارية الدعجة
محمد علي فقير	سلامة علي البلوي	فيصل نايف الاعور
محمد شوكت هاكوز	قصي احمد الدميسي	يوسف حسن ابو هويدي

3. قائمة العداله		
شكيب سلمان الشومري	رائد مصباح رباع	محمد مصطفى تلاوي
ردينه محمد العطي	عبدالمعطي محمد فاضل	محمد علي محمود إعمر
محمد سلامة الغويري		

4. قائمة العزم		
اسحاق ابو حسين	محمد سلامه	شاكر العاروري
حسين الخصاونه	مرزوق الهبارنه	محمد موسى الغويري
فاطمة العطاونه	جوليت عواد	

5. قائمة القرار		
هايل عياش	كوثر الخلافات	خير الله العقرباوي
محمد جميل الظهراوي	بدوي حابس العمري	محمد خالد ابو الرب
ميرزا بولاد	محمد عمران البوريني	

6. قائمة الكرامه		
ميلاد عواد	سمير عبدالله عبدالحافظ	انور سبتي عارف غنيم
عبدالكريم ابو جوده	رائد محمود حسن	عمر احمد العمري
سائد عبدالعزيز يعقوب	سناء غازي بيوض	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الزرقاء (الدائرة الأولى)

7. قائمة الوفاء		
علاء الدين عبدالحميد حامد	ليث موسى المجالي	محمد ابو عجلان
تركي بادي الغويري	لؤي نايف فهد فهد	يوسف خليل عمرو
نانسي محمد الحجر		

8. قائمة موطني		
احمد عبدالفتاح محمود	ابراهيم الغويري	حيدر حجازين
سمير محفوظ عبدالرحمن	عثمان المحادين	علي قنديل

9. قائمة النهضه		
عمر يوسف الجراح	شادي صالح عبدالله	انور احمد العجوري
زياد توفيق حماتي	انس مازن بلية	لانا حسن قوشحه
صالح عبدالكريم قشطه	نجاح عبدالرحمن طشطوش	محمد عواد الخلايله

10. قائمة الوطني الأردني		
بثينة الجوارنه	سحر مقدادي	وفاء محمد امين

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الزرقاء (الدائرة الثانية)

1. قائمة ابناء الزرقاء		
صالح الزواهره	رفيق حموده احمد	دلال عصام راشد ابراهيم
عبدالرحمن الحجوجي	محمد محمود اعليان	
2. قائمة الاصلاح		
سهير نوفل شحاده	محمود علي الخطيب	احمد زهير عبدالله
خليل عبد الفتاح الخلايلة		
3. قائمة العهد		
مخلد الزواهرة	احمد الخلايلة	حمادة محمد سنقرط
احمد عليمات	اماني تيسير الخلايلة	
4. قائمة القدس		
بشير عبدالله	ريم القاسم عبدالرازق	عقل قدح
محمد الباز	محمد الحجوج	
5. قائمة الوفاء للوطن		
موسى رشيد الخلايله	حمود ابراهيم الزواهرة	د. صالح عبد الخلايله
ايمن احمد الخطيب	عليا أيوب الخلايلة	
6. قائمة اهل الهمه		
رائد الخلايله	خليل محمد عوس	جميله المشاقبه
سليمان القلاب	محمد الزواهره	
7. قائمة تجديد الزرقاء		
نعمان الزواهره	عمر الزيود	عماد الخلايله
محمد القباوي	صباح الترعاني	
8. قائمة خضر الاردن		
محمد عوده الترابين	الاء حميد الفقيه	علي يوسف
عدنان احمد محمود	فيصل ابراهيم البلوي	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الزرقاء (الدائرة الثانية)

9. قائمة عين الوطن		
نواف الزيود	فايز الحشكي	رائد غيث
بسام ابو حلاوه	نسرين الزواهره	

10. قائمة ابشروطني		
عدنان عبدالكريم الزواهره	عبدالله عبدالوهاب الزواهرة	احمد عبدالوهاب الزواهرة

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة عجلون (دائرة واحدة)

1. قائمة التعاون		
بلال المومني	رضا خليل حداد	صفاء المومني
علي محمد المومني	محمد حسين المومني	
2. قائمة الراشد		
عامر القضاه	محمد اسماعيل الفريحات	فريد حداد
سناء القضاه	فراس القضاه	
3. قائمة العمل		
وصفي هلال حداد	كمال الزغول	فهيم محمود الصمادي
نسرين احمد الزغول	رنا صالح الصمادي	
4. قائمة النشميات		
ختام الزغول	بسما ابو لميون	ربى الزغول
ندى السلمان	نوال البعول	
5. قائمة جبل عجلون		
احمد عناب	خلدون الشويات	فريال بني سلمان
مسعود الربضي	مصطفى الغزو	
6. قائمة خيط العز		
اسعد غرايبه	ميسلون العرود	رياض بني سعيد
علي درابكه	فادي السمردلي	
7. قائمة المستقبل		
طه المومني	خليل جوهر السلامة	حسان فايز المومني
زينب احمد المومني		
8. قائمة الشباب		
خالد علي محمد بني عبدالغني	رغده اسعد مفضي الحداد	جنيا زكريا عايد القرشي
هشام عاطف حسين محاورة	علي أحمد ابراهيم انجادات	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة جرش (دائرة واحدة)

1. قائمة الاصلاح		
هدى عتوم	صالح بني مصطفى	ابراهيم محاسنه
محمد احمد ربيع		
2. قائمة التغيير		
عايد غدايرة البرماوي	ماجد الرواشده	عاطف الريموني
زياد الزعبي	عفاف النظامي	
3. قائمة النهضة		
نضال ماجد احمد (العضمات)	اسامه مقابله	نواش قوقزه
حسن القيام	ايمان الزعبي	
4. قائمة جرش للجميع		
هاشم الزبون	بدر الحراحشة	امال القرعان
كامل بني بكار	فايز الخوالدة	
5. قائمة كتلة الوطن للجميع		
يحيى محمود هياجنه	عمر عياصره	حمزه الصمادي
سعيد الشهاب	عبدالفتاح دبيسيه	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة المفرق (دائرة واحدة)

1. قائمة ابناء المفرق		
احمد الخزاعله	مصطفى الكردي	سامية العليمات
احمد الهواري	يزن الشديفات	
2. قائمة التغيير		
نظام ابو شريفه	شوكت خزاعله	طلال حسين محمد ابو مالك
محمد حمدان الرشود		
3. قائمة وطن		
مفلح الخزاعله	ريم ابو دلبوح	محمد الهياجنه
4. قائمة النشامى		
رائد عقله مفلح الخزاعلة	نواف فارس عليان الخوالدة	نعمات عبدالكريم الحراحشة
فرحان فاضي الحسبان		
5. قائمة النور		
نايف حامد حصاد العليمات	محمد احمد محارب الحراحشة	عبدالرحمن خليف الخوالدة
اسماعيل جرايدة	نوال سالم الزبون	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة البلقاء (دائرة واحدة)

1. قائمة ابناء الوطن		
خالد الحياري	محمود مرشد عوده الخرابشه	فيصل خليفات
احمد العبدللات	شاكر الزعبي	غرام ابو عنزه
فراس الفاعوري	علي البدران	اياد الياس الحواتمه
حسان ابو حمور		

2. قائمة اردن الغد		
احمد عبدالعزيز احمد السراحنه	باسمه محمد سالم ابو جابر	خالد جمال يوسف جعاره
سلمان احمد سلمان ابو صباح	عبد حماده محمد الديات	علي عبدالله الاحمد الواكد
محمد علي محمود الكايد	محمد عياده محسين الحولي	محمد فلاح فاضي العلوان

3. قائمة البركة		
احمد سلمان المشاهره	احمد ضيف الله النعيم	حمد سليمان الشحادات
خالد احمد الخطيب	خضر حسين الدعاس	علي محمد سعد الشطي
فضيه عبدالله ابو قدوره	محمد عبدالرحمن سلمان الغراغير	محمد العلاقمة
هاني عيسى انطون خير		

4. قائمة التحالف الوطني للاصلاح		
ابراهيم ابو محمد ابو السيد	حامد خليل رشيد الرحامنه	خضرة عبدالقادر ابراهيم
سعدي محمد حسين سكر	عادل احمد عبدالعال بيسح	عبدالله حسن محمد الغروز
عبدالله عطا اشتيوي ابو شوك	كاظم حسين عبدالفتاح عايش	

5. قائمة العهد		
احمد عبدالعظيم عبدالله الحايك	امونه صالح احمد الجعارات	راضي سلامه عبد علاقمه
سامر مجلي عيسى سكر	علي سليمان الشطي	غازي شحاده محمود البلاونه
كامل العظامات	نضال محمد احمد الشطرات	نور جوهر عبد الرشدان

6. قائمة الميثاق		
محمود عواد اسماعيل الخرابشة	موسى مفضي ايوب شتيوي	عبدالرحمن محمد العواملة
وهيبة محمود فياض الجالودي	حسن عبدالعزيز سلامه العزه	فراس كامل عبد سابق
عمر جميل عبدالله الزعبي	تيسير مفلح سليمان صعلوك	ابراهيم جميل حسان كلوب
كمال ابراهيم ابراهيم الحياصات		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة البلقاء (دائرة واحدة)

7. قائمة الوطني الاردني		
ديمه خليل محمد الفواعير	رشاد جودة رشيد رداد	رائد جبرين اسماعيل عوض

8. قائمة الوفاء		
ابتسام علي سعد الديست	حسن حسين خليل مرشود	سليمان فياض فاضل المساعيد
عبدالله عبدالهادي مفلح الرحامنه	عماد زيدان عبدالحميد العدوان	محمود احمد محمد علي
محمود محمد نموره سعاده	ميشيل فشحو	نعيم محمود سليم الشيش

9. قائمة فرسان البلقاء		
احمد سليمان محمد الالفي	بثينا موسى الزعبي	جرير بشير العواملة
زياد خالد الزعبي	زياد عواد السمردلي	ضيغم سالم عبدالكريم خريسات
عبدالفتاح انور قطيشات	عوض عبدالله الخرابشة	فاطمة احمد الحسن عطيات
نضال احمد علي الحياري		

10. قائمة الراية		
امنه سليمان الغراغير	بكر رياض اليوسف	حسين عبدالرحمن ابو صليح
رامي محمود الشطرات	زياد سليمان فالح البلاونه	عاهد توفيق عليان الزيادات
عماد عبدالكريم الشلبي	ماهر علي عباس العبادي	محمد سلمان هاشم
مروان سليمان الغنام		

11. قائمة العودة		
اسامه زياد الوريكات	جبر محمد اغنيم	حورية شحادة الأمير
عارف خليل محمد ابو عيد	علي خلف حجاحجة	مؤيد عبدالمنعم معارك
محمد عبدالفتاح محمود سعد	مصطفى عبدالغني موسى الدبس	هيثم كمال رمضان حمدان

12. قائمة معاً للتجديد		
بسام احمد سلامه الجمالين	خالد بركات الختالين	خليل موسى ابو ديه
عارف منور السعايدة	عبدالله جبران النورات	عيد سلامه العزامي
عيد سليم المناصير	ماهر كمال الناصر	هيا حسن علي مفلح
نايف حسني الحارثي		

13. قائمة الاتحاد

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة البلقاء (دائرة واحدة)

احمد محمد الرشايده	حسن محمد عقيلان	خليل سعد سعيد النصيرات
روشكا خالد احمد تيم	سلامه محمد الجبار	عباس عبدالحميد العلي العدوان
فادي علي بركات العدوان	فايز الغراغير	موسى احمد موسى الجعارات

14. قائمة الكرامة للوطن والمواطن		
بلال ابراهيم عبدالقادر شبراوي	دنيا عوني محمد البشير	سالم غياض سليمان الصبحين
ضرار قيصر عطاالله الداود	عاصم مسعود الشعار	عبدالحكيم مروان الحمود
عبدالرحمن عباس الخرابشه	محمد سليمان السعافين	مصطفى رمضان عبدالقادر ياغي
وليد محمد احمد النواجي		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة مادبا (دائرة واحدة)

1. قائمة الوحده الوطنيه		
عارف نايف	د. ايلاف الرضاونة	اشرف ابو حشيش
عماد حداد	خضر الكسابرة	
2. قائمة لواء ذيبان		
د سالم الهواوشه	فؤاد قبيلات	سند حدادين
د شذى الهاشم	انور الرواحنه	
3. قائمة التضامن		
د. علي الرواحنة	د. خليل الطوالبة	ابراهيم البواريد
فليحة القبيلات	عماد الصفدي	
4. قائمة التغيير		
صالح الوخيان	غادة القيسي	سمير الرواجيح
محمود المصالحة الشوابكة	عيسى نصار الكرادشة	
5. قائمة العزم		
محمد الفقهاء	علي السنيد	منى السيلمات
فؤاد عجيلات	نصار الحيصه	
6. قائمة النجاح		
محمود خريبات	عاطف محمد يوسف	فارس الطوال
اكرم الحواجره	جميلة الشباكي	
7. قائمة الوفاق		
نايف الشوابكة	فايز القطيش	علاء الفروخ
سهاد عبادي	فاخر السلايطه	
8. قائمة صوت الحق		
محمد غندور البشيش	برجس حدادين	عائشة ابو غيث
محمد الشيحاحين	محمد ابو الهيه	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة مادبا (دائرة واحدة)

9. قائمة الأصل الثبات		
ياسين العجولين	فواز البلوي	سالم الشماس
منتهى التين	محمد فليح الفقهاء	
10. قائمة وطن		
عدنان الركيبات	مبارك الطوال	مرام الحيصة
زياد النجادا	اميه الفقهاء	
11. قائمة الاصلاح		
خليل ابو مساعد	ميزر يوسف محمد	جهاد ابو ربيحه
ايمن المعايطه		
12. قائمة العزوالكرامة		
سامر العبابسه	عبدالعزيز الخواطره	ميسون الشوابكة
معتز القسوس	عبدالقادر الفشيكات	

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الكرك (دائرة واحدة)

1. قائمة أهل العزم		
ياسين عيسى مواجدة	خالد عودة المعايطة	بسام يعقوب الشمايلة
سالم عبدالحميد الضمور	سهم احمد المجالي	ايمان ظاهر الطراونة
ابراهيم محمد البستنجي	نضال مدالله الخرشة	ماهر جريس البقاعين
2. قائمة ابناء الاغوار		
سليم مسلم الهويمل	حسين احمد العشيبات	جميل سالم الحشوش
رندة عباطة الشعار	اجميعان عوض الله المرادات	سليمان سلمان الشمالات
اقبيل سلامة المحافظة	صالح ابراهيم الخليفات	محمد سلمان البوات
3. قائمة الاصلاح		
فايز عبدالقادر البستنجي	محمد عبدالحفيظ الليمون	عادل علي الرواشدة
عبدالوهاب عبدالمهدي الكساسبة	عماد خليل الحجازين	هاني عطاالله الصرايرة
احمد ابراهيم القطاونة	عبدالحليم ابراهيم العشوش	مروه عبدالكريم الصعوب
محمد عبدالمجيد العضايلة		
4. قائمة الثقة		
خالد سلمان الختاتنة	عزمي شراري الزريقات	بيداء عطاالله الضلاعين
سهم فارس الرواشدة	بسام ضيف الله القرالة	مالك خلف البزيرات
علي عبدالقادر العبيسات	عامر محمد الاغوات	زياد فارس جنح
عوض سالم المحادين		
5. قائمة الحق		
طه عبدالكريم الشرفاء	سامح جمال المجالي	غسان عبدالمطلب المعايطة
خالد صادق البواليز	مؤيد يحيى البيايضة	سالم فرحان النوايسة
سهم عبدالقادر الشمايلة	بركات مدالله المواجدة	نجيبة لطفي الشمايلة
عامر جودت زيادين		
6. قائمة الكرامة		
ايمن هزاع المجالي	صايل امين الطراونة	غالب صالح الصرايرة
سوسن عبدالحميد المبيضين	حسام احمد الكركي	ابراهيم سليم ابو الخيل
صفوان محمود المعايطة	هيثم جريس الزيادين	كمال محمد الهواوره

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الكرك (دائرة واحدة)

7. قائمة النصر الأغوار		
احمد عيسى الدغيمات	اشرف جمال الهويمل	صباح سهو الشعار
عودة رزق النوايشة	مروان سميح هلسه	مندر صالح النواصرة
ياسر سلمان الحشوش	بستانة سليمان المحافظة	
8. قائمة الوفاق		
ممدوح علي الخنازرة	يوسف النواصرة	محمد خليل العشيبات
سلطي صبح البوات	زكريا خالد الهويمل	عبير الدعيسات
خلف عفنان الخطبا	موسى العجالين	عقلة جميل العشوش

9. قائمة درع الوطن		
احمد لطفي الجعافرة	القاهر خالد المجالي	انتصار عايد العويسات
حلمي يوسف القطاونة	خالد عبدالكريم الطراونة	رائد محمد القيسي
سفيان محمد البطوش	طلال عودة الحجازين	عامر مناور الحمايدة
محمد فليح القضاة		

10. قائمة نشميات الهية		
اسراء البوات	اميرة عياض محمد	سميحة عبدالمجيد الصرايرة
فتحية سلام المجالي	نجاح المرازقة	نور حمود المعايطة
وفاء يوسف الطراونة	ماريا الرواشدة	

11. قائمة القلعة		
محمود القضاه	محمد الحشوش	نبيله العشوش
زيدان المحادين	مها الطراونه	عليا القراله

12. قائمة الراية		
احمد البستنجي	توفيق زعل الجعافرة	خالد علي البنوي
عبدالحميد ابراهيم المجالي	علي عبدالكريم الطراونه	غازي مبارك الذنيبات
فارس ابراهيم القسوس	محمد حمود المعايطه	منال علي الضمور

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الكرك (دائرة واحدة)

13. قائمة التضامن		
راضي عبد الهادي ذياب الطراونه	عبدالله سالم عيسى الزريقات	راضي محمد سلمان المرازقة
محمد عبد الله مصلح الصرايره	محمد محمود عبد الكريم المعايطه	معاويه مبارك اشتيان المدادحه
منار ماجد حنا المدانات	ميسون علي عوض القضاه	هاني هاني عبد احمد النوايسه

14. قائمة الميزان		
غيث مصطفى البديرات	خالد محمد المحادين	سلطانة عبدالحفيظ اللصاصمة
ضحى خليل الخمايسة	كايد نهار حمدان العميريين	محمد حمد الخطاطبة

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة الطفيلة (دائرة واحدة)

1. قائمة البيضاء		
محمود العمايرة	مأمون القطاطشة	محمد المصري
ابراهيم العوران	نورا السعود	
2. قائمة الميثاق		
ايمن الرواشدة	وائل البداينة	محمود الشباطات
زيد السوالقة	اسلام الطبشات	
3. قائمة النشامى		
تيسير العوران	محمود الجرابعة	عرفات المرايات
اسامة القوابعة	فتحية المرافي	
4. قائمة الميزان		
بسام العمرين	ساري الضروس	حسام الشبطات
عبدالمجيد السوالقة	مونا القطامين	
5. قائمة الحق		
عبدالله عواد	طه العطيوي	ابراهيم السعايدة
انصاف الخوالدة		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة معان (دائرة واحدة)

1. قائمة الاتحاد		
عبدالله الخوالده	عبدالقادر البزايعه	ياسين الطوره
عبدالرحيم ابو هلاله	ايمان جمعه عبدالقادر الرواد	
2. قائمة البترا		
يوسف النوافله	عائشة الحسنات	محمد الهلالات
3. قائمة الشوبك		
بسمه علي الهباهبه	محمد شقيرات	غنمي الغنيميين
محمو دقور		
4. قائمة الكرامة		
شادي فريج	محمد الخطيب	سهيله ابو درويش
5. قائمة الوفاء للوطن		
خالد الفناطسه	نوال كريشان	محمد عبدالله الحسنات
محمد النوافله	نضال البحري	
6. قائمة وطن		
وصفي الرواشدة	ابراهيم الخشمان	احمد الرفايعة
هاني البدور	هدى الملاحيم	
7. قائمة المستقبل		
تيسير كريشان	عبدالقادر ال خطاب	محمد عبدالغني
ندى العزازمة		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في محافظة العقبة (دائرة واحدة)

1. قائمة الاجماع العقباوي		
عبيد ياسين	عبد الكريم الشناوي	منتصر ابو عبدالله
عاليه الكباريتي		
2. قائمة الضحى		
عمار صمادي	يحيى الضلاعين	عبير النجيدين البطوش
صايل الصوا		
3. قائمة العقبة		
محمد الرياطي	ولاء البرديني	رنا خماش
حنان المصري		
4. قائمة النخوة		
حازم المجالي	محمد القرامسه	موسى ابو معيتق
تمام الرياطي		
5. قائمة النشامى		
حسن صلاح الرياطي	خالد الجهني	عمر عبد السعيد
روعه الغرايلي		
6. قائمة الوحده		
احمد الشريف	رنا الكباريتي	محمود ياسين
موسى الدردساوي		
7. قائمة الوفاء		
صبحي الطبيب	محمود النتشه	محمد المومني
منى العدوان		
8. قائمة قائمة وطن		
محمد الخولي	يوسف الحلو	جهاد الفران
عليا ابو هليل		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في دائرة البادية الشمالية

1. قائمة اتحاد الباديه		
قدر الفواز	ايمن النعيمي	فهد مصلح الرشود
نوال خميس العيسى		
2. قائمة الأسد المتأهب		
زينب الزبيد	صوان الشرفات	صبري الشرفات
رافع الخلف		
3. قائمة البيرق		
اسميا غصن العظامات	خلف عايد محمد الطعجان	ضاحي عيفان فنخور الشرفات
عطاالله عواد الشويعر		
4. قائمة الشعله		
فارس فلاح العطين بني خالد	عمر عواد الخزام بني خالد	حكمت نواش القاضي بني خالد
حمده علي النهود بني خالد		
5. قائمة المؤاخاة		
غازي عوده المقيبل	مشاعل السرحان	خلود محمد علي النهود
هاني الكعيبر		
6. قائمة المستقبل		
خالد فارس الحسحس	هلال الشملان	خلفة العظامات
نجاح المخاريز		
7. قائمة الوفاق		
ذياب شريتح عوده المساعيد	سعيدي عويد المسيلم المساعيد	خالد علي محمد البريك
روميلا عواد الجوهر		
8. قائمة رعد الشمال		
حابس الشبيب	هيام الرشود	منيره العيسى
تركية العنزي		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في دائرة البادية الشمالية

9. قائمة نشامى التغيير		
محمد الرياحي	عبد الإله السميران	رضوان حسن الدهيم
عاليه الخالدي		
10. قائمة العهد		
ثريا خلف الخزام بني خالد	خالد ناصر الخالدي	هشام سعود فارس القاضي
خلدون محمد النهود		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في دائرة البادية الوسطى

1. قائمة الاصايل		
عايده الجبور	وفاء الغيالين	صفا الخريشا
بسمه الكعابنه		
2. قائمة التجديد		
هاني الجبور	فواز الخريشا	مشهور الزبن
مجد الجباهين		
3. قائمة التو افق		
نايل دعسان	زيد الزبن	احمد الطيب
زهور الرجيلات		
4. قائمة الجبور الموحدة		
صالح الجبور	ماهر الشويخ	علي الجبور
سامية السكران		
5. قائمة الشهامة		
ماجد الخريشا	ياسر ادليمة الهقيش	طايل الحييا الخضير
رسميه علي الكعابنه		
6. قائمة الفجر		
محاسن الشرعه	صايل الجبور	عبدالسلام الخضير
غدير الوضحان		
7. قائمة النجاح		
طلال الخريشا	سليمان االزبن	مهيار الدهامشة
ميسون السليم		
8. قائمة النشامى		
عبدالله العثمان	بسام الفايز	رائد المرعب
عبير الجبور		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في دائرة البادية الوسطى

9. قائمة معاً للتغير		
سعود رخيص الزبن	سليمان الشرعه	دلال البدارين
محمود المضالين		

10. قائمة العهد		
محمد عناد الفايز	فراس المطر الجحاوشه	فارس الذفيل الجبور
فليحه الخضير		

القوائم الانتخابية المسجلة للانتخابات النيابية القادمة 2020 في دائرة البادية الجنوبية

1. قائمة المجد		
عواد محمد كدا ابو شريتح	عطوة علي الموسه	هدى عبدالله العمارين
توفيق عبدالله بخيت المراعية		
2. قائمة المستقبل المشرق		
صالح ساري ابو تايه	باسل محمد الحويطات	ذياب الركيبات
3. قائمة الوفاء		
عواد محمد سليمان الزوايدة	عيد محمد رجا النعيمات	شاهة سالم ابو شوشة
زينب سلامة الموسة		
4. قائمة العهد		
عواد سالم ابو تاية	مطلق سليمان مطلق الحجايا	ممدوح سليمان حتمل الجازي
خولة عوده حماد المزايدة		

راصد ينشر بعد قليل أسماء المترشحات والمترشحين الأولية لغاية الساعة 2 من ظهر اليوم الثالث

مركز الحياة - راصد، تابع تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية مجريات اليوم الثالث من عملية تسجيل المرشحين، وذلك من خلال من خلال 180 راصد ميداني، وبينت نتائج المراقبة أنه تم تسجيل 289 قائمة انتخابية لغاية الساعة 2 ظهراً من اليوم الثالث في كافة الدوائر الانتخابية على مستوى المملكة.

ووصل عدد المتقدمين لطلبات الترشح 1684 مترشحة ومترشح، منهم 365 سيدة، وبالمقارنة مع تعداد المترشحين لعام 2016 فإننا نجد تزايد في أعداد المترشحات والمترشحين بـ 417 مترشحة ومترشح حيث كان 1252، وبمقارنة أعداد السيدات فقد وصل عدد السيدات هذا العام إلى 365 مقارنة بعام 2016 والذي كان 252 مترشحة.

وفي هذا السياق ينشر راصد بعد قليل أسماء القوائم والمترشحات والمترشحين الأولية، وينوه راصد إلى أن القوائم يتم تحديثها أولاً بأول.

راصد: 20 دائرة انتخابية شهدت تزايداً في أعداد المترشحات والمترشحين مقارنة بـ2016

مركز الحياة - راصد، ضمن إطار متابعة عملية مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، أجرى فريق تحالف راصد لمراقبة الانتخابات مقابلات مع المترشحات والمترشحين خلال عملية التسجيل، وفي ذات السياق أكد الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد أنه سيتم نشر كافة المعلومات التي تم جمعها بكل شفافية لكافة وسائل الإعلام والقواعد الانتخابية ليتم الاستفادة منها في بناء الانطباعات المعيارية حول المترشحات والمترشحين للانتخابات المقبلة.

وقال بني عامر أن الانتخابات الحالية شهدت تزايداً ملحوظاً في تعداد القوائم الانتخابية المترشحة وأعداد المترشحات والمترشحين، حيث بينت النتائج ترشح 295 قائمة انتخابية، وتبين أن نسبة الزيادة في القوائم الانتخابية عام 2020وصلت إلى 30% مقارنة في القوائم الانتخابية عام 2016 التي كان عدد القوائم بها 226 قائمة، ووصل عدد المترشحات والمترشحين إلى 1717 هذا العام، حيث كانت نسبة الزيادة بأعداد المترشحات والمترشحين 37% مقارنة بأعداد المترشحات والمترشحين عام 2016 التي ترشح بها 1252 مترشحة ومترشح، وترشح 1348 مرشحاً ذكراً خلال هذه الانتخابات ووصلت الزيادة في المترشحين الذكور عام 2020 إلى 34.8% مقارنة بعام 2016 التي ترشح بها 1000 مترشح ذكر، أما على صعيد المترشحات الإناث فقد وصلت نسبة الزيادة إلى 46% مقارنة بالانتخابات البرلمانية السابقة، حيث وصل تعداد المترشحات الإناث في هذه الانتخابات إلى 369 مترشحة فيما كان تعدادهنّ في الانتخابات السابقة 252 مترشحة.

وبما يتعلق بتوزيع القوائم على الدوائر الانتخابية، تبين أن 16 دائرة انتخابية زادت بها أعداد القوائم خلال عام 2020 عن أعداد القوائم في عام 2016، بينما نقصت أعداد القوائم الانتخابية في 4 دوائر انتخابية مقارنة بعام 2016 وهي دوائر العاصمة الأولى وبدو الجنوب وبدو الوسط ودائرة جرش الانتخابية، فيما بقيت أعداد القوائم المترشحة عام 2020 مساوية لأعداد القوائم المترشحة عام 2016 وذلك في 3 دوائر انتخابية وهي دائرة الطفيلة ودائرة العاصمة الخامسة ودائرة المفرق.

أما على صعيد المترشحات والمترشحين فقد تبين أن 20 دائرة انتخابية من أصل 23 دائرة انتخابية ازداد بها أعداد المترشحات والمترشحين مقارنة بأعدادهم عام 2016، فيما نقصت أعداد المترشحات والمترشحين في 3 دوائر انتخابية فقط وهي دائرة العاصمة الأولى ودائرة بدو الجنوب ودائرة بدو الوسط.

وبينت النتائج أن دائرة الكرك الانتخابية احتوت على أعلى عدد مترشحات ومترشحين بـ 182 مترشحة ومترشح، تلتها دائرة البلقاء بـ 167 مترشحة ومترشح، تلتها دائرة الزرقاء الأولى بـ 135 مترشحة ومترشح، أما أقل الدوائر الانتخابية تعداداً للمترشحات والمترشحين فقد كانت معان بـ37 مترشحة ومترشح والمفرق بـ33 مترشحة ومترشح، وبدو الجنوب بـ15 مترشحة ومترشح فقط.

وفي ذات السياق فقد أظهرت النتائج أن عدد المترشحات وصل إلى 369 مترشحة في كافة الدوائر الانتخابية، كانت أعلى دائرة انتخابية هي الكرك بـ 41 مترشحة، تلتها دائرة العاصمة الثالثة بـ 27 مترشحة، تلتها دائرة الزرقاء الأولى بـ 26 مترشحة، بينما كانت أقل الدوائر الانتخابية بترشح السيدات هي دائرتي معان وجرش بـ 9مترشحات، ودائرة المفرق الانتخابية بـ 7 مترشحات، ودائرة بدو الجنوب بـ 4 مترشحات.

وعمل فريق تحالف راصد على إجراء مقابلات فردية مع المترشحات والمترشحين وتم توجيه سؤال لهم حول مدى قدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على إدارة العملية الانتخابية حيث استجاب 1613 مترشحة ومترشح من أصل 1717 مترشحة ومترشح، وأفاد 76.6% من المستجيبين أن ثقتهم عالية بقدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على إدارة العملية الانتخابية، بينما قال 19.2% من المستجيبين أن ثقتهم متوسطة بقدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على إدارة العملية الانتخابية، فيما أجاب 2.9% من المستجيبين أن ثقتهم محدودة، بينما قال 1.3% من المستجيبين أن الهيئة غير قادرة على إدارة العملية الانتخابية.

ووجه فريق راصد سؤالاً للمترشحات والمترشحين حول تقييمهم لحيادية لجان الانتخاب في الدوائر الانتخابية، حيث قال 72% من المترشحات والمترشحين أن لجنة الانتخاب محايدة بشكل كبير، فيما قال 22% من المستجيبين أن لجنة الانتخاب محايدة بشكل متوسط، بينما أفاد ما نسبته 2% من المستجيبين أن لجنة الانتخاب محايدة بشكل ضعيف، و4% قالوا أن لجنة الانتخاب غير محايدة.

مقارنة أعداد القوائم الانتخابية والمترشحات والمترشحين ما بين الانتخابات البرلمانية 2016 و 2020

راصد Rased

الدائرة الانتخابية	2016 عدد القوائم	2016 عدد المرشحين	2016 عدد الذكور	2016 عدد الإناث	2020 عدد القوائم	2020 عدد المرشحين	2020 عدد الذكور	2020 عدد الإناث
اربد الاولى	12	83	71	12	15 ↑	104 ↑	86 ↑	18 ↑
اربد الثالثة	8	38	30	8	10 ↑	49 ↑	38 ↑	11 ↑
اربد الثانية	9	43	34	9	11 ↑	51 ↑	39 ↑	12 ↑
اربد الرابعة	8	45	34	11	12 ↑	70 ↑	58 ↑	12 ↑
البلقاء	13	110	92	18	18 ↑	167 ↑	145 ↑	22 ↑
الزرقاء الاولى	12	93	74	19	19 ↑	135 ↑	109 ↑	26 ↑
الزرقاء الثانية	9	44	35	9	12 ↑	57 ↑	46 ↑	11 ↑
الطفيلة	9	40	32	8	9 =	45 ↑	33 ↑	12 ↑
العاصمة الاولى	14	74	61	13	13 ↓	71 ↓	57 ↓	14 ↑
العاصمة الثالثة	10	64	52	12	18 ↑	102 ↑	75 ↑	27 ↑
العاصمة الثانية	12	75	63	12	18 ↑	113 ↑	94 ↑	19 ↑
العاصمة الرابعة	11	53	42	11	16 ↑	77 ↑	57 ↑	20 ↑
العاصمة الخامسة	13	90	72	18	13 =	100 ↑	82 ↑	18 =
العقبة	8	31	23	8	10 ↑	40 ↑	28 ↑	12 ↑
الكرك	10	89	75	14	20 ↑	182 ↑	141 ↑	41 ↑
المفرق	7	32	25	7	7 =	33 ↑	26 ↑	7 =
بدو الجنوب	8	31	23	8	4 ↓	15 ↓	11 ↓	4 ↓
بدو الشمال	8	30	19	11	11 ↑	43 ↑	28 ↑	15 ↑
بدو الوسط	12	45	32	13	11 ↓	43 ↓	29 ↓	14 ↑
جرش	9	39	31	8	8 ↓	40 ↑	31 =	9 ↑
عجلون	6	28	21	7	14 ↑	61 ↑	42 ↑	19 ↑
مادبا	10	48	37	11	17 ↑	82 ↑	65 ↑	17 ↑
معان	8	27	22	5	9 ↑	37 ↑	28 ↑	9 ↑
المجموع	**226**	**1252**	**1000**	**252**	**295 ↑**	**1717 ↑**	**1348 ↑**	**369 ↑**

مدى ثقة المترشحات والمترشحين بقدرة الهيئة المستقلة للانتخاب على إدارة العملية الانتخابية

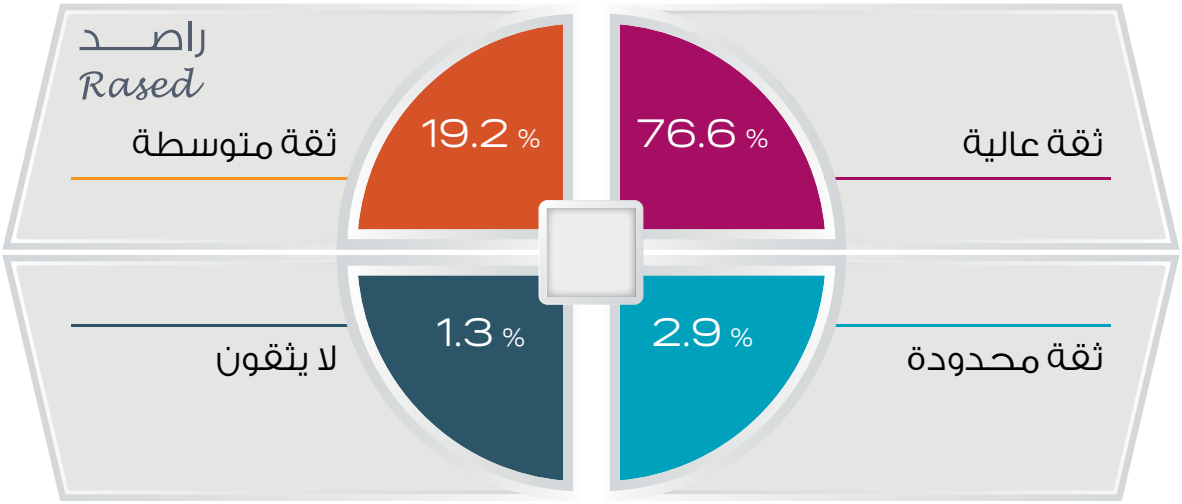

مدى حيادية لجان الانتخاب من وجهة نظر المترشحات والمترشحين

راصد: 51.5 عاماً معدل أعمار المترشحات والمترشحين على مستوى الأردن

مركز الحياة - راصد، ضمن متابعة أعمال تحالف راصد لمراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، عمل الفريق على تحليل المترشحات والمترشحين حسب الفئة العمرية، وفي هذا السياق ذكر الدكتور عامر بني عامر أن هذا التحليل يهدف إلى إطلاع المواطنين على أعمار المترشحات والمترشحين لما في ذلك من مؤشرات يمكن البناء عليها.

وقال بني عامر أن هذه المعلومات يتم نشرها وفقاً لمتطلبات تعزيز عملية المشاركة في العملية الانتخابية ترشحاً وانتخاباً، كما يمكن الاستفادة منها من قبل المواطن والباحث والأكاديمي والمتخصص والإعلامي في حال كان لديهم الرغبة في التحليل النوعي للعملية الانتخابية.

وبينت النتائج أن معدل أعمار المترشحات والمترشحين كافة وصل إلى 51.5 عاماً فيما كان معدل أعمار المترشحين الذكور 52.6 عاماً، بينما وصلت معدل أعمار المترشحات الإناث إلى 47.4 عاماً، كما أظهرت النتائج أن تعداد المترشحات والمترشحين الذين كانوا ضمن الفئة العمرية من 30 – 39 قد وصل إلى 221 مترشحة ومترشحاً أي بنسبة 12.9% من مجموع المترشحات والمترشحين، فيما وصل عدد المترشحات والمترشحين ضمن الفئة العمرية من 40 – 49 إلى 439 مترشحة ومترشحاً أي ما نسبته 25.6% من مجموع المترشحات والمترشحين، و707 مترشحة ومترشحاً ضمن الفئة العمرية 50 – 59 عاماً بما نسبته 41.2%، وبلغ تعداد المترشحات والمترشحين الذين تجاوزوا 60 عاماً 350 مترشحة ومترشحاً أي ما نسبته 20.4% من مجموع المترشحات والمترشحين.

وعلى صعيد الدوائر الانتخابية فقد كانت دائرة عمان الرابعة الانتخابية الأقل في معدل أعمار المترشحات والمترشحين فيها وذلك بـ 48.5 عاماً، تلتها دائرة المفرق الانتخابية والتي كان بها معدل أعمار المترشحات والمترشحين 49 عاماً، أما أعلى دائرة انتخابية بمعدل أعمار المترشحات والمترشحين فقد كانت دائرة اربد الأولى الانتخابية بمعدل أعمار وصل إلى 54 عاماً.

ومن الجدير ذكره أن 10 مترشحات من أصل 369 سيدة أعمارهنّ 30 عاماً فقط، منهن مترشحتين في عمان الرابعة ومترشحة في كل من عمان الخامسة والثالثة والزرقاء الأولى واربد الأولى والثانية وعجلون

ومترشحتين في دائرة العقبة الانتخابية، فيما بلغ عمر أكبر مترشحة للانتخابات 69 عاماً في دائرة الزرقاء الأولى الانتخابية.

وكان أكبر المترشحين عمراً قد ترشح في دائرة عجلون الانتخابية حيث بلغ عمره 81 عاماً، تلاه مرشحاً في دائرة الكرك الانتخابية حيث بلغ عمره 80 عاماً، ووصل عدد المترشحات والمترشحون الذين بلغت أعمارهم 30 عاماً 20 مترشحة ومترشحاً مناصفةً ذكور وإناث.

وعلى صعيد البرلمانيات والبرلمانيين الذين ترشحوا فقد بينت النتائج أن 139 برلمانية وبرلمانياً من المجالس السابقة قد ترشحوا لانتخابات المجلس التاسع عشر، منهم 91 برلمانية وبرلمانياً من المجلس الثامن عشر، و48 برلمانية وبرلمانياً من المجالس التي سبقت المجلس الثامن عشر.

وتبين أن عدد البرلمانيين الذكور الذين ترشحوا من المجلس الثامن عشر قد وصل إلى (73) برلمانياً، فيما وصل عدد البرلمانيون الذكور الذين ترشحوا من المجالس التي سبقت المجلس الثامن عشر (38) برلمانياً، ووصل عدد البرلمانيات الإناث المترشحات من المجلس الثامن عشر إلى (18) مترشحة، فيما بلغ عدد البرلمانيات الإناث المترشحات من المجالس التي سبقت المجلس الثامن عشر (10) برلمانيات سابقات.

معدل أعمار المترشحات والمترشحين

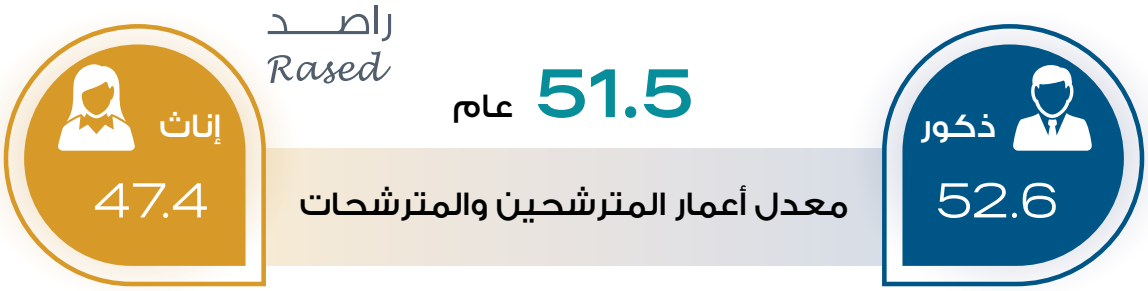

توزيع المترشحات والمترشحين حسب الفئة العمرية

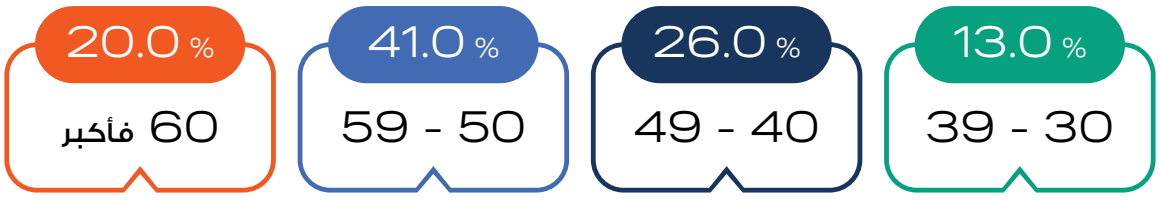

توزيع المترشحات والمترشحين حسب الفئة العمرية على مستوى الدوائر الانتخابية

الفئة العمرية	عمّان (1)	عمّان (2)	عمّان (3)	عمّان (4)	عمّان (5)	البلقاء
معدل الأعمار	51	51	49.7	48.4	50.1	52.4
39 - 30	12.6 %	12.3 %	19.6 %	27.2 %	15.0 %	8.9 %
49 - 40	28.2 %	26.5 %	24.5 %	22.0 %	26.0 %	22.8 %
59 - 50	38.0 %	39.0 %	38.2 %	39.0 %	42.0 %	44.4 %
60 فأكبر	21.2 %	22.2 %	17.7 %	11.8 %	17.0 %	23.9 %

	اربد (1)	اربد (2)	اربد (3)	اربد (4)	الزرقاء (1)	الزرقاء (2)
معدل الأعمار	54	51.7	51.7	51.3	53.1	50.8
39 - 30	9.6 %	15.7 %	14.3 %	11.4 %	8.9 %	14.0 %
49 - 40	22.1 %	21.6 %	30.6 %	28.6 %	21.5 %	24.6 %
59 - 50	38.5 %	37.2 %	30.6 %	40.0 %	46.7 %	45.6 %
60 فأكبر	29.8 %	25.5 %	24.5 %	20.0 %	22.9 %	15.8 %

	عجلون	جرش	المفرق	مادبا	الكرك	الطفيلة
معدل الأعمار	52.6	52.8	49	52.6	51.4	52.1
39 - 30	9.8 %	2.5 %	15.1 %	7.3 %	14.8 %	6.7 %
49 - 40	31.2 %	30.0 %	45.5 %	28.0 %	26.9 %	26.7 %
59 - 50	32.8 %	55.0 %	24.3 %	41.5 %	37.4 %	51.1 %
60 فأكبر	26.2 %	12.5 %	15.1 %	23.2 %	20.9 %	15.5 %

	معان	العقبة	البادية الشمالية	البادية الوسطى	البادية الجنوبية
معدل الأعمار	53.7	49.5	49.2	50.2	51.3
39 - 30	5.4 %	17.5 %	20.9 %	16.3 %	6.7 %
49 - 40	16.2 %	27.5 %	18.6 %	25.6 %	33.3 %
59 - 50	62.2 %	40.0 %	51.2 %	41.9 %	40.0 %
60 فأكبر	16.2 %	15.0 %	9.3 %	16.1 %	20.0 %

راصد Rased

أعضاء مجلس النواب الثامن عشر الذين ترشحوا للانتخابات النيابية 2020

الرقم	اسم المرشح
1	ابتسام بوسف خليل النوافلة
2	ابراهيم محمد سلمان ابو السيد
3	احمد ابراهيم الهميسات
4	احمد الصفدي
5	احمد سليمان الرقب
6	انتصار بادي مصطفى حجازي
7	اندريه مراد محمود الحواري
8	انصاف احمد الخوالده
9	أحمد سلامه اللوزي
10	جمال قموه
11	جودت ابراهيم ناصر الدرابسه
12	حابس ركاد خليف الشبيب
13	حازم صالح صالح المجالي
14	حسني محمد فندي الشباب
15	حمود ابراهيم احمد الزواهرة
16	حياة حسين علي مسيمي
17	خالد عبد الرزاق موسى الخياري
18	خالد محمود احمد البكار
19	خالد موسى عيسى العبدالله
20	خليل حسين خليل عطيه
21	خير الله ابو صعيليك
22	ديمة طهبوب
23	راشد محمد الشوحه.
24	رائد عقله مفلح الخزاعلة

الرقم	اسم المرشح
47	علي خلف رضوان حجاحجه
48	علي سالم فاضل الخلايلة
49	عليا عوده نصار ابو هليل
50	عمر صبحي قراقيش
51	عواد محمد الزوايدة
52	عيسى علي عيسى خشاشنة
53	فضيل منور فضيل النهار
54	فضيه عبدالله ابوقدورة
55	فواز محمود مفلح الزعبي
56	فيصل نايف جاد الاعور
57	قصي احمد عبدالحميد الدميسي
58	قيس زيادين
59	كمال احمد محمد الزغول
60	ماجد محمود حسن قويسم
61	مجحم حمد حسين صقور
62	محاسن منيزل عطيه الشرعه
63	محمد جميل الطهراوي
64	محمد راشد عوده البرايسه
65	محمد سعد العتايقه
66	محمد علي حسن الرياطي
67	محمود عطاالله الطيطي
68	مرزوق حمد عواد الهبارنة(الدعجة)
69	مصطفى العساف
70	مصطفى رمضان عبدالقادر ياغي

أعضاء مجلس النواب الثامن عشر الذين ترشحوا للانتخابات النيابية 2020

الرقم	اسم المرشح
25	رسميه علي عوض الكعابنه
26	رندة عباطة الشعار
27	رياض محمد العزام
28	ريم عقله ابو دلبوح
29	زينب حمود سالم الزبيد
30	سليمان حويلة عيد الزبن
31	شاهة سالم سليم ابو شوشه
32	صالح ساري محمد ابو تايه
33	صالح عبد الكريمرالعرموطي
34	صباح سهو الشعار
35	صفاء عبدالله محمد المومني
36	صوان طلب مربيع الشرفات
37	طارق سامح حسن الخوري
38	عبد الرحمن حسين العوايشه
39	عبد علي محمد عليان
40	عبدالقادر سلمان الفشيكات
41	عبدالكريم الدغمي
42	عبدالله العكايلة
43	عبدالمنعم صالح شحاده العودات
44	عدنان سعيد الركيبات
45	عزيز محمد سلمان العبيدي
46	عقله غمار مفلح

الرقم	اسم المرشح
71	مصطفى فؤاد الخصاونة
72	معتز محمد موسى ابو رمان
73	مفلح محمد الخزاعلة
74	منال علي الضمور
75	منصور سيف الدين مراد
76	موسى على الوحش
77	موسى علي محمد هنطش
78	نصار القيسي
79	نضال احمد علي الحياري
80	نواف مقبل سليمان المعلى
81	هدى حسين محمد العتوم
82	هيا حسين علي مفلح
83	هيثم الزيادين
84	وائل موسى يوسف رزوق
85	وصفي هلال عبدالله حداد
86	يحيى محمد السعود
87	خالد الفناطسة
88	خالد رمضان عواد
89	زيد الشوابكة
90	مرام الحيصة
91	نبيل الشيشاني

أعضاء مجلس النواب السابقين الذين ترشحوا للانتخابات النيابية 2020

الرقم	اسم المرشح
1	الدكتور احمد عناب
2	امنه سليمان الغراغير
3	أمجد ناجح ظاهر المسلماني
4	أيمن هزاع المجالي
5	بسام محمد احمد الخليفه
6	تمام محمد عبدالقادر الرياطي
7	جميل سالم العشوش
8	خالد علي محمد البريك
9	خلود المراحله
10	خير الله حسين العقرباوي
11	د.موفق محمد الضمور
12	رائد يوسف حمدان خلايلة
13	ردينة محمد محمود العطي
14	رضا خليل خوري حداد
15	رولى احمد الفرا
16	ريم احمد قاسم عبد الرازق
17	سامية محمد عقيل العليمات
18	سمير عبدالله عبدللحافظ
19	ضرار منتصر عطا الله الداوود
20	طلال الشريف
21	عبدالله جبران محمد النويرات
22	عرب محم مصطفىالصمادي
23	عساف عبد ربه سالم الشوبكي
24	علي السنيد
25	علي سليمان الشطي
26	علي صالح ابراهيم بني عطا
27	عودة بطرش قواش
28	فارس الهلسة
29	كوثر يوسف الخليفات
30	لطفي محم د محمد الدرباني
31	مبارك سامي الطوال
32	محمد إسماعيل السعودي
33	محمد إسماعيل عارف الفريحات
34	محمد تيسيرعلي الزيناتي
35	محمد علي ابو الهيه
36	محمد عواد محمد العلاقمة
37	محمد يوسف محمد الحجوج
38	محمود الخرابشه
39	محمود عطاالله عبيد ياسين
40	مريم اللوزي
41	موسى رشيد شرقي الخلايلة
42	ميرزا قاسم بولاد
43	نجاح مسلم محمد العزة
44	نواف فارس عليان الخوالدة
45	هاشم عبدالكريم علي الزبون
46	وصفي علي سليمان الرواشدة
47	يحيى حسين محمد عبيدات
48	يوسف حسن محمود ابوهويدي

راصد: 44 عضواً من مجالس المحافظات يترشحوا للانتخابات البرلمانية منهم 15 سيدة

مركز الحياة - راصد، نفذ تحالف راصد لمراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، دراسة تحليلية حول الخلفيات الأكاديمية للمترشحات والمترشحين للانتخابات البرلمانية القادمة، وقال الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد أن المعلومات الواردة في هذه الدراسة ناتجة عن مقابلة المترشحين والمترشحات بشكل مباشر حيث تم مقابلة 95% من المترشحات والمترشحين وتم تتبع معلومات ما تبقى من مصادر مختلفة.

وأكد بني عامر على ضرورة الاطلاع على أرقام المترشحات والمترشحين الذين قدموا من مجالس منتخبة محلية، والتي ساهمت في صنع القيادات على المستوى المحلي، ومن ثم انتقلت لتكون هذه القيادات ضمن مجلس النواب، وقال بأن نسبة الذي يحملون دراسات عليا يمكن اعتبارها بالكبيرة نوعاً ما، كما شملت الدراسة القطاعات العملية للمترشحات والمترشحين قبل الترشح.

وبينت نتائج الدراسة أن نسبة المترشحات والمترشحين الذين يحملون دراسات عليا وصلت إلى 28% فيما وصلت نسبة المترشحات والمترشحين الذين يحملون درجة البكالوريوس إلى 35%، وبلغت نسبة الذين يحملون درجة الدبلوم 14%، وكانت نسبة المترشحات والمترشحين الذين يحملون شهادة الثانوية العامة 16%، و7% أقل من ثانوية عامة.

أما على صعيد قطاع العمل للمترشحات والمرشحين قبل خوضهم الانتخابات البرلمانية فقد كانت النسبة الأعلى لموظفي القطاع الخاص وذلك بنسبة 34%، تلتها نسبة المترشحات والمترشحين من موظفي القطاع العام/ الحكومي بـ 21% من مجموع المترشحات والمترشحين، ثم أصحاب الأعمال الخاصة بـ 20% من مجموع المترشحات والمترشحين، ثم المتقاعدين/ات العسكريين/ات بنسبة وصلت إلى 16% من مجموع المترشحات والمترشحين، ووصل نسبة المترشحات والمرشحين الذين لا يعملون إلى 7% من المجموع العام، وأخيراً كانت نسبة ربة المنزل والتي بلغت 1% من مجموع المترشحات والمترشحين.

وفيما يتعلق بالتجارب السابقة في خوض أية انتخابات، فقد بينت الدراسة أن 6% من المترشحين والمترشحات ترشحوا للانتخابات البلدية سابقاً، فيما ترشح لانتخابات مجالس المحافظات ما نسبته 4% من مجموع المترشحات والمترشحين، و26% ترشحوا سابقاً للانتخابات النيابية، بينما وصلت نسبة الذين يخوضون تجربة الانتخابات أول مرة إلى 64% من مجموع المترشحات والمترشحين.

وبخصوص تعداد أعضاء المجالس البلدية والمحلية ومجالس المحافظات الذين ترشحوا للانتخابات، فقد أظهرت الدراسة أن 48 عضواً مجلس بلدي ومحلي تقدموا باستقالاتهم بغية الترشح للانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر، كما تبين أن 44 عضواً من أعضاء وعضوات مجالس المحافظات قدموا استقالاتهم وترشحوا للانتخابات البرلمانية، وكان محافظة عمان الأكبر في ترشح أعضاء وعضوات مجلس المحافظة بـ 12 عضواً، تلتها محافظة الزرقاء بـ 8 أعضاء، تلتها محافظة البلقاء بـ 6 أعضاء، فيما لم يتقدم أي عضو من مجلس محافظتي عجلون وجرش بالاستقالة بغية الترشح للانتخابات البرلمانية القادمة.

أسماء أعضاء وعضوات مجالس المحافظات المترشحين والمترشحات للانتخابات النيابية 2020

المحافظة	عدد المرشحين	اسم المرشح		
عجلون	0			
اربد	5	1. هاجر درادكة 2. م. مي ابواعداد	3. حسين رقيبات 4. على الدلكي	5. طلال الجمره
جرش	0			
المفرق	3	1. ثريا الخزام الخالدي	2. مشاعل السرحان	3. سميا العظمات
عمان	12	1. غازي البداوي 2. سهام الشديفات 3. زبيدة ابو عرقوب 4. عزات العدوان	5. ايمن صندوقة 6. نبيل الرقب 7. عاكف الحنيطي 8. عمر احمد القيسي	9. عبدالله ريالات 10. حسام احمد مشه 11. عبدالكريم العبوس 12. انور القيسي
الزرقاء	8	1. عبد الرحمن محمد الحجوجي 2. عبد الكريم محمد ابو جوده 3. شكيب سلمان الشومري	4. رائد مصباح رباع 5. عماد امين الخلايلة 6. فوزي خليفة ابراهيم	7. سلامة علي البلوي 8. محمد عكاش الزواهرة
مادبا	2	1. اسماء الرواحنة	2. سهاد العبادي	
البلقاء	6	1. محمد الغراغير 2. ابتسام الدسيت	3. عماد العدوان 4. منار ابو رمان	5. اسامه وريكات 6. مصطفى الدبس
الكرك	1	1. نجيبة الشمايلة		
معان	1	1. احمد حسن حسين الرفايعه		
الطفيلة	3	1. ابراهيم العوران	2. اميرة القوابعة	3. نورا السعود
العقبه	3	1. علياء الكباريتي	2. جهاد الفران	3. حسن الرياطي

المستوى الأكاديمي للمترشحات والمترشحين للانتخابات النيابية 2020

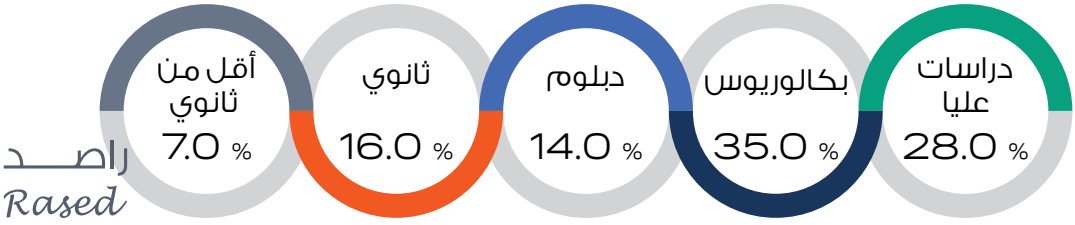

قطاع العمل للمترشحات والمترشحين للانتخابات النيابية 2020

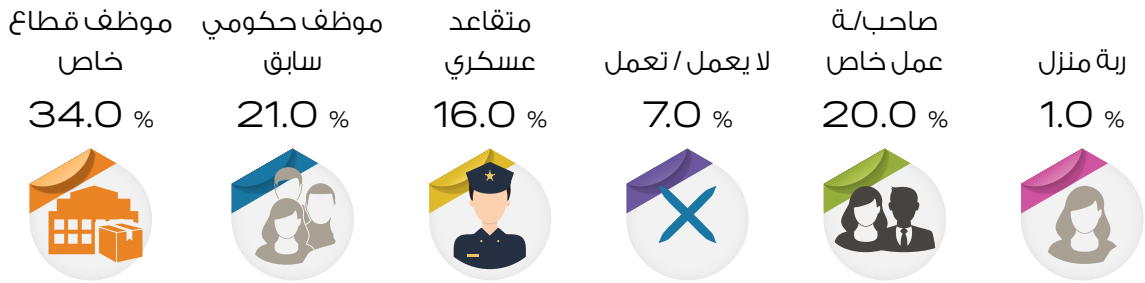

المترشحات والمترشحين الذين ترشحوا لأي انتخابات سابقة

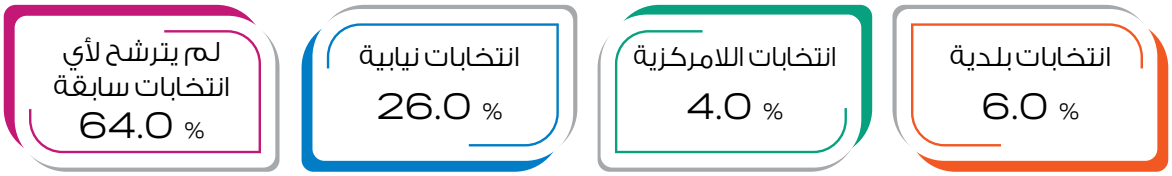

أعضاء المجالس البلدية ومجالس المحافظات المترشحين للانتخابات النيابية 2020

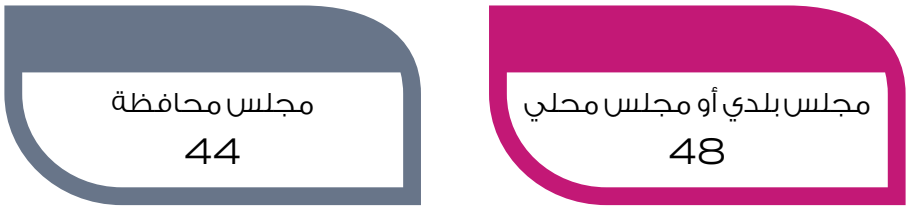

راصد ينشر دراسة تحليلية حول البرامج الانتخابية والمبالغ المرصودة للحملات

مركز الحياة - راصد، نفذ تحالف راصد لمراقبة الانتخابات البرلمانية 2020، دراسة تحليلية حول البرامج الانتخابية والقواعد التي يعتمد عليها المترشحات والمترشحون، وموازناتهم المرصودة للحملات الانتخابية ومصادرهم لذلك، كما تضمنت الدراسة تساؤلات قدمت للمترشحين حول أهدافهم الأساسية من الوصول إلى مجلس النواب، وفي هذا السياق قال الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد أن المعلومات الواردة في هذه الدراسة ناتجة عن مقابلة المترشحين والمترشحات بشكل مباشر حيث تم مقابلة 96% من المترشحات والمترشحين وتم تتبع معلومات ما تبقى من مصادر مختلفة.

وأشار بني عامر إلى أهمية هذه المعلومات التي تنشر حول المترشحات والمترشحين لما يمكن أن تشكله انطباعات معيارية تساهم في تأطير الفكر المستقبلي للعملية الانتخابية في الأردن، وآلية التمثيل وقدرة التشريعات الوطنية على تطوير العمل البرلماني الجمعي.

وأظهرت النتائج المستخلصة من الدراسة والمتعلقة بوجود برنامج انتخابية للمترشحات والمترشحين أن 50% منهم قالوا بأن لديهم برامج انتخابية وهي جاهزة للنشر، وقال 46% من المترشحات والمترشحين أنهم سيقومون بإعداد البرامج لاحقاً، فيما وصلت نسبة المترشحات والمترشحين الذين قالوا بأنهم لا يملكون برامجاً انتخابية إلى 4% من مجموع المترشحات والمترشحين الأولية.

وعلى صعيد تواجد البرامج للمترشحات الإناث والمترشحين الذكور فقد تبين أن 52% من المترشحات الإناث برامجهنّ معدّة وجاهزة للنشر، بينما قالت 46% من المترشحات الإناث أنهنّ سيقمنّ بإعداد برامجهنّ لاحقاً لنشرها، ووصلت نسبة المترشحات اللواتي ليس لديهنّ النية في كتابة برنامج انتخابي إلى 2% من مجموع المترشحات، أما المرشحين الذكور فقد تبين أن 49% من المترشحين الذكور لديهم برامج انتخابية وجاهزة للنشر، و46% من المترشحين الذكور سيعدون برنامجاً انتخابياً لاحقاً وسيتم نشره، وقال 5% من المترشحين الذكور أنهم لن يعدّوا برنامجاً انتخابياً.

وعملت الدراسة على الاستفسار عن القواعد التي يعتمد عليها المترشحون والمترشحات في جذب الأصوات لصالحهم حيث تبين أن 41% من مجموع المترشحات والمترشحين يرتكزون على قواعدهم العشائرية في

جذب الأصوات، و23% من المترشحات والمترشحين يرتكزون على قواعدهم المناطقية، فيما يرتكز 22% منهم على قواعد القائمة الانتخابية، بينما 12% من المترشحات والمترشحين يرتكزون على قواعدهم الحزبية، و1% فقط قالوا بأنهم يرتكزون على قواعد شبابية.

وبتفصيل القواعد التي يرتكز عليها المترشحات الإناث والمترشحين الذكور، فقد تبين أن 42% من المترشحات يرتكزنّ على قواعدهنّ العشائرية، فيما يرتكزنّ 30% على القائمة الانتخابية المترشحة بها، و20% من المترشحات يرتكزنّ على قواعدهنّ المناطقية، و8% منهنّ يرتكزنّ على قواعدهنّ الحزبية، أما على صعيد القواعد التي يرتكز عليها المترشحين الذكور فقد بينت النتائج أن 39% من المترشحين يرتكزون على قواعدهم العشائرية في جذب الأصوات، فيما يرتكز 23% منهم على قواعدهم المناطقية، و21% من المترشحين يرتكزون على الأصوات التي تحصل عليها القائمة، ويرتكز ما نسبته 15% من المترشحين الذكور على قواعدهم الحزبية في جذب الأصوات، و1% يرتكزون على القواعد الشبابية.

ووجه فريق راصد سؤالاً للمترشحين والمترشحات حول الهدف من الفوز في الانتخابات حيث تبين أن 30% من المترشحات والمترشحين هدفهم هو خدمي، فيما قال 70% من المترشحات والمترشحين أن هدفهم في رقابي وتشريعي، وعلى صعيد المترشحات الإناث فقد قال ما نسبته 32% المترشحات أن هدفهنّ من الفوز في الانتخابات هو خدمي، بينما عبرنّ 68% من المترشحات أن هدفهنّ هو رقابي وتشريعي، أما المترشحين الذكور فقد عبّر 28% منهم على أن هدفهم من الفوز بالانتخابات هو خدمي، فيما قال 72% منهم أن هدفهم من الفوز هو رقابي وتشريعي.

واشتملت الدراسة على محور الإنفاق على الحملات الانتخابية والمبالغ التي تم رصدها من قبل المترشحات والمترشحين للإنفاق على الحملات الانتخابية، حيث تبين أن 59% من المترشحات والمترشحين رصدوا مبالغ أقل من 5000 آلاف دينار للإنفاق على حملتهم الانتخابية، فيما رصد 28% من المترشحات والمترشحين مبالغاً مالية ما بين-5001 20,000 ألف دينار للإنفاق على حملتهم الانتخابية، بينما رصد 5% منهم مبالغاً مالية ما بين -20,001 30,000 ألف دينار، فيما قال ما نسبته 6% من المترشحات والمترشحين أنهم رصدوا أكثر من 30,000 ألف دينار للإنفاق على حملتهم الانتخابية.

القاعدة التي يعتمد عليها المترشحات والمترشحون في كسب الأصوات

القاعدة التي يعتمد عليها المترشحون الذكور في كسب الأصوات

القاعدة التي تعتمد عليها المترشحات الإناث في كسب الأصوات

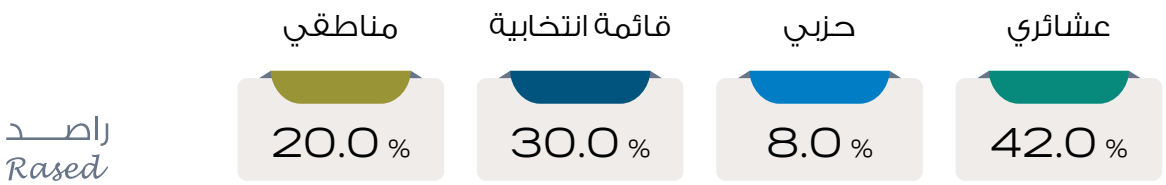

راصد
Rased

تواجد برامج انتخابية للمترشحين والمترشحات

راصد
Rased

تواجد برامج انتخابية للمترشحون الذكور

تواجد برامج انتخابية للمترشحات الإناث

هدف المترشحين والمترشحات من الفوز بالانتخابات النيابية

هدف المترشحين الذكور من الفوز بالانتخابات النيابية

هدف المترشحات الإناث من الفوز بالانتخابات النيابية

المبلغ المالي المرصود للإنفاق على الحملات الانتخابية للمترشحين والمترشحات

راصد Rased	المترشحات والمترشحين	الذكور	الإناث
أقل من 5000	59.0 %	53.0 %	70.0 %
20.000 - 5001	28.0 %	31.0 %	22.0 %
30.000 - 20.001	5.0 %	6.0 %	4.0 %
أكثر من 30.000	6.0 %	7.0 %	2.0 %
رفض الإجابة	2.0 %	3.0 %	2.0 %

راصد يوصي بتسريع الإجراءات القضائية المرتبطة بقضايا المال الفاسد

مركز الحياة - راصد، استكمالاً لعملية مراقبة الانتخابات البرلمانية 2020 أصدر تحالف راصد لمراقبة الانتخابات تقريراً حول عملية مراقبة الحملات الانتخابية، حيث تضمن التقرير متابعة للمخالفات الدعائية وقضايا المال الفاسد، على مستوى دوائر المملكة، وفي هذا السياق ثمنّ منسق تحالف راصد الدكتور عامر بني عامر استجابة الهيئة المستقلة للانتخاب لبناء فرق على مستوى الدوائر الانتخابية لمتابعة المخالفات ورصدها، حيث أوصى راصد بتشكيل فرق على مستوى الدوائر الانتخابية قبيل مرحلة تسجيل المترشحات والمترشحين.

وفي إطار المتابعة تبين أن الهيئة استمعت لـ 100 شاهد أو مشتكى عليهم مرتبطة بقضايا المال الفاسد حيث تم تحويل 12 قضية للمدعي العام، و4 قضايا للأجهزة الأمنية، إلا أن القضايا المحولة لغاية الآن لم يصدر بها أي أحكام نهائية، وهنا فإننا نطالب بأن يتم تسريع الإجراءات القضائية وإصدار الأحكام المرتبطة بها، لما في ذلك من تأكيد على إرادة الدولة الأردنية في مكافحة ظاهرة المال الفاسد، والمساهمة في تعزيز ثقة المواطن بالإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية.

وعلى صعيد المحافظات تبين أن العاصمة عمان كانت الأعلى بنسبة 37% من مجموع القضايا المتعلقة بالمال الفاسد على مستوى المملكة، تلتها محافظة البلقاء بنسبة 11% من مجموع القضايا، ثم محافظة الكرك بنسبة 6%، فيما لم يتم التحقيق بقضايا فساد من محافظة معان.

وفي ذات السياق وصل تعداد المخالفات المرتبطة بالدعاية الانتخابية إلى أكثر 350 مخالفة في كافة دوائر المملكة والتي تعاملت معها الهيئة بالإزالة والمتابعة، وتنوعت المخالفات ما بين نشر حملات دعائية على وسائل التواصل الاجتماعي قبيل الفترة القانونية الخاصة ببدء الحملات، واستخدام صور ملكية ضمن فيديوهات للمترشحين والمترشحات، كما تم رصد مخالفات مرتبطة بطرود خير في مناطق محجوره، كما تم رصد أحد النواب السابقين يستعمل نمره سيارته الحمراء وذلك بعد حل مجلس النواب، كما تم رصد بعض الاعتداءات على لوحات دعائية لمترشحين وذلك في مناطق عمان الخامسة والمفرق والبلقاء.

وعلى صعيد الانسحابات للمترشحين فقد وصل عدد الانسحابات الرسمية لغاية تاريخ 2020/10/20 إلى 13 طلب انسحاب رسمي وتم نشرهم على الموقع الالكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب، حيث كانت دائرة مأدبا الانتخابية والبلقاء الأعلى بتقديم طلبات الانسحاب وبواقع 3 طلبات تلتها الزرقاء الأولى بـ طلبين انسحاب، ثم كل من الكرك وعجلون وجرش وعمان الثالثة بانسحاب واحد فقط، وفي هذا الإطار يؤكد راصد على ضرورة لفت النظر إلى ماهية هذه الانسحابات ودراستها وتبيان أثرها على القوائم الانتخابية المترشحة، سيما وأن كان هناك فترة زمنية طويلة قبيل عملية الترشح، كان يمكن للمترشحات والمترشحين أن يؤطروا بها خططهم نحو عملية الحملات الانتخابية.

راصد: 33.7% من الأردنيون ينوون المشاركة في الانتخابات

مركز الحياة - راصد، نفذ تحالف راصد لمراقبة الانتخابات دراسة حول توجهات الناخبات والناخبين الأردنيين نحو الانتخابات النيابية 2020، حيث تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة الزمنية 10/22 ولغاية 10/28 ، واستهدفت الدراسة عينة مكونة من 2680 مستجيبة ومستجيب باستخدام منهجية المعاينة العشوائية حيث تم تقسيم العينة وفقاً لنسب توزيع الناخبين والناخبات على مستوى الدوائر الانتخابية واعتماد نظام التجمعات السكانية، وكانت نسبة الإناث من العينة المستهدفة 51%، وتم تنفيذ الدراسة من خلال 15 مشرفة ومشرف و70 باحثة وباحث تم تدريبهم وبناء قدرات وفقاً لاستمارة تم بناءها خصيصاً لتنفيذ هذه الدراسة.

وقال الدكتور عامر بني عامر أن هذه الدراسة تهدف إلى قياس توجهات الناخبين قبيل أسبوعان من موعد الاقتراع، وقال بني عامر أن هنالك زيادة بالتفاعل مع العملية الانتخابية وذلك بسبب الزيادة الكبيرة على عدد المترشحين والمترشحات واقتراب موعد الاقتراع وافتتاح مجموعة من المقار الانتخابية، ودعى بني عامر المترشحين والمترشحات إلى تعزيز التواصل مع الناخبين والناخبات حيث بينت الدراسة أن 63% من الناخبين والناخبات لم يتم التواصل معهم بشكل مباشر من قبل أياً من المرشحين أو المرشحات.

وبينت نتائج الدراسة أن 33.7% من الناخبات والناخبين الذين يحق لهم الاقتراع سيشاركون في الانتخابات المقبلة، فيما قال 19.8% منهم أنهم لم يتخذوا قراراً بعد بما يتعلق بمشاركتهم من عدمها، فيما أجاب ما نسبته 46.5% من المستجيبات والمستجيبين أنهم لن يشاركوا.

وبتفصيل الذي أجابوا بأنهم سيشاركون في الانتخابات فقد تم توجيه سؤال حول السبب الذي يدفعهم للمشاركة حيث قال ما نسبته 49% سيشاركون استجابة لتوجه العائلة أو العشيرة، بينما أجاب ما نسبته 29% بأنهم سيشاركون بهدف دعم مرشح أو مرشحة فقط، بينما وصلت نسبة الذين قالوا بأن سبب المشاركة هو مصلحة شخصية 12% فيما قال 10% أنهم سيشاركون لدعم تيار سياسي.

وبما يتعلق بالأسباب التي دفعت المستجيبون والمستجيبات لاتخاذ قرار عدم المشاركة فقد تبين أن 57% منهم لا يؤمنون بأن المجلس القادم سيكون فاعل، فيما قال 17% أنهم لم يجدوا مرشح ومرشحة مناسباً،

فيما قال 12% أنه غير مهتم بالشأن السياسي، بينما قال 8% أن سبب عدم مشاركتهم هو عدم إيمانهم أن مشاركتهم ستطور العملية الديمقراطية، فيما أجاب 4.8% أن عدم مشاركتهم لأنهم يتخوفون من أن تكون الانتخابات غير نزيهة، فيما قال 1.2% أن قانون الانتخاب غير مناسب.

وقدمت الدراسة نتائج مرتبطة بالعاصمة عمان حيث أظهرت أن 22.3% من الناخبات والناخبين في العاصمة عمان ينوون المشاركة في الانتخابات، فيما بينت النتائج أن 15.3% لم يحسم قراره بعد المشاركة من عدمها، بينما وصلت نسبة الذين لا ينوون المشاركة في العاصمة عمان 62.4% من مجموع الناخبات والناخبين، وبخصوص الإجراءات المرتبطة بجائحة كورونا قال 16% ممن ينوون المشاركة ربط مشاركته بالآليات المتبعة والإجراءات الخاصة بجائحة كورونا،

وبخصوص تواصل المرشحين والمرشحات مع قواعد الانتخابية بشكل مباشر فقد أجاب 63% أنه لم يتواصل معهم أي من المرشحين والمرشحات، بينما قال 28% من المستجيبون والمستجيبات أنه تم التواصل معهم من قبل مرشحة أو مرشح واحد فقط، وتواصل أكثر من مرشح أو مرشحة مع 9% من المستجيبون والمستجيبات.

وبخصوص الانتهاكات المتعلقة بشراء الأصوات فقد بينت النتائج أن 40% من المستجيبون والمستجيبات لم يسمعوا عن انتهاكات تتعلق بشراء أصوات، فيما قال 47% بأنهم سمعوا عن عمليات شراء أصوات بشكل عام، فيما قال 13% فقط أنهم سمعوا عن عمليات شراء أصوات من مصادر موثوقة.

أما بما يتعلق بثقة الناخبين والناخبات بإجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب فقد وصلت نسبة الذين يثقون بإجراءات الهيئة بشكل كبير إلى 18%، فيما وصلت نسبة الذين يثقون بشكل متوسط إلى 33%، بينما الذين يثقون بشكل محدود فقد وصلت نسبتهم إلى 18%، بينما كانت نسبة الذين لا يثقون 31%.

وأظهرت النتائج المستخلصة على مستوى العاصمة عمان أن 17% من المستجيبين والمستجيبات على مستوى العاصمة قالوا بأن مخرجات الانتخابات ستكون أفضل بشكل كبير لو كانت على أساس حزبي، فيما قال 24% من المستجيبين أن المخرجات ستكون أفضل بشكل متوسط، بينما كان 59% من المستجيبين أن المخرجات تكون أفضل بشكل محدود لو كانت الانتخابات على أساس حزبي.

وفي ذات السياق اتفق 49% من المستجيبين والمستجيبات على مستوى العاصمة عمان على أن زيادة عدد الأحزاب ساهمت في إضعاف انخراط المواطنين بها، فيما قال 27% من المستجيبين والمستجيبات أنهم لا يتفقون مع أن زيادة عدد الأحزاب أضعفت انخراط المواطن بها، بينما كان 24% من المستجيبين والمستجيبات محايدون.

واستكمالاً لتوجهات الناخبين على مستوى العاصمة عمان فقد قال 80% من المستجيبين والمستجيبات أنه لا يوجد ضرورة أبداً لأن يكون المواطن عضواً بحزب سياسي حتى يمارس دوره بالمشاركة السياسية، فيما قال 9% أن هنالك ضرورة كبيرة، بينما قال 7% هنالك ضرورة متوسطة، وأخيراً قال 4% أن هنالك ضرورة محدودة لأن يكون المواطن عضواً في حزب سياسي حتى يمارس دوره بالمشاركة السياسية.

وبما يتعلق بأثر جائحة كورونا على نسبة المشاركة فقد عبر 53% عن رأيهم بأن الجائحة ستعمل على تخفيض نسب المشاركة بشكل كبير، بينما قال 18% أن الجائحة ستعمل على تخفيض نسب المشاركة بشكل متوسط، و5% قالوا بأن الجائحة ستعمل على تخفيض نسب المشاركة بشكل محدود، فيما قال 1% فقط أن الجائحة ستزيد من نسب المشاركة، و23% قالوا بأن الجائحة لن تؤثر على نسبة المشاركة في الانتخابات.

وبخصوص تأثير الشعارات الدينية يرى المستجيبون والمستجيبات أن تؤثر على سلوكهم التصويتي دائماً بنسبة 16% فيما يرى 21% أن الشعارات الدينية تؤثر على سلوكهم التصويتي أحياناً، فيما يرى 56% أن الشعارات الدينية لا تؤثر في سلوكهم التصويتي، بينما وصلت نسبة الذين يرون أن الشعارات الدينية نادراً ما تؤثر في سلوكهم التصويتي إلى 7%.

وعلى صعيد الشعارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية يرى 58% أن سلوكهم التصويتي لا يتأثر إذا استعمل المترشحون أو المترشحات شعارات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، بينما يرى 19% أن سلوكهم التصويتي يتأثر دائماً، و18% يرون أن سلوكهم التصويتي يتأثر أحياناً، فيما يرى 5% أنهم نادراً ما يتأثر سلوكهم التصويتي إذا ما استعمل المترشحون أو المترشحات الشعارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية. .

تواصل المترشحين/ ات مع الناخبين للانتخابات النيابية المقبلة 2020

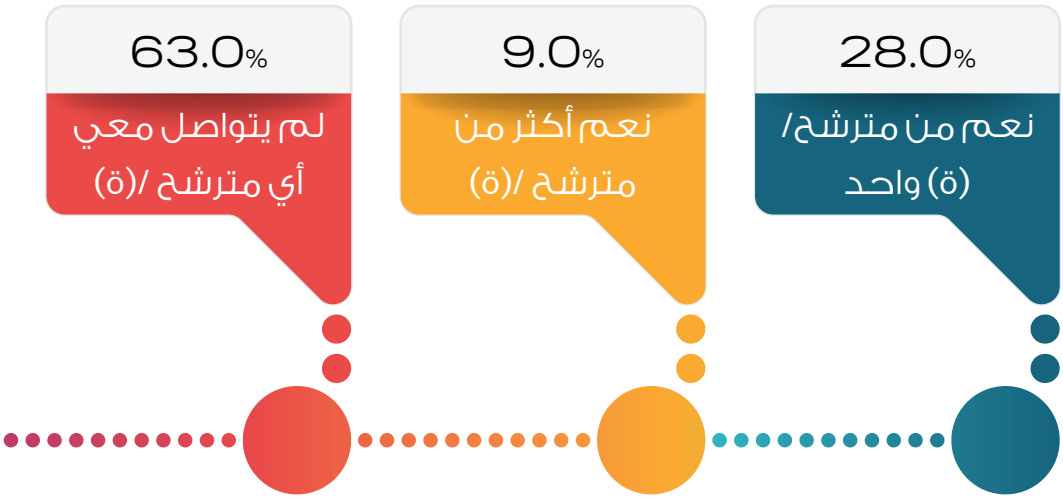

نسب المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة 2020

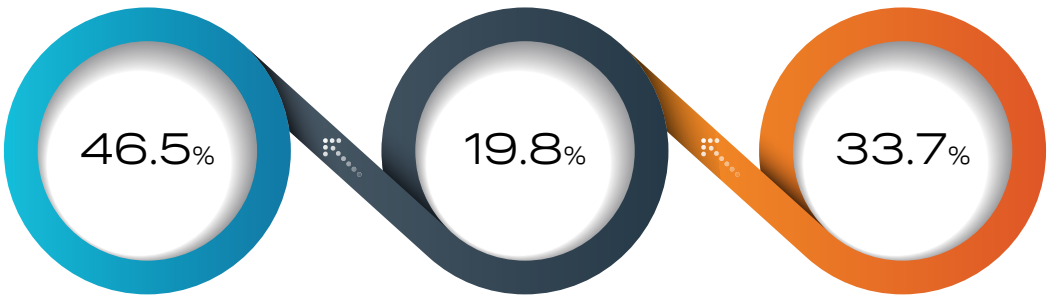

الدافع الرئيسي للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة 2020

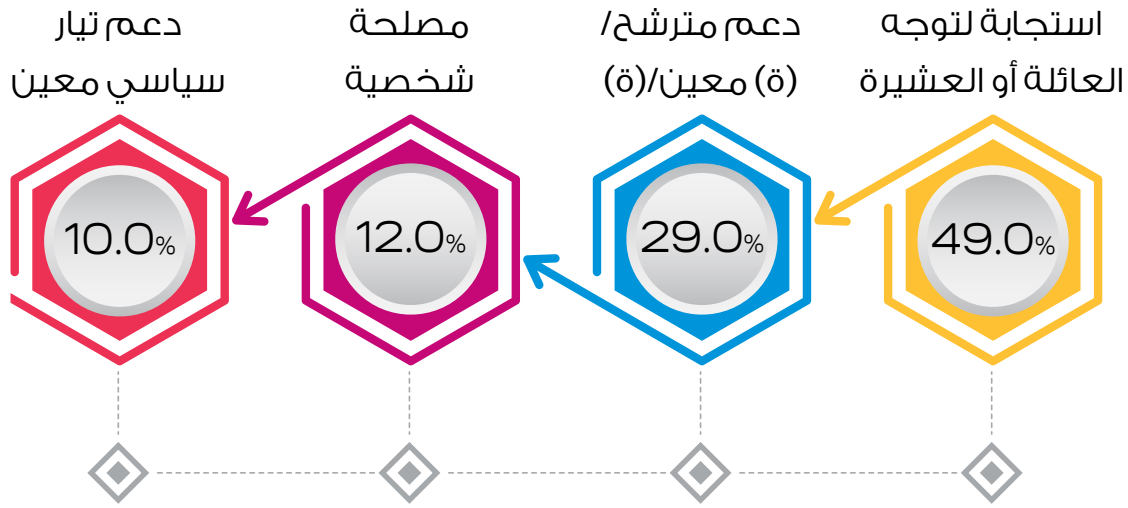

الثقة باجراءات الهيئة المستقلة للانتخاب

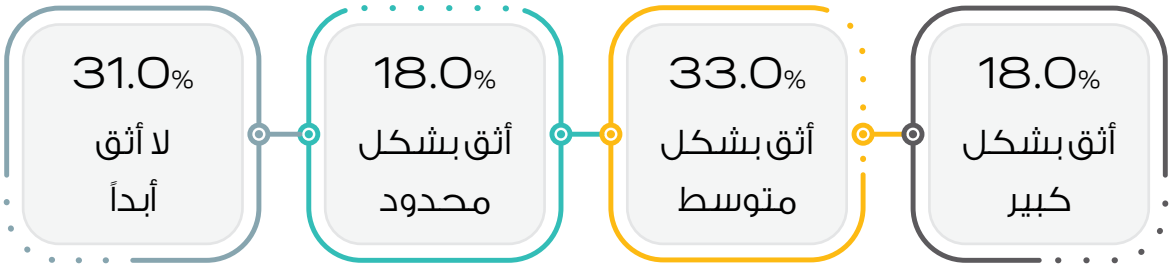

في حال كانت الانتخابات على أساس حزبي هل ستكون مخرجات الانتخابات أفضل - النتائج على مستوى محافظة عمّان

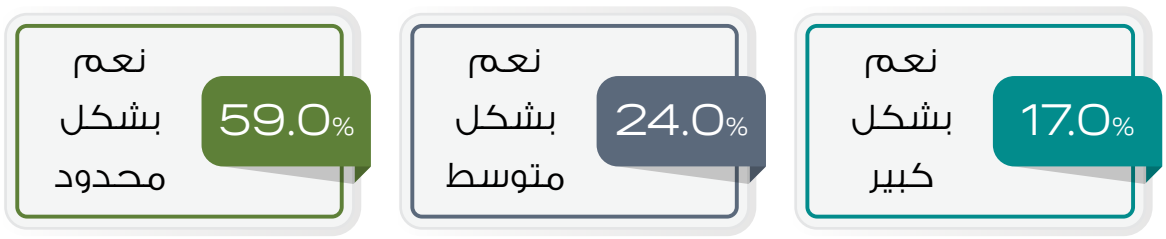

زيادة أعداد الأحزاب السياسية ساهمت في ضعف انخراط المواطن بها - النتائج على مستوى محافظة عمّان

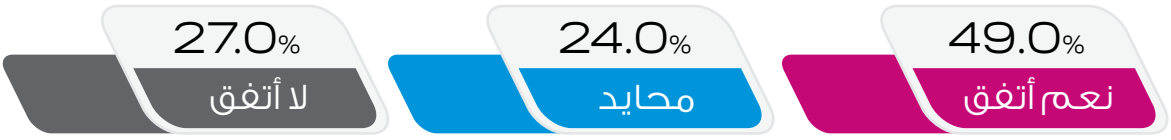

هل هناك ضرورة لأن يكون المواطن عضو بحزب سياسي حتى يمارس دوره بالمشاركة السياسية (الانتخابات) - النتائج على مستوى محافظة عمّان

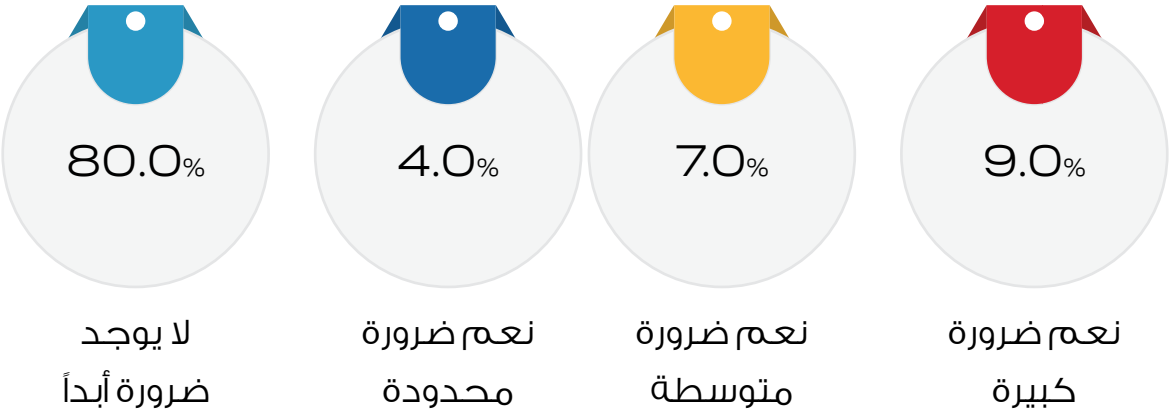

تأثير جائحة كورونا على نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة 2020

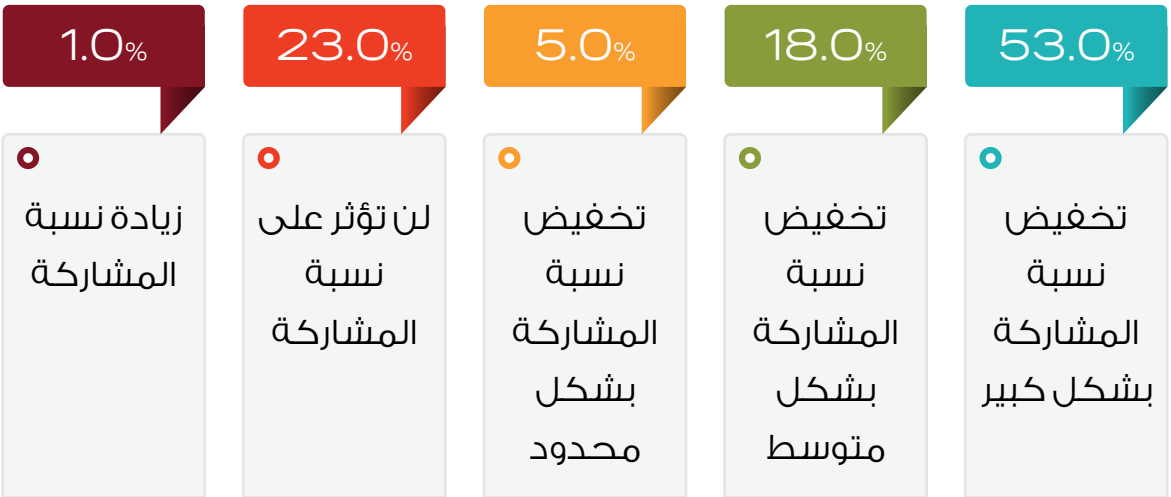

تأثير استخدام الشعارات الدينية للقوائم المترشحة على السلوك التصويتي للناخبين والناخبات

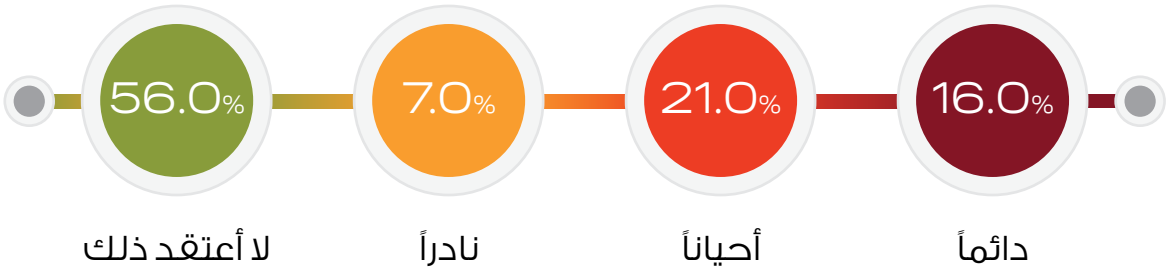

تأثير استخدام الشعارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية على السلوك التصويتي للناخبين والناخبات

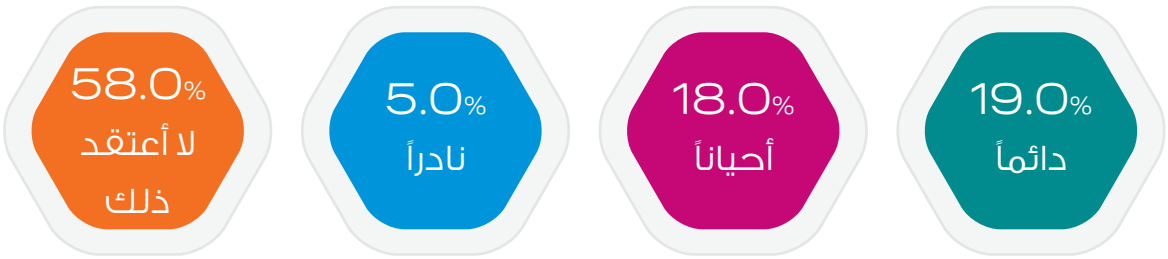

أكثر من 2.5 مليون أردني وأردنية يتابعون القوائم والمترشحون على الفيسبوك

مركز الحياة - راصد، نفذ تحالف راصد لمراقبة الانتخابات النيابية دراسة مسحية حول تواجد القوائم الانتخابية والمترشحين والمترشحات على الفيسبوك، حيث أجريت الدراسة من خلال فرق مختصة ضمن الفريق التقني في تحالف راصد، ونفذت خلال الفترة 2020/10/1 – 2020/10/31، وتم تتبع كافة الصفحات والحسابات على منصة الفيسبوك.

وفي هذا السياق قال الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد أن النتائج المستخلصة من الدراسة تشير إلى تحول الحملات الانتخابية من الواقع الحقيقي إلى الواقع الافتراضي عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، مما يساهم في تعزيز العدالة بين المترشحين والمترشحات من جهة والشباب والمرأة من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار يشير راصد إلى أن هذا التحول للحملات الانتخابية ساهم في تقليص المساحة المتاحة لعمليات شراء الأصوات واستخدام المال الفاسد، لا سيما إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار منع تواجد المقار الانتخابية والمساحات التي يمكن استغلالها لممارسة هذه السلوكيات التي تساهم في الحد من حرية الناخبين، وخفض مستوى الإنفاق المالي من قبل المترشحات والمترشحين.

وبينت النتائج أن عدد المتابعين والمتابعات للقوائم الانتخابية والمترشحين والمترشحات قد وصل إلى 2,216,948 متابعاً ومتابعة على منصات القوائم في الفيسبوك، ووصل عدد المتابعين والمتابعات للقوائم الانتخابية 320,473 على منصة الفيسبوك، فيما وصل عدد المتابعين والمتابعات لحسابات وصفحات المترشحين والمترشحات 2,216,948 متابعاً ومتابعة.

وأظهرت النتائج أن عدد القوائم التي تمتلك حسابات على الفيسبوك وصل إلى 131 قائمة من أصل 294 قائمة، وتم نشر 980 منشوراً من خلال حسابات القوائم الانتخابية، ووصل عدد المعجبين في تلك المنشورات 59,332 معجباً ومعجبة، فيما وصلت عدد التعليقات على المنشورات 29,687 تعليقاً و8778 مشاركة لتلك المنشورات.

وعلى صعيد المترشحين والمترشحات فقد تبين أن 1441 مترشحاً ومترشحة لديهم حسابات على منصة فيسبوك حيث يتابعها 2,216,948 متابعاً ومتابعة، ووصل عدد المنشورات التي نشرها المترشحون والمترشحات إلى 6839 منشوراً، ووصل تعداد الإعجابات إلى 690,110 إعجاباً على المنشورات التي تم نشرها من قبل المترشحون والمترشحات، فيما وصل عدد التعليقات على المنشورات إلى 242,320 تعليقاً، بينما وصل تعداد المشاركات إلى 30,124 مشاركة للمنشورات التي تم نشرها من قبل المترشحين والمترشحات.

وفي هذا الإطار يدعو راصد إلى أهمية استخدام منصات التواصل الاجتماعي لمخاطبة القواعد الانتخابية وإيصال البرامج الانتخابية، وتطوير الخطاب الرقمي مع الجمهور المستهدف بما ينسجم مع التطلعات والأولويات الوطنية، ويذكر أن راصد سيقدم كافة الروابط الخاصة بصفحات المترشحين والمترشحات لتعزيز التواصل بينهم وبين القواعد الانتخابية عبر صفحة راصد على الفيسبوك، بهدف المساهمة في سد فجوات التواصل.

أعداد المتابعين لصفحات وحسابات القوائم والمترشحين والمترشحات على الفيسبوك

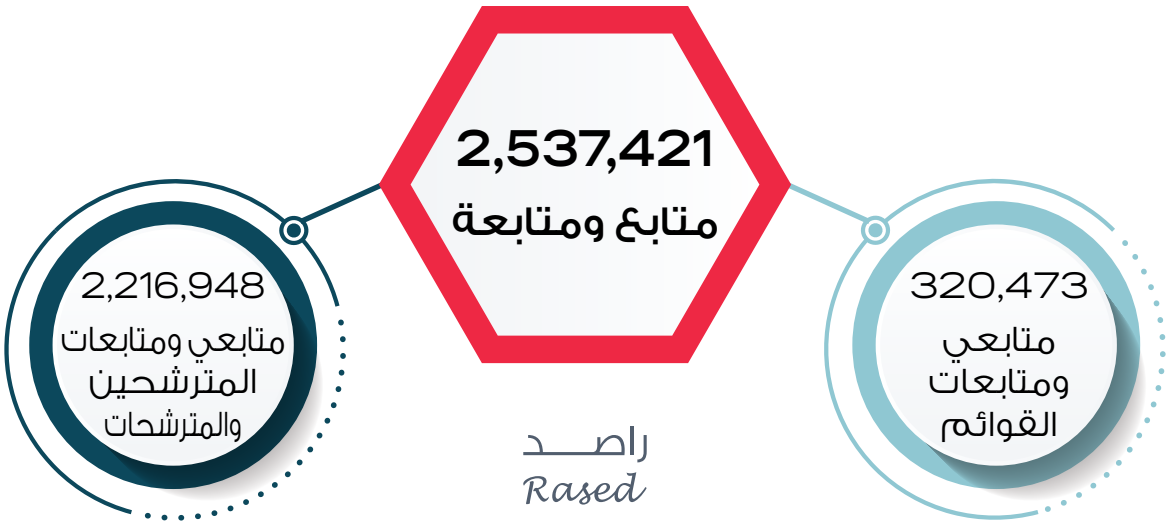

تواجد القوائم على الفيسبوك

الحسابات	المتابعون	المنشورات	الاعجابات	التعليقات	المشاركات
131	320,473	980	59,332	29,687	8778

تواجد المرشحين والمترشحات على الفيسبوك

الحسابات	المتابعون	المنشورات	الاعجابات	التعليقات	المشاركات
1441	2,216,948	6839	690,110	242,320	30,124

بيان المؤتمر الصباحي حول بدء عملية الاقتراع

مركز الحياة - راصد، ضمن جهود تحالف راصد في مراقبة الانتخابات النيابية لمجلس النواب التاسع عشر، يعمل فريق راصد على مراقبة مجريات يوم الاقتراع من خلال 2,500 راصداً موزعين ما بين ثابتين في غرف الاقتراع ومشرفين في مراكز الاقتراع وراصدين متحركين، إضافةً إلى غرفة عمليات مركزية لجمع البيانات والمعلومات الواردة من الراصدين وتحليلها والتحقق منها عبر الاتصال المباشر.

كما عمل راصد على بناء تطبيق إلكتروني يحتوي على النماذج الخاصة بعملية المراقبة ليتسنى للفرق العاملة في الميدان استخدامها إبان عملية الرصد التي يتم تنفيذها.

وتغطي فرق راصد ما نسبته ٪75 من مراكز الاقتراع حول المملكة. في الوقت ذاته، تضمنت معايير توزيع المراقبين والمراقبات توقعات التركز الجغرافي للانتهاكات الانتخابية ومناطق التوتر، وذلك استناداً إلى مجموعة من المعطيات التحليلية، والتي تضمنت تتبع ملاحظات وشكاوى الناخبين والناخبات والمرشحين والمرشحات خلال فترة الحملات الانتخابية، وحدة التنافسية بين المترشحين والمترشحات، بالإضافة الى مناطق تكرار التوتر الانتخابي سابقاً، والتي تم استنباطها من خلال الخبرات التراكمية لفريق العمل.

وذكر تحالف راصد أنه تم تحليل بيانات ما قبل بدء الاقتراع (نموذج المراقبة أمام مراكز الاقتراع) ما نسبته ٪86.4 من مجموع المراقبين والمراقبات في الميدان، بينما تم تحليل بيانات الفترة الصباحية بنسبة ٪88.9 من فرق المراقبة الميدانية.

وبينت النتائج أن ٪89 من مراكز الاقتراع كانت محددة بشكل واضح (تواجد لوحات إرشادية للمواطنين والمواطنات)، فيما وصلت نسبة مراكز الاقتراع التي تواجد بالقرب منها (أقل من 50 متر) دعاية انتخابية إلى ٪49.8 من مجموع مراكز الاقتراع.

وتبين أن ٪7.2 من المراكز تواجد بداخلها دعاية انتخابية ومثال ذلك مركز اقتراع مرو الثانوية للبنات في دائرة الأولى لمحافظة اربد، وفيما يتعلق بسهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة فقد تبين أن ٪89 من مراكز الاقتراع مجهزة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أظهرت نتائج تحليل المعلومات الواردة من فرق المراقبة إلى أن ما نسبته 99٪ من غرف الاقتراع كانت جاهزة لاستقبال الناخبين والناخبات قبل الساعة 7:30 صباحاً، وتبين أن جميع غرف الاقتراع يسلم بها أقلام حبر وقفازات إلا في بعض الحالات التي تم رصدها.

وبما يتعلق بتدفق الناخبين، شهدت 20٪ من مراكز الاقتراع على مستوى المملكة تواجد طوابير من الناخبين والناخبات على أبوابها عند بدء عملية الاقتراع، حيث وصلت نسبة المقترعين لغاية الساعة العاشرة والنصف إلى 7٪ من مجموع الناخبين والناخبات المسجلين في الجداول النهائية.

وكانت الدوائر الانتخابية الأعلى بنسب الاقتراع هي، البادية الجنوبية بنسبة 21.9٪ من مجموع الناخبين والناخبات، تلتها البادية الشمالية بنسبة 15.6% ومن ثم معان والكرك بنسبة 14٪، أما أقلها فكانت في دوائر العاصمة عمان والزرقاء بنسبة 4٪ من مجموع الناخبين والناخبات فيها.

وفيما يخص التواجد الأمني، فقد شهدت مراكز الاقتراع تواجداً كثيفاً في محيطها وداخلها، حيث تبين أن كافة مراكز الاقتراع شهدت تواجداً لأكثر من 5 أفراد من مرتبات الأمن العام والدرك، فيما تبين أن بعض مراكز الاقتراع شهدت تواجداً لمرتبات الأمن العام داخل محيطها.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني بشكل عام فلم يتم تسجيل أي حالات عنف أو مشاجرات أو توتر على مستوى الدوائر الانتخابية.

وتابع فريق راصد إحدى الشكاوى المرتبطة بعدم وجود اسم قائمة في دفتر اقتراع في منطقة عين الباشا - محافظة البلقاء، ولم يستطع فريق راصد إيجاد ما يثبت تكرار مثل هذه الحالة إن كانت الشكوى دقيقة وتم التواصل مع الهيئة المستقلة التي حققت بالحادثة بشكل مباشر وزودت فريق راصد بتقرير يفيد باستدعاء ممثل القائمة الذي اطلع على الأوراق المتواجدة مع اللجان الانتخابية وتأكد من وجود اسم القائمة في باقي أوراق الاقتراع.

وجمع فريق راصد ما يزيد على 289 ملاحظة تتعلق بسير العملية الانتخابية تم التواصل في معظمها مع الهيئة المستقلة للانتخاب وتصويب الجزء الأكبر منها بشكل مباشر.

هذا وقد بلغت عدد المخالفات المرتبطة بالتأثير على حرية الناخبين والناخبين ما مجموعه 35 ملاحظة من مجموع الملاحظات، فيما بلغت عدد الملاحظات الواردة المرتبطة بالتصويت العلني 20 حالة.

وكذلك ورد تعطل الربط الإلكتروني أو أجهزة الحاسوب فيما مجموعه 36 حالة، أما فيما يتعلق بتواجد أكثر من شخص عند المعزل الانتخابي فقد وصلت إلى 12 حالة من مجموع الملاحظات، و 33 ملاحظة تتعلق بعدم السماح لدخول مراقبي ومراقبات فريق راصد، حيث تم التواصل مع مسؤول فرق الرقابة وحل هذه الإشكالية بشكل مباشر.

بالإضافة إلى 25 حالة تتعلق بعدم تنقيط الحبر أو التنقيط على إصبع غير السبابة اليسرى، 81 ملاحظة تتعلق بتأخر افتتاح غرف الاقتراع، و4 حالات توقف لعملية الاقتراع.

نسبة الاقتراع لغاية الساعة الـ 10:30 صباحاً

نتائج مراقبة ما قبل بدء الاقتراع

راصد
Rased

89.0 %
من مراكز سهل الوصول اليها بالنسبة للأشخاص **ذوي الإعاقة**

20.0 %
من مراكز الاقتراع شهدت اصطفاف للناخبين/ات **قبيل افتتاحها**

98.0 %
من مراكز الاقتراع شهدت تواجد كثيف لرجال الأمن **في محيطها**

89.0 %
من مراكز الاقتراع كانت محددة بشكل واضح (من خلال اليافطات الارشادية)

50.0 %
من مراكز الاقتراع شهدت تواجد **دعاية انتخابية في محيطها**

7.2 %
من مراكز الاقتراع شهدت تواجد **دعاية انتخابية داخل حدودها**

مجموعة ملاحظات فريق راصد خلال الفترة الصباحية

المحافظة	المدرسة	المخالفة
جرش	مدرسة مقبلة الثانوية المختلطة	سيدة كبيرة قامت بالتصويت بشكل علني رغم تحذير لجنة الاقتراع لها
عمان الخامسة	مدرسة الفقهاء الثانويه للبنات	"تعطل الماسح الضوئي لمدة لا تزيد عن نصف ساعه لكن عملية الاقتراع بقيت مستمرة"
الكرك	مدرسة المزار الثانوية للبنات	تكرار رفض الناخبين لإرتداء الكمامة والكفوف منذ الصباح وحتى اللحظة
اربد 2	مدرسة ابي عبيدة الاساسية الاولى للبنين	دخل أكثر من شخص للتصويت بشكل علني على أساس أنهم أمين, وقد طلبت اللجنة منهم عدم الادلاء بشكل علني ولكنهم رفضوا
البلقاء	مدرسة ديرعلا الثانوية للبنين	سيدة كبيرة اصرت على التصويت بشكل علني علما انها أمية
محافظة جرش	مدرسة مقبلة الثانوية للبنين	"مؤازري مرشح يضعون طاوله خارج اسوار مركز الاقتراع قرب البوابة ب 10 أمتار يتم توزيع البروشورات على الناخبين قبل دخولهم مركز الاقتراع"
اربد الاولى	المغير الثانوية الشاملة للبنات	فصل الربط الإلكتروني
مادبا	مدلرسة الاستقلال للبنين	التأثير على الناخبين عند المعزل من قبل أحد المرشحين
اكثر من مركز اقتراع في البلقاء وبدو الوسط وعمان الرابعة والكرك		طرد مراقبي أو منع مراقبات الانتخابات / مندوبي أو مندوبات القوائم
جرش	مدرسة مقبلة الثانوية للبنين	التصويت بشكل علني
عمان الاولى	معاذ محمد احمد نجيب	تواجد ناخبتين داخل المعزل وقامت احدهما طلب الثانية للتصويت لمرشح معين واقتربت من المعزل واخرجت هاتفها لتصوير ورقة الاقتراع
اربد الاولى	مدرسة عز الدين القسام الاساسية للبنين	قامت اللجنة بالتنقيط على السبابة اليمنى عوضاً عن اليسرى لا كثر من ناخب

المحافظة	المدرسة	المخالفة
المفرق	مدرسة أم حبيبة الاساسية المختلطة	التصويت بصوت مرتفع
المفرق	مدرسة أم حبيبة الاساسية المختلطة	قام احد المقترعين بالدخول الى القاعة وعند وصوله للمعزل قام بالإشهار عن المرشح الذي ينوي التصويت له
الكرك	مدرسة عبدالوهاب المجالي الثانوية الشاملة للبنين	ناخب يقوم بتصوير دفتر الاقتراع بعد التصويت تم سحب الدفتر من قبل رئيس اللجنة وبعد مناقشه بينهما تم وضع دفتر الاقتراع داخل الصندوق
عمان الاولى	مدرسة القصور الثانوية للبنات	تواجد ناخبتين عن المعزل واملاء واحدة منهم للاخرى للتصويت لقائمة معينة
عمان اولى	مدرسة طارق بن زياد الاساسية للبنين	توقف عملية الاقتراع
بدو الجنوب	مدرسة الحسين الاساسية العليا	توقف عملية الاقتراع
الكرك	مدرسة الجلمه الاساسية المختلطة	توقف عملية الاقتراع
اربد 1	مدرسة الخراج الثانوية الشامله للبنين	دخول أحد الداعمين لاحد المرشحين مع ناخب الى غرفة الاقتراع والتأثير عليه للتصويت لصالح المرشح الذي يدعمه ولم تقوم اللجنة بإتخاذ أي اجراء
عمان 5	مدرسة وادي السير الثانويه للبنات	ناخبة وعضو لجنة تواجدوا خلف المعزل سوياً وعدم معرفة الحاضرين الحوار الذي دار بينهم
عمان2	مدرسة حطين الثانوية المهنية للبنين	تم مشاهدة مندوبي أحد المرشحين يقوم باعطاء مبلغ مالي للناخبين خارج مركز الاقتراع ويوجد لدينا اسم المرشح
مادبا	مدرسة ابو عبيدة ومدرسة المامونية الغربية	تعطل الماسح الضوئي واستيداله بالتدقيق اليدوي
عمان2	مدرسة حطين الثانوية المهنية للبنين	تم مشاهدة مندوبي أحد المرشحين يقوم باعطاء مبلغ مالي للناخبين خارج مركز الاقتراع ويوجد لدينا اسم المرشح
مادبا	مدرسة ابو عبيدة ومدرسة المامونية الغربية	تعطل الماسح الضوئي واستيداله بالتدقيق اليدوي
اربد 4	مدرسة عين جالوت	تعطل نظام الربط الالكتروني لمدة 8 دقائق وخلال هذه الفترة تم ادخال اسم الناخب بشكل يدوي

أعداد المخالفات التي تم رصدها خلال الفترة الصباحية

الملاحظة	التكرار
عدم فتح مركز الاقتراع على الإطلاق / أو التأخر في فتح المركز لأكثر من 10 دقائق	82
التأثير على الناخبين أو الناخبات أو منعهم من الاقتراع	35
تعطل أجهزة الحاسوب أو النظام الإلكتروني أو شبكة الربط الإلكتروني	35
طرد مراقبي أو مراقبات الانتخابات / مندوبي أو مندوبات القوائم	33
عدم الإلتزام بارتداء الكمامة والتباعد الجسدي	27
عدم تنقيط/رش الحبر الانتخابي	25
التصويت بصوت مرتفع	20
ازدحام داخل غرفة الاقتراع	12
تواجد اكثر من شخص عند المعزل	12
توقف عملية الاقتراع بسبب أعمال شغب، أو توقف نظام الربط الإلكتروني، أو الصلاة، أو تناول الطعام.	4
التصويت لأكثر من مرة من قبل نفس الشخص	2
شراء الأصوات	1
مصادرة هوية أحوال مدنية بشكل غير قانوني	1
المجموع	**289**

المؤتمر الثاني لتحالف راصد لمراقبة الانتخابات

مركز الحياة - راصد، استكمالاً لجهود تحالف راصد في مراقبة مجريات عملية الاقتراع لانتخابات المجلس التاسع عشر، يعمل فريق العمل على مراقبة مجريات يوم الاقتراع من خلال 2,500 مراقباً ومراقبةً، ما بين ثابتين في غرف الاقتراع ومشرفين في مراكز الاقتراع وراصدين وراصدات متحركين، إضافةً إلى غرفة عمليات مركزية لجمع البيانات والمعلومات الواردة من الراصدين وتحليلها والتحقق منها عبر الاتصال المباشر.

بينت نتائج المراقبة أن 99٪ من لجان الاقتراع تتحقق من بطاقة الأحوال المدنية كإثبات لشخصية الناخبين والناخبات وتتأكد من وجود اسم الناخب أو الناخبة في الجدول الورقي والإلكتروني، كما تقوم بتوقيع وختم أوراق الاقتراع عند تسليمها.

وبخصوص الالتزام بالتصويت داخل المعزل الانتخابي، فقد وصلت نسبة عدم الالتزام إلى 4٪ من مجموع غرف الاقتراع التي تواجد بها فريق راصد، وهنا يوصي راصد في هذا السياق أن تقوم اللجان الانتخابية بتطبيق التعليمات التنفيذية بكل حزم وعدم السماح بالتصويت خارج المعزل.

وعلى صعيد التصويت الجماعي عند المعزل الانتخابي، فتبين النتائج أن 4٪ من غرف الاقتراع شهدت حالات تتعلق بحالات تصويت جماعي، أي تواجد أكثر من شخص في آنٍ واحد عند المعزل الانتخابي.

أما بما يتعلق بمنع الناخبين من عملية الاقتراع، فقد أورد الراصدون والراصدات أنه تم منع 5٪ من الناخبون وذلك يعود لعدة أسباب منها، عدم إدراج أسماءهم على جداول الناخبين والنهائية، وعدم وجود أسماء لهم في مراكز الاقتراع التي ذهبوا إليها، إضافة إلى قدوم مجموعة من المصابين بفيروس كورونا المستجد وتم منعهم من الاقتراع، ولذلك حصلت بعض المشاحنات والمشادات الكلامية بين أعضاء اللجان والناخبون والناخبات.

وفيما يخص توجيه الناخبين والناخبات للتصويت لصالح مرشح أو مرشحة أو قائمة، فبينت نتائج تحليل البيانات أن 11٪ من الناخبين والناخبات في غرف الاقتراع التي تواجد فيها فريق الرصد تم توجيههم للتصويت لصالح قائمة أو مرشح أو مرشحة.

واختلفت عمليات التوجيه حسب مصادرها، حيث تبين أن ٪79 من عمليات التوجيه كانت من قبل مندوبي ومندوبات القوائم المتواجدين داخل مراكز الاقتراع، فيما وصلت نسبة توجيه الناخبين والناخبات للتصويت لصالح قائمة أو مرشح أو مرشحة من قبل مرشح أو مرشحة إلى ٪19.

أما بما يتعلق بالملاحظات الانتخابية، فوصل مجموعها إلى 863 ملاحظة على العملية الانتخابية، أوصلنا العديد منها للهيئة المستقلة للانتخاب وتمت الاستجابة.

وعملت الهيئة على تحويل مجموعة من الأشخاص الذي ظهروا في فيديوهات شراء أصوات إلى المدعي العام، كما تم تحويل مجموعة من الأشخاص الذين قاموا بتصوير أوراق الاقتراع داخل المعزل الانتخابي.

وتنوعت الملاحظات الانتخابية، حيث وردت 129 ملاحظة حول تعطل أجهزة الحاسوب أو النظام الإلكتروني أو شبكة الانترنت، و 123 حالة تصويت بصوت مرتفع، والتأثير على حرية الناخبين والناخبات بواقع 112 حالة.

وتوقفت عملية الاقتراع في 91 مرة بسبب تعطل الماسح الضوئي، و 60 حالة مرتبطة بعدم السماح للمراقبين والمراقبات بالدخول إلى غرفة الاقتراع بعد مغادرتهم منها وعدم السماح لهم بالعودة لها، و 16 حادثة مرتبطة بعمليات شراء أصوات، وحالات عنف وصلت إلى 21 أعمال عنف وشغب، وسيتم نشر الملاحظات تباعاً عبر صفحة راصد على الفيسبوك.

نسبة الاقتراع لغاية الساعة الـ 05:30 مساءً

راصد ينشر النتائج الأولية في عمان والزرقاء الأولى واربد الأولى

مركز الحياة - راصد، عمل تحالف راصد على مراقبة مجريات عملية الاقتراع والفرز للانتخابات البرلمانية للمجلس التاسع عشر، وذلك من خلال توزيع 2500 مراقبة ومراقب محلي توزعوا على غرف ومراكز الاقتراع، حيث تم تغطية 75% من مراكز الاقتراع على مستوى المملكة، وتم توزيع أكثر من 200 مراقب متحرك.

وأكد الدكتور عامر بني عامر منسق تحالف راصد على أن الدولة الأردنية استطاعت أن تحافظ على مسارها الديمقراطي من خلال ضمان استدامة تحقيق الاستحقاقات الدستورية رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تواجه الدولة الأردنية، إضافةً إلى تحدي جائحة كورونا.

وعمل فريق راصد على تنفيذ عملية تجميع الأصوات الموازية PVT والتي تعنى باستخراج النتائج من خلال توزيع الراصدين على صناديق يتم اختيارهم وفقاً لمعادلة تحقق مستوى التمثيل وهامش خطأ أقل من 0.5%، وتم تنفيذ هذه العملية على7 دوائر انتخابية وهي عمان الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والزرقاء الأولى واربد الأولى، ومرفق صور تبين النسب التي تحصل عليها تحالف راصد على مستوى تلك الدوائر.

ومن خلال عمل فريق راصد في تقييم المؤشرات المرتبطة بموائمة الإجراءات الانتخابية مع الممارسات الدولية الفضلى لوحظ تطور ملحوظ في أداء الهيئة المستقلة للانتخاب على الصعيد التقني والتنظيمي واللوجستي، إضافةً إلى الاستجابة السريعة للملاحظات التي كان يوردها تحالف راصد بشكل دوري للهيئة المستقلة للانتخاب، كما يذكر للهيئة وقوفها على مسافة واحدة من كافة القوائم والمترشحين والمترشحات وتعزيز قيم النزاهة في ممارساتها.

لقد شكل استخدام المال الفاسد وما ارتبط به من عمليات شراء أصوات تحدياً أثر بشكلٍ سلبي على مجمل العملية الانتخابية وساهم بالحد بشكل جزئي من حرية الناخبين، وتأثيراً على مخرجات العملية الانتخابية، مما يستدعي جهداً وطنياً تشاركياً متناسقاً غير قابل للتأجيل أو التأخير من أجل إطلاق نداء وطني تتشارك به كافة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع

المدني والمواطنين والمترشحين للحد من هذه الممارسة، وهنا فإننا نطلق نداء وطني ونحذر من تعرض العملية الديمقراطية لتشوهات جوهرية بسبب عمليات شراء الأصوات، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أهم الأسباب التي أسهمت في تزايد تعداد عمليات شراء الأصوات هو تأخر إصدار الأحكام القضائية المرتبطة بالقضايا التي تم تحويلها إبان مرحلة الحملات الانتخابية، وهنا يقدم راصد توصية بضرورة اعتبار القضايا المرتبطة بالمال الفاسد قضايا تأخذ صفة الاستعجال ووضع حد زمني للبت في هذه القضايا، علماً بأنه لو تم إصدار أي أحكام قطعية بحق المخالفين والذين ثبت تورطهم لكانت هذه الأحكام رادعاً حقيقياً لكل من تسول له نفسه استخدام المال الفاسد.

وفيما يتعلق بمجريات عملية الفرز على مستوى غرف الاقتراع فقد لوحظ أن بعض رؤساء وأعضاء اللجان لم يسمحوا للمراقبين من الدخول إلى غرف الاقتراع ومثال ذلك مركز عائشة أم المؤمنين الأساسية المختلطة في دائرة عمان الرابعة، ومدرسة برما في جرش، ومدرسة المشارع الثانوية للبنات في اربد الرابعة، ويذكر أن بعض رؤساء لجان الانتخاب على مستوى الدوائر الانتخابية لم تسمح للراصدين بالدخول إلى مواقع الفرز النهائي وعلى الرغم من أن الهيئة استجابت وتم حل هذه الإشكالية إلا أننا نرى ضرورة أن يكون أعضاء ورؤساء اللجان على معرفة تامة بالأطر القانونية، دون أن يتم التواصل معهم من قبل الهيئة خلال يوم الاقتراع لما في ذلك من إرباك قد تشهده العملية الانتخابية، كما أظهرت عملية المراقبة أن هنالك تبايناً واضحاً ما بين لجان الاقتراع والفرز في التعامل مع المستجدات التي تطرأ خلال عملية الاقتراع والفرز.

وفيما يتعلق بحالات العنف التي تم رصدها خلال الفترة المسائية لعملية الاقتراع وخلال عملية إغلاق الصناديق وبدء عملية الفرز، حيث تم حصر ما يقارب 63 حالة عنف على مستوى الدوائر الانتخابية، وتباينت مستوى وتيرة أحداث العنف حيث كان بعضها بين أنصار المترشحين، وحالات عنف بين الناخبين والأجهزة الأمنية، ومثال ذلك ما حدث كل من الدائرة الأولى في عمان، وما حدث في دائرة معان الانتخابية، ومدرسة عين غزال الثانوية للبنات في الزرقاء الأولى.

وبخصوص نتائج مراقبة عملية إغلاق غرف الاقتراع، فقد تبين أن 1% من غرف الاقتراع التي تواجد بها فريق الرقابة تم إغلاقها قبل الساعة 9:00 مساءً، فيما أغلقت 30% من غرف الاقتراع في تمام الساعة 9:00، بينما أغلق ما نسبته 69% من غرف الاقتراع بعد الساعة التاسعة، حيث تبين أن سبب عدم الإغلاق بعود إلى تواجد ناخبات وناخبين داخل مركز الاقتراع.

أما بما يتعلق ببدء إجراءات العد والفرز فقد تبين أن كافة لجان الانتخاب قامت بإفراغ صندوق الاقتراع أمام الجميع وكشف أوراق الاقتراع أمام جميع الموجودين، وأظهرت مراقبة عملية الفرز أن 10% من غرف الاقتراع أنهت عملية الفرز في ساعة واحدة أو أقل، فيما استغرقت عملية الفرز أكثر من ساعة وأقل من ساعتين في 47.5% من غرف الاقتراع، بينما وصلت نسب غرف الاقتراع التي استغرق فيها الفرز أكثر من ساعتين 42.5% من غرف الاقتراع التي تواجد بها الراصدون.

وشهدت مرحلة فرز الأصوات على مستوى الدوائر الانتخابية مجموعة من الملاحظات التي أسهمت في تأخير عملية استخراج النتائج على مستوى الدوائر، وتنوعت هذه الملاحظات ما بين عدم المعرفة الكاملة لآلية احتساب الأصوات وتجميع النتائج كما حصل في دائرة بدو الجنوب، وتعطل النظام الالكتروني لعملية جمع وعدّ الأصوات في دائرة عمان الخامسة، مما دفع اللجنة إلى استخدام الجداول المتواجدة على الأجهزة بصيغة (Excel) ولوحظ قيام رئيس إحدى مراكز الاقتراع في دائرة عمان الثالثة لاستكمال تعبئة المحاضر الخاصة بمركز الاقتراع الذي يرأسه ورقياً داخل مركز استخراج النتائج الخاصة بالدائرة الانتخابية الثالثة، أما بما يتعلق بدائرة اربد الرابعة فقد أظهرت عملية المراقبة توقف متكرر لعملية الفرز وذلك بسبب تدخل أحد المترشحين في عملية الفرز وتواجد أشخاص غير مصرح لهم داخل مركز التجميع النهائي، أما بما يتعلق بدائرة المفرق فقد رفض رئيس لجنة الانتخاب على مستوى الدائرة طباعة أو عرض المحضر النهائي لعملي تجميع الأصوات.

وعلى صعيد الملاحظات والمخالفات التي تم جمعها من قبل الراصدين الميدانيين، فقد وصل تعدادهم إلى أكثر من 1270 ملاحظة انتخابية تم إيصالها بشكل مباشر إلى الهيئة المستقلة للانتخاب. وتم التعامل بشكل مباشر، وتنوعت الملاحظات والمخالفات الانتخابية وتم تقسيمها إلى ملاحظات مرتبطة مثل محاولة التصويت لأكثر من مرة من قبل نفس الشخص حيث تكررت خمس مرات ومثال ذلك مدرسة الحسينية الثانوية الشاملة للبنات في دائرة بدو الجنوب ومدرسة السماكية في دائرة الكرك ومدرسة أم رمانة الأساسية للبنات في الزرقاء الثانية ومدرسة الزبيدية الثانوية الشاملة للبنات في عمان الأولى، ووصل تعداد المخالفات المرتبطة بقضايا شراء الأصوات إلى 32 مخالفة وردت من الراصدين منها في عمان الثانية وعمان الثالثة وجرش وبدو الجنوب وتم إيصال مجموعه منها للهيئة المستقلة للانتخاب، ووصل تعداد الملاحظات المرتبطة بالتأثير على الناخبين أو الناخبات إلى 137 ومثال ذلك مدرسة القريات الأساسية المختلطة في دائرة مادبا ومدرسة سمير الرفاعي في دائرة عمان الثالثة، فيما وصل تعداد الملاحظات

المرتبطة عدم تنقيط الحبر بسبب رفض الناخبين إلى 13 حالة ومثال ذلك مدرسة مقبلة الثانوية للبنين في جرش ومدرسة طبريا الثانوية الشاملة للبنات في اربد الأولى، وتوقفت عملية الاقتراع في 187 غرفة اقتراع لعدة أسباب مختلفة ومثال ذلك مدرسة سكينة بنت الحسين الثانوية الشاملة للبنات صندوق 266 في دائرة الزرقاء الأولى ومدرسة فاطمة الزهراء الأساسية المختلطة صندوق رقم 527 في دائرة الكرك ومدرسة العاشرة الثانوية المختلطة صندوق رقم 96 في دائرة العقبة، وفيما يتعلق بملاحظات تواجد أكثر من شخص عند المعزل خلال عملية التصويت فقد رصد فريق التحالف 27 حالة ومثال ذلك مدرسة باعون الثانوية الشاملة للبنين صندوق رقم 197 في دائرة عجلون ومدرسة الزهراء الثانوية للبنات صندوق رقم 248 في دائرة اربد الثانية ومدرسة القصور الثانوية للبنات في دائرة عمان الأولى.

ويؤكد راصد أنه سيعمل خلال الأيام القادمة على تقييم المؤشرات المعيارية المرتبطة بالعملية الانتخابية، وسيقدم تقريراً تفصيلياً حول مدى تأثير الملاحظات والمخالفات على مخرجات العملية الانتخابية وتقديمها بشكل تفصيلي للهيئة المستقلة للانتخاب.

مجموعة من الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها خلال العملية الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	المدرسة	الملاحظة أو المخالفة
1	اربد الأولى	مدرسة سعد بن أبي وقاص الثانوية الشاملة للبنين	اقتراع ناخبين ومغادرتهم دون تنقيط حبر انتخابي
2	اربد الأولى	مدرسة طبريا الثانوية الشاملة للبنات	خروج بعض المقترعين دون تنقيط حبر انتخابي بسبب التزاحم داخل غرفة الاقتراع
3	اربد الأولى	المغير الثانوية الشاملة للبنات	فصل الربط الإلكتروني
4	اربد الأولى	مدرسة عز الدين القسام الاساسية للبنين	قامت اللجنة بالتنقيط على السبابة اليمنى عوضاً عن اليسرى لاكثر من ناخب
5	اربد الأولى	مدرسة الخراج الثانوية الشامله للبنين	دخول أحد الداعمين لاحد المرشحين مع ناخب الى غرفة الاقتراع والتأثير عليه للتصويت لصالح المرشح الذي يدعمه ولم تقوم اللجنة بإتخاذ أي اجراء

مجموعة من الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها خلال العملية الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	المدرسة	الملاحظة أو المخالفة
6	اربد الأولى	مدرسة الاندلس الثانوية الشاملة للبنات	اغلاق غرفة الاقتراع لمدة 15 دقيقة بسب خروج رئيس لجنة الاقتراع وتم اخراج الجميع من غرفة الاقتراع وإغلاقها ومنع عملية التصويت دون ابداء الاسباب (هذه الحالة تكررت مرتين في ذات المركز)
7	اربد الأولى	مدرسة كفر اسد الثانوية الشاملة للبنات	يتم تجهيز دفاتر الانتخاب وختمها من رئيس لجنة الاقتراع قبل وصول الناخبين
8	اربد الثانية	مدرسة ابي عبيدة الاساسية الاولى للبنين	دخل أكثر من شخص للتصويت بشكل علني على أساس أنهم أمين, وقد طلبت اللجنة منهم عدم الادلاء بشكل علني ولكنهم رفضوا
9	اربد الرابعة	مدرسة عين جالوت	تعطل نظام الربط الالكتروني لمدة 8 دقائق وخلال هذه الفترة تم ادخال اسم الناخب بشكل يدوي
10	اربد الرابعة	صما الاساسية المختلطة	السماح لناخبة بالتصويت بناء على هوية أحوال مدنية قديمة (منتهية الصلاحية) وذلك بعد تأثير احد المرشحين على اللجنة لاعتماد صوت الناخبة ووافقت اللجنة على ذلك
11	اربد الرابعة	مدرسة الاشرفيه الثانوية الشاملة المختلطة	تواجد رجل أمن بجانب المعزل داخل غرفة الاقتراع
12	اكثر من مركز اقتراع في البلقاء وبدو الوسط وعمان الرابعة والكرك		طرد مراقبي أو منع مراقبات الانتخابات / مندوبي أو مندوبات القوائم
13	البادية الجنوبية	مدرسة الحسين الاساسية العليا	توقف عملية الاقتراع
14	البادية الجنوبية	مدرسة الرشادية الثانوية المختلطة	شغب بسبب اعتراض الناخبين على وجود مندوبي مرشحين ذكور في مدرسة اناث وتدخل الامن لحل المشكلة وتوقفت عملية التصويت لأكثر من نصف ساعة
15	البادية الجنوبية		حالات تصويت علني في معظم مدارس منطقة الحسبنة
16	البادية الجنوبية	الحسينية الثانوية الشاملة للبنات	قيام ناخبة بالتصويت بهوية ليست لها (انتحال شخصية) وتم كشفها من قبل اللجنة ولم يتخذوا اي اجراء وعادت مرة أخرى وصوتت بهويتها الاصلية

مجموعة من الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها خلال العملية الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	المدرسة	الملاحظة أو المخالفة
17	البادية الجنوبية	الجفر الثانوية الشاملة للبنين	العديد من الناخبين يقوموا بالتصويت دون تنقيط الحبر الانتخابي
18	البادية الجنوبية		اخطاء في الية تجميع الأصوات بحيث كانت اللجنة تقوم باحتساب أصوات للقائمة بعدد المرشحين المصوت لهم داخل القائمة، يعني لو قام ناخب بالتصويت لأربع مرشحين داخل قائمة واحدة يتم احتساب أربع أصوات للقائمة حيث انتهت اللجنة لهذا الخطأ في الثالثة والنصف صباحاً وأعادت التجميع من البداية
19	البلقاء	مدرسة ديرعلا الثانوية للبنين	سيدة كبيرة اصرت على التصويت بشكل علني علما انها أمية
20	البلقاء	مدرسة وادي السلط الأساسية المختلطة	منع ناخب من الادلاء بصوته بسبب وجود ملاحظة تمنعه من التصويت على قاعدة البيانات دون إخباره بالسبب
21	البلقاء	مدرسة وادي السلط الأساسية المختلطة	إجراء عملية الاقتراع بوجود عضو واحد فقط من أعضاء لجنة الاقتراع بسبب خروج بقية الأعضاء للصلاة والاستراحة
22	البلقاء	مدرسة عين الباشا الثانويه للبنات	ايقاف عملية التصويت لنصف ساعة بسبب خروج رئيس اللجنة للصلاة
23	البلقاء	مدرسة ديرعلا الثانوية للبنين	تواجد امني داخل ساحة مركز الاقتراع بأعداد كبيرة
24	السلط	مدرسة البشيري	رصد حالات شراء اصوات
25	الكرك	مدرسة المزار الثانوية للبنات	تكرار رفض الناخبين لإرتداء الكمامة والكفوف منذ الصباح وحتى اللحظة
26	الكرك	مدرسة عبدالوهاب المجالي الثانوية الشاملة للبنين	ناخب يقوم بتصوير دفتر الاقتراع بعد التصويت تم سحب الدفتر من قبل رئيس اللجنة وبعد مناقشه بينهما تم وضع دفتر الاقتراع داخل الصندوق
27	الكرك	مدرسة الجلمه الاساسية المختلطة	توقف عملية الاقتراع
28	الكرك	مدرسة السماكية الثانوية الشاملة المختلطة	دخول ناخب الى مركز الاقتراع وصوت وبعد تصويته اكتشف عضو اللجنة وجود حبر انتخابي على سبابته اليسرى بشكل مسبق ولم يتم اتخاذ أي اجراء
29	الكرك	مدرسة العراق الثانوية الشاملة للبنين	مشادات كلامية واحتكاك بين متطوعين الهيئة المستقلة واحد الناخبين وتم حل المشكلة من قبل رئيس اللجنة واخراج المتطوعين الى خارج مركز الاقتراع

مجموعة من الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها خلال العملية الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	المدرسة	الملاحظة أو المخالفة
30	الكرك	مدرسة حمود الاساسية المختلطة	توقف عملية الاقتراع لمدة نصف ساعة بسبب انقطاع الانترنت
31	الكرك	مدرسة السماكية الثانوية الشاملة المختلطة	توقف عملية الاقتراع بسبب قيام مدخل البيانات بإجراء مكالمة هاتفية داخل غرفة الاقتراع لمدة 3 دقائق
32	الكرك	مدرسة السماكية الحكومية، مدرسة السماكية دير اللاتين، مدرسة القصر الثانية، مدرسة الجدعا المختلطة، مدرسة المنشية الاساسية المختلطة	التصاق الورقة الاولى من دفتر الاقتراع بغلاف الدفتر مما يعيق عملية التصويت للقائمة الموجودة على الصفحة الاولى
33	الكرك	مدرسة الخالدية الاساسية المحتلطة	تأثير رئيس لجنة الاقتراع على حرية الناخبين
34	المفرق	مدرسة أم حبيبة الاساسية المختلطة	التصويت بصوت مرتفع
35	المفرق	مدرسة أم حبيبة الاساسية المختلطة	قام احد المقترعين بالدخول الى القاعة وعند وصوله للمعزل قام بالإشهار عن المرشح الذي ينوي التصويت له
36	المفرق	الربيع بنت معوض	قيام أحد المرشحين وبرفقته ما يقارب 30 شخص بالتهجم على لجنة الاقتراع وطلب فتح الصناديق لوجود شكوك له بحالات تزوير
37	جرش	مدرسة مقبلة الثانوية المختلطة	سيدة كبيرة قامت بالتصويت بشكل علني رغم تحذير لجنة الاقتراع لها
38	جرش	مدرسة مقبلة الثانوية للبنين	توزيع الدعاية الانتخابية على مدخل مركز الاقتراع
39	جرش	مدرسة مقبلة الثانوية للبنين	التصويت بشكل علني
40	جرش	مدرسة تلعة الرز الاساسية المختلطة	اكتشاف إصابة كورونا لعضوة لجنة الاقتراع وتم استكمال الاقتراع دون وجودها لمدة نصف ساعة ثم تم احضار عضو اخر عوض عنها
41	جرش	مدرسة مقبلة الثانوية للبنين	اغلاق صندوق الاقتراع لاكثر من 15 دقيقة لذهاب رئيس اللجنة للصلاة
42	جرش	مدرسة آمنه بنت وهب الاساسية للبنات	استغلال كبار السن والذين يعانون من ضعف بصر من قبل رئيس اللجنة ومحاولة توجيههم للتصويت لصالح مرشحين

مجموعة من الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها خلال العملية الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	المدرسة	الملاحظة أو المخالفة
43	جرش	مدرسة لبابة بنت الحارث الثانوية للبنات	تتبع مندوب احدى المرشحين للناخبين داخل مركز الاقتراع ويقوم بعرض مبالغ وبدل مواصلات لهم
44	جرش	مدرسة سوف الثانوية المختلطة	توقف عملية الاقتراع لمدة 50 دقيقة بسبب فقدان رئيسة لجنة في مركز الاقتراع لوعيها لحين قدوم الدفاع المدني لاستبدالها
45	عمان الأولى	معاذ محمد احمد نجيب	تواجد ناخبتين داخل المعزل وقامت احدهما طلب الثانية للتصويت لمرشح معين واقتربت من المعزل واخرجت هاتفها لتصوير ورقة الاقتراع
46	عمان الأولى	مدرسة القصور الثانوية للبنات	تواجد ناخبتين عند المعزل واملاء واحدة منهم للاخرى للتصويت لقائمة معينة
47	عمان الأولى	مدرسة طارق بن زياد الاساسية للبنين	توقف عملية الاقتراع
48	عمان الثانية	مدرسة حطين الثانوية المهنية للبنين	تم مشاهدة مندوبي أحد المرشحين يقوم باعطاء مبلغ مالي للناخبين خارج مركز الاقتراع
49	عمان الثانية	مدرسة نسيبة بنت كعب الاساسية الثانية للبنات	تواجد رجال الامن على ابواب غرف الاقتراع
50	عمان الثانية	مدرسة ام ورقة الانصارية الاساسية للبنات	قيام مدخلة البيانات بالتصريح لأحد المرشحين أنها قد انتخبته بشكل علني
51	عمان الثالثة	مركز تجميع دائرة عمان الثالثة	قيام رئيس مركز اقتراع بتعبئة محاضر الفرز الخاصة بالمركز الذي يديره داخل مركز التجميع النهائي
52	عمان الخامسة	مدرسة الفقهاء الثانويه للبنات	تعطل الماسح الضوئي لمدة لا تزيد عن نصف ساعه لكن عملية الاقتراع بقيت مستمرة
53	عمان الخامسة	مدرسة وادي السير الثانويه للبنات	ناخبة وعضو لجنة تواجدوا خلف المعزل سوياً وعدم معرفة الحاضرين الحوار الذي دار بينهم
54	عمان الخامسة	مدرسة مي زيادة الثانوية المختلطة	عدم وجود أقفال على صندوق الاقتراع
55	عمان الخامسة	مدرسة وادي السير الثانويه للبنات	تواجد شخصين عند المعزل في الوقت ذاته
56	عمان الخامسة	مدرسة وادي السير الثانويه للبنات	لوحظ وجود بعض دفاتر الاقتراع لا يوجد فيها صفحة لإحدى القوائم الانتخابي

مجموعة من الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها خلال العملية الانتخابية

الرقم	الدائرة الانتخابية	المدرسة	الملاحظة أو المخالفة
57	عمان الخامسة	مدرسة السامك الثانوية للبنين	رفض أحد الناخبين وضع الحبر الانتخابي على سبابته بعد الاقتراع وخروجه من غرفة الاقتراع
58	عمان الخامسة		تعطل النظام الالكتروني خلال عملية تجميع الأصوات والتحول لتجميع الاصوات باستخدام اكسل
59	مادبا	مدرسة الاستقلال للبنين	التأثير على الناخبين عند المعزل من قبل أحد المرشحين
60	مادبا	مدرسة ابو عبيدة ومدرسة المامونية الغربية	تعطل الماسح الضوئي واستيداله بالتدقيق اليدوي
61		مدرسة الديسة الثانوية	تواجد احد افراد الاجهزة الامنية داخل احدى غرفة الاقتراع
62			طرد ومنع عدد كبير من مراقبي فريق راصد من حضور عملية الفرز تم حل بعض الحالات بالتعاون مع الهيئة
63	مادبا، عمان الثانية، بدو الجنوب، اربد الرابعة وجرش		عدم ملاءمة بعض مراكز التجميع النهائي لمعايير السلامة العامة والتباعد الجسدي حيث شهدت المراكز اكتظاظ

تحالف راصد لمراقبة الانتخابات

الملاحظات على العملية الانتخابية

راصد: 3 برلمانيين وبرلمانيات في عمر الـ 32 عاماً

مركز الحياة - راصد، استكمالاً لعمل مركز الحياة – راصد في مراقبة الانتخابات، نقدم دراسة حول التحليلات والمعلومات لتركيبة مجلس النواب التاسع عشر إيماناً منا بضرورة ضمان تدفق كافة المعلومات المرتبطة بتركيبة المجلس وفئاتهم العمرية والوجوه الجديدة التي دخلت مجلس النواب لأول مرة وأسماء البرلمانيين والبرلمانيات الحزبيين وضمن التيارات السياسية.

وفي هذا السياق دعى الدكتور عامر بني عامر مدير عامر مركز الحياة راصد البرلمانيين والبرلمانيات أعضاء المجلس التاسع عشر إلى ضرورة تعزيز قنوات التواصل مع القواعد الانتخابية وتكريس التشاركية في القرارات التي يتم اتخاذها، والموائمة بين الأداء وتطلعات القواعد الانتخابية، والبناء على أولوياتهم ضمن الأطر الرقابية والتشريعية.

وتبين نتائج الدراسة أن عدد البرلمانيين والبرلمانيات الجدد الذين أصبحوا أعضاءً في مجلس النواب التاسع عشر وصل إلى 98 برلماني وبرلمانية، فيما وصل 23 برلماني وبرلمانية من المجلس السابق الثامن عشر إلى المجلس التاسع عشر، بنما وصل 9 برلمانيين سابقين قبيل المجلس الثامن عشر إلى المجلس التاسع عشر.

وعلى صعيد تثميل الأحزاب والتيارات السياسية في البرلمان التاسع عشر، فقد بينت الدراسة أن 17 برلمانية وبرلمانياً من الأحزاب والتيارات السياسية وصلوا إلى مجلس النواب التاسع عشر، منهم 13 حزبياً مسجلين في قوائم الأحزاب، و 5 منهم ضمن التيارات السياسية المتحالفة مع الأحزاب، وبينت النتائج أن 4 أحزاب فقط وصلت إلى البرلمان التاسع عشر وهي وحزب جبهة العمل الإسلامي بواقع 5 برلمانيين وبرلمانيات، وحزب الوسط الإسلامي بـ 5 برلمانيين وبرلمانيات، وحزب الجبهة الأردنية الموحدة ببرلماني واحد، وحزب الوفاء الأردني ببرلماني واحد، ويذكر أن الأصوات التي حصلت عليها قوائم الأحزاب الفائزة فقد وصل عددها إلى 145,386 من أصل 1,387,711 مقترعاً ومقترعة في الانتخابات.

أما بما يتعلق بتوزيع البرلمانيين والبرلمانيات حسب الفئات العمرية فقد تبين أن معدل أعمار مجلس النواب التاسع عشر وصل إلى 51.8 عاماً، وتبين أن عدد البرلمانيين والبرلمانيات ضمن الفئة العمرية من 30 – 40 وصل إلى 15 برلمانياً وبرلمانية، فيما كان عدد البرلمانيين والبرلمانيات ضمن الفئة العمرية 41 – 50

قد وصل إلى 43 برلمانياً وبرلمانية، بينما كان 51 برلمانياً وبرلمانية ضمن الفئة العمرية 51 – 60، فيما وصل وعدد الذين تجاوزوا الـ 61 عاماً إلى 21 برلمانياً وبرلمانية، ويذكر أن أصغر البرلمانيين والبرلمانيات سناً كل من عماد العدوان ومروة الصعوب ويزن شديفات وذلك بعمر 32 عاماً، فيما كان أكبر البرلمانيين والبرلمانيات عمراً النائب نواف الخوالدة من محافظة المفرق بعمر 74عاماً.

وبخصوص مجموع الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي حصلت على مقاعد في المجلس التاسع عشر فقد وصل عدد الأصوات إلى 1,060,151 من أصل 1,387,711 مقترعاً ومقترعة في الانتخابات وبنسبة 76.4% من المقترعين، وبنسبة 22.8% من مجموع من يحق له الاقتراع على مستوى المملكة، أما فيما يتعلق بمجموع الأصوات التي حصل عليها البرلمانيين والبرلمانيات الذي حصدوا مقاعد المجلس التاسع عشر فقد وصل تعداد أصواتهم إلى 604,126 مقترعاً ومقترعة ووصلت نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون إلى 43.3% ممن اقترعوا في الانتخابات، فيما وصلت نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون من مجموع من يحق له الاقتراع إلى 13%.

أعضاء مجلس النواب التاسع عشر حسب فئاتهم العمرية

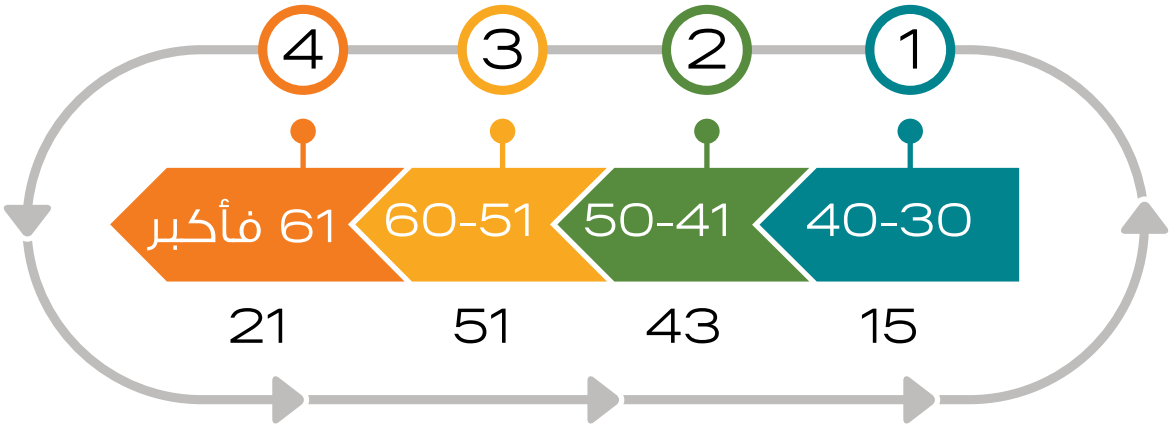

تركيبة مجلس النواب التاسع عشر

أعضاء مجلس النواب التاسع عشر الذين كانوا في المجلس الثامن عشر

الرقم	النائب	الرقم	النائب		
1	خليل عطية	9	نصار القيسي	17	محمد الظهراوي
2	اندرية العزوني	10	عبدالمنعم العودات	18	علي سالم الخلايلة
3	موسى هنطش	11	راشد الشوحه	19	عبدالكريم الدغمي
4	عبدالرحمن العوايشة	12	خالد أبو حسان	20	صفاء المومني
5	عبد المحسيري	13	فواز الزعبي	21	حازم المجالي
6	احمد الصفدي	14	وائل رزوق	22	حابس الشبيب
7	صالح العرموطي	15	مجحم الصقور	23	صالح ابوتايه
8	خير أبو صعيليك	16	هيثم زيادين		

أعضاء مجلس النواب التاسع عشر الذين كانوا في مجالس سابقة قبل المجلس الثامن عشر

الرقم	النائب	الرقم	النائب	الرقم	النائب
1	نضال الحياري	4	ايمن هزاع المجالي	7	محمد السعودي
2	محمد العلاقمة	5	ميرزا بولاد	8	يحيى حسين محمد عبيدات
3	ضرار الداوود	6	نواف الخوالدة	9	جميل سالم سلامه الحشوش

أعضاء مجلس النواب التاسع عشر الذين وصلوا لأول مرة للبرلمان

الرقم	النائب	الرقم	النائب
1	مياده ابراهيم مصطفى ابراهيم	50	تيسير محمد هليل ابوهلاله كريشان
2	سليمان موسى عطوه ابو يحيى	51	شادي عبد الله ابراهيم فريج
3	ايوب عبد الكريم خميس خميس	52	عائشه احمد محمد الحسنات

الرقم	النائب
4	ضرار علي محمود الحراسيس
5	فايز اسماعيل محمد بصبوص
6	غازي احمد حسن البداوي
7	احمد جميل عبد القادر عشا
8	خالد خليل محمود البستنجي
9	حسين علي جريد الحراسيس
10	عمر انطون عايد النبر
11	خلدون نواف احمد حينا
12	محمد يحيا محمد المحارمه
13	امغير عبد الله مغير الهملان
14	عبد الله منور احمد ابو زيد
15	فراس جميل علي السواعير
16	اسامه نايف سالم الرحيل / العجارمة
17	ينال عبد السلام نور الدين الفريحات
18	ناجح محمد قبلان العدوان
19	نمر عبد الحميد عبد الله السليحات
20	عدنان يلدار الخاص مشوقه
21	خالد احمد فالح الشلول
22	زهير سالم الحامد الدخل الله
23	محمد احمد محمود العبابنه
24	محمد ذياب عبد الرحمن جرادات
25	عبد السلام احمد محسن الذيابات
26	سالم حسني سالم العمرى

الرقم	النائب
53	محمود ابراهيم محمد الفرجات
54	محمد سليمان عيسى الهلالات
55	محمد علي امنيفي ابو صعيليك
56	محمد موسى هلال الغويرى
57	محمد عواد رجاء الخلايله
58	رائد مصباح طلب رباع
59	سلامه علي سلمان الهرفي البلوي
60	هايل فريح جريس عياش
61	سليمان خليف عقله القلاب
62	عمر محمود عقله الزيود
63	رهق محمد سليم الزواهره
64	احمد محمد قاسم الخلايله
65	اسماعيل راشد عبود المشاقبه
66	يزن حسين سليمان الشديفات
67	ريما محمد الخلف ابو العيس / العموش
68	محمد احمد خليف المرايات
69	عبد الله علي خليل عواد
70	اسامه صقر عطيه القوابعه
71	اسلام صالح مدروش الطباشات
72	عبد الرحيم فلاح عبيد الله المعايعه
73	نصار فالح إسماعيل الحيصه
74	اسماء صالح محمود الرواحنه
75	صالح عبد الجليل مرار الوخيان

الرقم	النائب
27	امال ضيف الله سليم البشير
28	محمد عقيل خطار شطناوى
29	يسار محمد عبد الوالي الخصاونه
30	عطا حسين ابراهيم ابداح
31	علي سليمان محمد الغزاوى
32	جعفر محمود احمد ربابعه
33	محمد تيسير عبد القادر العبد الله مساعده بني ياسين
34	عبد الحليم مروان عبد الحليم الحمود
35	طلال محمد عبد الوالي النسور
36	عماد زيدان عبد الحميد العدوان
37	عارف منور عبد الرحمن السعايده
38	احمد عبد العزيز احمد السراحنه
39	فادي علي بركات العدوان
40	رائد اطعيمه موسى السميرات
41	دينا عوني محمد البشير
42	غازي مبارك احمد الذنيبات
43	سالم عبد الحميد سالم الضمور
44	ايمن نجيب يوسف المدانات
45	عوده رزق مرزوق النوايشه
46	علي مد الله علي الطراونه
47	طالب محمد عبد القادر الصرايره
48	احمد ابراهيم عبد العزيز القطاونه
49	مروه عبد الكريم عبد الحميد الصعوب

الرقم	النائب
76	مجدي نورس جريس اليعقوب
77	زيد احمد علي العتوم
78	عمر احمد محمد العياصره
79	ماجد محمد حسن الرواشده
80	نواش عقله عطيه القواقزه
81	فايزه احمد حسين الشهاب
82	بلال محمد سالم المومني
83	فراس احمد محمد قضاه
84	خلدون حسين علي الشويات
85	فريد ثلجي فرحان حداد
86	عبيد احمد عبيد ياسين
87	حسن صلاح صالح الرياطي
88	روعه سليمان احمد الغرايلي
89	غازي عوده عويد المقبل
90	هاديه محمد الياس السرحان
91	ذياب شريتح عوده المساعيد
92	عبد السلام علي سلمان الخضير
93	عبير عبدالله حريثان الجبور
94	محمد عناد محمد الفايز
95	بسام محمد مفلح الفايز
96	توفيق عبد الله بخيت المراعيه
97	عيد محمد رجا النعيمات
98	زينب سلامه سلمان الموسه / البدول

راصد يدعو الناخبين والمرشحين إلى ممارسة الحق في تقديم الطعون

مركز الحياة - راصد، تحقيقاً لمعيار العدالة الانتخابية وتكريس النزاهة الانتخابية يدعو تحالف «راصد» للانتخابات البرلمانية 2020، الناخبات والناخبين والمرشحين والمرشحات إلى ممارسة حقهم في تقديم الطعون أمام القضاء في صحة نيابة أياً من أعضاء مجلس النواب التاسع عشر، إذا ما توفر الأدلة والبينات الحقيقية لديهم وذلك بالاستناد على المادة (71) من الدستور الأردني، ووفقاً للمادة (53) من قانون الانتخاب لسنة 2016 النافذ.

ودعا الدكتور عامر بني عامر، المنسق العام لتحالف – راصد لمراقبة الانتخابات، المرشحين والمرشحات والناخبين على حدٍ سواء، الذين يمتلكون أدلة حقيقية ممارسة حقهم الدستوري في تقديم الطعون بنتائج الانتخابات البرلمانية 2020، كما دعا بني عامر إلى ضرورة تسريع الإجراءات المرتبطة بإصدار الأحكام الخاصة بقضايا شراء الأصوات، والعمل على تسريع الإجراءات الخاصة بالقضايا التي تم تحويلها من الهيئة المستقلة للانتخاب قبيل يوم الاقتراع لأن إصدار الاحكام وبيان الحقائق كان من الممكن ان يشّكل رادعاً حقيقا لكل من مارس عمليات شراء الأصوات.

وبذات السياق أكد تحالف "راصد»، أن حق التقاضي ممارسة فضلى تساهم في إزالة أي تشوهات يمكن أن تكون رافقت العملية الانتخابية، خصوصاً وأن الدستور أتاح 15 يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية، حيث نشرت النتائج النهائية للانتخابات النيابية لأعضاء مجلس النواب التاسع عشر 2020 في الجريدة الرسمية بتاريخ 2020/11/16.

واكد تحالف «راصد»، أن المال الفاسد وما ارتبط به من عمليات شراء أصوات شكلت تحدياً أثر بشكلٍ سلبي على مجمل العملية الانتخابية وساهم بالحد بشكل جزئي من حرية الناخبين، وأثر سلباً على بعض مخرجات العملية الانتخابية، وبناء عليه يدعو «راصد» كل من يمتلك أدلة حقيقية أن يقدمها للقضاء حتى يتم البت فيها وأن يساهم في تعزيز الجهد الوطني لمكافحة هذه الآفة التي من شأنها أن تمس في نزاهة العملية الانتخابية، سيما وأن الجهد الجماعي والتشاركي من الناخبين والناخبات والمرشحين والمرشحات على حدٍ سواء هو أولى خطوات الحد من عمليات شراء الأصوات.

وقد أورد «راصد» في تقارير مختلفة مجموعة من القضايا المتعلقة بشراء الأصوات للهيئة المستقلة للانتخاب التي عملت بدورها على تحويل بعضها إلى المدعي العام للنظر فيها، وفي هذا السياق فإن «راصد» يدعو الهيئة المستقلة للانتخاب إلى ضرورة تقديم كافة المعلومات اللازمة لإتمام عملية التقاضي وتوفير المعلومات للمرشحين والمرشحات لتسهيل تقديم الطعون بطريقة تبنى على الأدلة والمعرفة، التي من شأنها أن تساعد القضاء في إصدار الاحكام القضائية وفي ذات السياق يدعو «راصد» إلى ضرورة الابتعاد عن الطعون الكيدية ومحاولات تظليل الرأي العام من قبل بعض المرشحين والمرشحات بمعلومات مغلوطة من شأنها أن تعيق عمليات التقاضي وتسيئ للعملية الانتخابية.

وأخيراً، فإن راصد يدعو كافة المواطنين إلى ضرورة تبني جهداً وطنياً تشاركياً متناسقاً غير قابل للتأجيل أو التأخير من أجل إطلاق نداء وطني تتشارك به كافة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين والمترشحين للحد من ظاهرة شراء الأصوات والمال الفاسد.

تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة مرتكز رئيسي للدخول في العملية الديمقراطية الحقيقية وحفظ حقوق المواطنين في المشاركة الفاعلة في عملية صنع القرار.

ولضمان إجراء مثل هذه الانتخابات، يجب على الدولة أن تكون جادة في بسط سيادة القانون وتعزيز استقلالية الهيئة المشرفة على الانتخاب والعمل ضمن نظام انتخابي يضمن تمثيل حزبي فاعل ويعزز تحقيق الإصلاح السياسي الموجود .

مركز الحياة - راصد Al-Hayat Center - RASED

Tel: +962 6 582 6868
Fax: +962 6 582 6867
www.rasedjo.com
info@hayatcenter.org
info@hayatcenter.org
@AlHayatCenterRased
Hayat-Rased
@Rased_Jo